



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة من وجهة نظر نزلاء
مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين في الضفة الغربية

يونس أحمد يونس ربيع

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1438 هـ / 2017م

الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة من وجهة نظر نزلاء
مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين في الضفة الغربية

إعداد

يونس أحمد يونس ربيع

بكالوريوس علوم سياسية من جامعة القدس (القدس/ فلسطين)

المشرف: أ. د. سهيل حسنين

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الجريمة من
الدراسات العليا / كلية الآداب / جامعة القدس

1438 هـ / 2017م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج علم الجريمة

إجازة رسالة

الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل
العائدين في الضفة الغربية

إسم الطالب: يونس أحمد يونس ربيع
الرقم الجامعي: 21412315

المشرف: أ. د. سهيل حسنين

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 29 / 4 / 2017 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم
وتواقيعهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: أ.د. سهيل حسنين
2. ممتحنٌ خارجياً: د. عبد اللطيف ربيعة
3. ممتحنٌ داخلياً: د. عمر الريماوي

القدس / فلسطين

1438 هـ / 2017م

إهداء

إلى من تعجز الكلمات عن وصفهما، وتعجز الحروف عن ذكر فضلهما

إلى والدي ووالدتي

أهدي هذه الدراسة

يونس أحمد يونس ربيع

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قُدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

يونس أحمد يونس ربيع

التاريخ: 29 / 4 / 2017

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لنعمة العلم، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. يسعدني ان أتقدم بأسمى آيات الشكر وبجزيل التقدير والعرفان إلى من كان لخبرته العلمية ومعلوماته الكثيرة، الأثر الكبير في تشجيعي على إكمال هذه الدراسة، إلى مشرفي الأستاذ الدكتور الفاضل سهيل حسنين، منسق برنامج علم الجريمة في جامعة القدس، والذي سُدت بإشرافه على هذه الدراسة، لما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد وتشجيع، ولما قدمه لي من إصرار في البحث والكتابة عن هذا الموضوع.

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	رقم الصفحة
	إجازة الرسالة	
	إقرار	أ
	الشكر والتقدير	ب
	قائمة المحتويات	ج
	قائمة الجداول	ط
	ملخص	ل
	Abstract	س
	الفصل الأول: المدخل إلى الدراسة	1 - 6
1.1	المقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أهمية الدراسة	3
4.1	أهداف الدراسة	4
5.1	أسئلة الدراسة	4
6.1	فرضيات الدراسة	5
7.1	حدود الدراسة	6
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	7-30

7	تمهيد	1.2
7	الوصم الاجتماعي	2.2
7	الوصم في اللّغة	1.2.2
8	الوصم في اللّغة الانجليزية	2.2.2
8	مفهوم الوصم الاجتماعي	3.2.2
10	نظرية الوصم	3.2
10	ظهور النظرية	1.3.2
12	أبرز رواد النظرية	2.3.2
12	فرانك تاننباوم (Tannenbaum)	1.2.3.2
12	إدوين ليميرت (Edwin Lemert)	2.2.3.2
13	هوارد بيكر (Howard Becker)	3.2.3.2
13	إرفينج جوفمان (Erving Goffman)	4.2.3.2
15	أنماط نظرية الوصم	3.3.2
17	الوصم كعملية تفاعل اجتماعي رمزي	4.3.2
17	مراحل عملية الوصم	5.3.2
18	الآثار الإيجابية والسلبية لنظرية الوصم	6.3.2
19	انتقادات نظرية الوصم	7.3.2
20	اندماج النزلاء المفرج عنهم في المجتمع	4.2

20	مفهوم الاندماج الاجتماعي	1.4.2
22	العود للجريمة	5.2
22	مفهوم العود للجريمة	1.5.2
23	المجرم المعتاد	2.5.2
23	نظرة عامة	3.5.2
27	الدراسات السابقة	7.2
29	التعقيب على الدراسات السابقة	8.2
43-31	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	
31	نوع الدراسة ونهجها	1.3
31	مجتمع وعينة الدراسة	2.3
32	خصائص عينة الدراسة	3.3
35	أداة الدراسة	4.3
35	تحكيم أداة الدراسة	1.4.3
35	توزيع الاستبانة	2.4.3
36	صدق وثبات أداة الدراسة	5.3
36	الصدق الداخلي لأداة الدراسة	1.5.3
41	ثبات أداة الدراسة	2.5.3
42	طرق تحليل البيانات	6.3

68-44	الفصل الرابع: نتائج الدراسة	
44	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات نحو محاور الدراسة	1.4
44	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية	1.1.4
45	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الوصم الأسري	2.1.4
47	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الوصم الاجتماعي	3.1.4
49	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور عدم الاندماج الاجتماعي	4.1.4
51	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور العود للجريمة	5.1.4
53	نتائج الفرضيات	2.4
53	نتائج الفرضية الأولى	1.2.4
53	نتائج الفرضية الثانية	2.2.4
54	نتائج الفرضية الثالثة	3.2.4
55	نتائج الفرضية الرابعة	4.2.4
56	نتائج الفرضية الخامسة	5.2.4
57	نتائج الفرضية السادسة	6.2.4

59	نتائج الفرضية السابعة	7.2.4
60	نتائج الفرضية الثامنة	8.2.4
60	تحليل الانحدار الخطي	1.8.2.4
64	تحليل الانحدار اللوجستي	2.8.2.4
84-69	الفصل الخامس: مناقشة النتائج، الاستنتاجات والتوصيات	
69	مناقشة اسئلة الدراسة وفرضياتها	1.5
69	مناقشة نتائج السؤال الرئيس	1.1.5
75	مناقشة نتائج الفرضيات	2.1.5
75	مناقشة الفرضية الأولى	1.2.1.5
76	مناقشة الفرضية الثانية	2.2.1.5
78	مناقشة الفرضيات 3-7	3.2.1.5
80	مناقشة الفرضية الثامنة	4.2.1.5
82	الاستنتاجات	2.5
82	التوصيات	3.5
94-85	قائمة المراجع	
85	المراجع العربية	
89	المراجع الأجنبية	
95	قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
31	توزيع أفراد المجتمع وأفراد العينة وفق مراكز الإصلاح والتأهيل.	1.3
32	التوزيع التكراري لمميزات أفراد العينة وفق المتغيرات المستقلة	2.3
36	الجدول الزمني لتوزيع الاستبانة على النزلاء العائدين حسب المركز الإصلاحي	3.3
37	نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور الوصم الاجتماعي.	4.3
38	نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور عدم الاندماج الاجتماعي.	5.3
39	نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور العود للجريمة.	6.3
40	نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي للمحاور مع الدرجة الكلية.	7.3
41	نتائج ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة وللدرجة الكلية.	8.3
45	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية.	1.4
46	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الوصم الأسري.	2.4
47	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الوصم	3.4

	الاجتماعي	
49	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور عدم الاندماج الاجتماعي	4.4
51	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور العود للجريمة	5.4
53	استجابات أفراد العينة نحو محوري الوصم الاجتماعي والعود للجريمة	6.4
53	استجابات أفراد العينة نحو محوري الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي	7.4
54	استجابات أفراد العينة نحو العود للجريمة تبعا لمتغير العمر	8.4
54	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة تبعا للفئة العمرية.	9.4
55	استجابات أفراد العينة نحو العود للجريمة تبعا لمتغير مستوى التعليم	10.4
56	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة حسب سنوات التعليم.	11.4
56	استجابات أفراد العينة نحو العود للجريمة تبعا لمتغير المستوى الاقتصادي	12.4
57	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة حسب المستوى الاقتصادي.	13.4
58	استجابات أفراد العينة نحو العود للجريمة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية	14.4

58	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة حسب الحالة الاجتماعية.	15.4
59	استجابات أفراد العينة نحو العود للجريمة تبعاً لمتغير مكان السكن	16.4
59	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة حسب مكان السكن	17.4
60	ملخص نموذج الانحدار الخطي (Model Summary).	18.4
61	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لنموذج الانحدار (ANOVA)	19.4
61	معاملات نموذج الانحدار (Coefficients).	20.4
63	المتغيرات التي لم تدخل النموذج (Excluded Variables).	21.4
64	مثال على المتغيرات المساعدة بناءً على متغير نوع الجريمة الأولى	22.4
65	كفاءة تصنيف النموذج في الخطوة صفر (Classification Table).	23.4
65	اختبار الدلالة الاحصائية للنموذج ككل (Omnibus Tests of Model Coefficients).	24.4
65	تفسير المتغيرات الداخلة في النموذج (Model Summary).	25.4
66	كفاءة تصنيف النموذج في الخطوة واحد (Classification Table).	26.4
66	نتائج نموذج الانحدار اللوجستي لمتغير العود للجريمة (Variables in Model).	27.4

ملخص

تركز الدراسة الحالية، التي هي بعنوان "الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين في الضفة الغربية" على استجابات عينة من النزلاء العائدين في مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية نحو الوصم الاجتماعي الواقع عليهم من قبل المجتمع ضدهم، وصعوبة اندماجهم بالمجتمع بعد الخروج، وأسباب عودتهم للجريمة.

تهدف الدراسة إلى معرفة استجابات النزلاء العائدين نحو عملية الوصم الاجتماعي، اندماجهم في المجتمع وإمكانيات عودتهم للجريمة، والكشف عن العلاقات بين الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة من وجهة نظر النزلاء العائدين، وفحص الفروق في استجابات النزلاء العائدين تبعاً لمتغيرات شخصية وديموغرافية.

ولتحقيق هذه الأهداف تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة من النزلاء العائدين في الضفة الغربية وعددها 138 نزلاً عائد.

وأظهرت الدراسة الحالية أن الوصم الاجتماعي الذي يتم إصاقه على المفرج عنهم، يؤثر على اندماجهم في المجتمع، ويؤدي إلى صعوبة اندماجهم في المجتمع وهذا يسهم في عودتهم إلى الجريمة، وقد أظهرت الدراسة أيضاً بأن المتغيرات الشخصية والديموغرافية الخاصة بالنزلاء العائدين لا تؤثر على استجاباتهم نحو العود للجريمة، وتتنبأ متغيرات الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي إضافة إلى المتغيرات التي دخلت نموذج الانحدار وهي عدد مرات الدخول لمركز الإصلاح والتأهيل، نوع الجريمة الأولى، نوع الجريمة الأخيرة، مدة المحكومية الأولى، مدة المحكومية الأخيرة والمدة خارج المركز في المرة الأخيرة، بالعود للجريمة.

أظهرت الدراسة أنه لا يمكن تفسير عودة النزلاء للجريمة إلا بعد معرفة دور جميع العوامل المؤثرة، فهناك العوامل الأكثر منبئة وهي الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي، ويمكن اعتبار أن الوصم الاجتماعي في الضفة الغربية هي ظاهرة مجتمعية يعاني منها كثير من النزلاء المفرج عنهم، وتؤثر الوصمة الاجتماعية على الاندماج الاجتماعي وتشكل صعوبة بالغة في اندماج النزلاء المفرج عنهم في المجتمع، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى عودة النزلاء المفرج عنهم إلى الجريمة، وذلك بعد فشل محاولات اندماجهم. وعوامل الوصم والاندماج الاجتماعي مرتبطة بالعوامل السائدة في المجتمع منها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والسياسية.

وتوصي الدراسة بإيجاد السبل للتقليل من إصاق صفات الوصم على المفرج عنهم، وإطلاق المسميات السلبية عليهم، وتخفيف النظرة السلبية للنزلاء إضافة إلى العمل على توظيف النزلاء المفرج عنهم وخاصة أصحاب الشهادات، وتوفير فرص العمل المناسبة لأصحاب المهن، ودعوة السلطة الوطنية الفلسطينية لإنشاء مشاريع وبرامج تهدف لاستيعاب طاقات النزلاء المفرج عنهم وتشغيلهم والاستفادة من خبراتهم، والعمل على تحسين أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، إضافة إلى العمل على نشر أهمية النزول المفرج عنه في المجتمع، والعمل على ادماجه في المجتمع على اعتبار أنه جزء من المجتمع، والتوصل إلى برامج وقائية لتغيير نظرة المجتمع للنزلاء المفرج عنهم بكافة الوسائل.

إضافة إلى ذلك، تقترح الدراسة نشر ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، إذ أنها تعتبر الدراسة الأولى في فلسطين التي تبحث دور الوصم الاجتماعي بالعود للجريمة، وإجراء المزيد من البحوث والدراسات عن الوصم الاجتماعي، والعمل على تخفيف آثاره في مجتمعنا الفلسطيني.

Social Stigmatisation, Reintegration into Society and Recidivism from the Viewpoint of Recidivist Inmates in Correction and Rehabilitation Centres in the West Bank

Prepared by: Younes Ahmad Younes Rabee

Supervisor: Professor Sohail Hassanein

Abstract

The study, titled ‘Social Stigmatisation, Reintegration into Society and Recidivism from the Viewpoint of Recidivist Inmates in Correction and Rehabilitation Centres in the West Bank’, focuses on the responses of a number of recidivist inmates in Palestinian correction and rehabilitation centres to social stigmatisation, untenable reintegration into society after release and causes of recidivism.

The study aims to identify the responses of recidivist inmates to social stigmatisation, reintegration into society and potential recidivism. It uncovers the links between social stigmatisation, reintegration into society and recidivism from the point of view of recidivist inmates. In addition to examining differences between recidivist inmates’ responses according to personal and demographic variables, the study identifies key social techniques, which need to be implemented to reduce social stigmatisation from the perspective of these inmates.

The study provides an answer to the main research question: “What are the recidivist inmates’ responses to social stigmatisation, reintegration into society and potential recidivism?” The study hypothesises that a link is in place between social stigmatisation and recidivism as well as between social stigmatisation and reintegration into society. Differences in released inmates’ response to recidivism are attributed to the variables of age, educational attainment, socioeconomic status and place of residence. Social stigmatisation and reintegration into society have an impact on recidivism.

To achieve these goals, a sample of recidivist inmates in the West Bank was determined. Selected according to the stratified random sampling method, the sample comprised 138 recidivist inmates.

The study shows that social stigmatisation attached to released inmates negatively affects and impedes their reintegration into society and contributes to recidivism. The study shows that personal and demographic variables of recidivist inmates do not impact their response to recidivism. The latter is predicted by the variables of social stigmatisation and reintegration into society as well as variables in the

regression model. These include the number of entries into prison, type of the first offence, type of the last offence, duration of the first sentence, duration of the last sentence, and period spent outside the prison before recidivism. These variables influence recidivist inmates' response to recidivism.

The study shows that recidivism can only be interpreted after the role of all influential factors is investigated. Of these, social stigmatisation and reintegration into society are the most predictable. In the West Bank, social stigmatisation can be considered as a social phenomenon, of which many released inmates suffer. It affects and effectively impedes reintegration into society. Oftentimes, social stigma causes recidivism as a result of failed attempts of social reintegration. Social stigmatisation and reintegration are linked to cultural, social, economic, institutional and political conditions in society.

With the present thesis included, most studies on social stigmatisation highlight the role social stigmatisation plays in the recidivism of released inmates. On the other hand, personal and demographic variables do not contribute to identifying inmates' response to recidivism.

The study recommends that solutions be devised to reduce the stigmatisation and negative designations of released inmates. These need to be viewed as an integral part of the society. They should be assisted to overcome these obstacles, have confidence in them, and help them lead a new life. Social cohesion should be consolidated, enhancing opportunities of reintegration into society for released inmates. These also need to be accepted, respected and allowed the chance of proper rehabilitation in society.

In addition to employing released university-educated inmates and providing employment opportunities to professional ones, the Palestinian National Authority should launch projects and programmes to assimilate, employ and use the potential and expertise of released inmates. Conditions in correction and rehabilitation centres should be improved so as to play a role in improving reintegration opportunities for inmates after release. In particular, appropriate employment opportunities need to be provided. In cooperation with households, social conditions should be enhanced throughout the West Bank.

The importance of released inmate in society should be stressed. Released inmates should be reintegrated into society as effective members of the society. They need to be viewed as patients who need to be cured. In coordination with relevant bodies, preventative programmes should be initiated to change the community view of released inmates, using all media (audiovisual and printed media, education curricula, mass media, social media, etc.).

Finally, a proposal is made to publish conclusions of the present study. In Palestine, this is the first study that addresses the role of social stigmatisation in recidivism. Further research and studies on social stigmatisation are needed to alleviate its impact on the Palestinian society.

الفصل الأول

المدخل إلى الدراسة

سنتعرف في هذا الفصل على مشكلة الدراسة الرئيسية والتي دفعت للبحث عن هذا الموضوع، إضافة إلى التعرف على أهمية الدراسة على المستويين النظري والتطبيقي، والتعرف على الأهداف التي تعمل الدراسة لتحقيقها، والأسئلة التي تسعى الدراسة للإجابة عليها، إضافة إلى عرض فرضيات الدراسة.

1.1 المقدمة

وُضعت النظريات الاجتماعية لتفسير ظواهر ومشكلات اجتماعية، وكذلك نظريات علم الجريمة، فقد عملت على تفسير أسباب الجريمة، وكل نظرية فسرت الجريمة من منطلقات معينة، ففي بداية هذه النظريات كان التركيز على الفعل فقط، وبعد ذلك على الفرد المجرم؛ بسبب تكوينه البيولوجي أو الصفات النفسية، ولاحقاً أصبح التركيز على العوامل الاجتماعية مثل البناء الاجتماعي والبيئة الاجتماعية. أما نظرية الوصم فقد نقلت الاهتمام من الشخص المجرم إلى رد فعل المجتمع. وقدمت نظريات الوصم مفاهيم كثيرة بنيت على نظريات رد الفعل الاجتماعي والانحراف الثانوي، وقد ركزت هذه النظرية على دور المجتمع في بناء الجريمة والانحراف (الوريكات، 2008).

فالعنصر الأساس في هذه النظرية ليس سلوك الفرد، بل هو ردة فعل المجتمع على سلوك معين، باعتباره سلوك انحرافي بناءً على القيم والمعايير السائدة في المجتمع، وبالتالي فإن الانحراف يعود لطبيعة النظرة الاجتماعية تجاه سلوك الأفراد في المجتمع، وليس للسلوك نفسه (القريشي، 2011; Becker, 1963).

ولا يتحدد الانحراف من خلال السلوك الانحرافي نفسه بل من خلال ردة الفعل الاجتماعية على هذا السلوك، الذي يعتبره المجتمع تهديداً لقيمه، وبالتالي يتم وصم الفرد المرتكب لهذا السلوك بأنه منحرف، وبعد ذلك يبدأ الفرد الموصوم بتقبل هذه الهوية الجديدة (عياد، 2007؛ الوريكات، 2008).

تُركز نظرية الوصمة الاجتماعية على ردود فعل المجتمع على الانحراف والجريمة، وتأثيرها على تزايد مدى الجريمة. وتستند نظرية الوصم على فكرة أن المجتمع أو بعض أفراده تكون لهم قدرة على بناء وتطبيق صفات معينة لأفراد آخرين من نفس المجتمع، وغالباً ما تكون عملية وصم الأفراد في المجتمع سلبية على الموصومين وتؤثر عليهم، إضافة إلى أنها تؤثر على المجتمع بصفة عامة (Becker, 1963; Breen, 2011 from Akers & Sellers, 2009).

وتتكون لدى الفرد الموصوم فكرة بأنه منبوذ داخل المجتمع، وقد ينتج عن ذلك مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية يعاني منها الفرد الموصوم، يضاف إلى ذلك ما اكتسبه الفرد المُفرج عنه من سمات داخل مركز الإصلاح والتأهيل، وغالباً ما تكون مرفوضة اجتماعياً، فالبيئة داخل مركز الإصلاح والتأهيل تختلف أشد الاختلاف عن البيئة الاجتماعية السائدة، خاصة بيئة أولئك النزلاء ذوي التهم الخطيرة، فتكون بيئتهم أشبه ببيئة معدة لاكتساب الصفات المنحرفة أصلاً، فيواجه هذا الفرد صعوبة بالتخلص من تلك السمات، وصعوبة في الاندماج الاجتماعي (Mingus & Burchfield, 2012).

هؤلاء الأفراد المفرج عنهم، قد يتحولون إلى ضحايا نتيجة لهذه الوصمة، فقد يكون أحدهم غير منحرف اجتماعياً بطبيعته، ولا يمتلك السمات الإجرامية، وبصفته قد ارتكب جرم فهذا الوصم يضيف سمة الانحراف على سلوكه، ولا يعني أن جميع النزلاء المفرج عنهم منحرفين اجتماعياً، بل منهم من هو قابل للعودة إلى حياته الطبيعية، والعيش ضمن مجتمعه السابق (Becker, 1963).

إضافة إلى ضعف العلاج فهناك عوامل تسهم في عدم إعادة دمج المجرمين وهي النقص الحاد في تمويل إعادة دمج المجرمين، وعدم توفير الإفراج المشروط عنهم، ونقص الخدمات بعد إطلاق السراح وضعف الرعاية اللاحقة، بالإضافة إلى أن وصم المجرمين يؤدي إلى قلة حماية المجتمع لهم، فالمجرمين لا يلقون ترحيباً في مجتمعاتهم، على اعتبار أنهم مجموعة من الأشخاص يمكن أن تضر أكثر بالمجتمع بعد الإفراج، وإعادة ادماجهم ستكون أكثر صعوبة، لأنهم يجدون صعوبة بالغة في أن يثبتوا أنهم جديرون بالثقة للآخرين (Breen, 2011 from Travis & Petersilia, 2001).

2.1 مشكلة الدراسة

بعد أن يخرج الشخص عن القواعد القانونية والقواعد الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع، يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه من خلال المحاكم القضائية، فيتم تحويله إلى العقوبة، ولكنه وبعد انتهاء فترة عقوبته غالباً ما يواجه صعوبات في إعادة اندماجه في المجتمع، خاصة إذا كانت السياسة العقابية في الدولة تهدف إلى الردع والقسوة بدلاً من الإصلاح والتأهيل. وبالتالي يواجه الشخص المفرج عنه رفض اجتماعي ومشكلات وعقبات تؤدي إلى صعوبات في اندماجه في المجتمع من جديد وصعوبة في التكيف مع المجتمع وصعوبة في تحسين أوضاعه الاجتماعية والأسرية وأوضاعه الاقتصادية والمهنية.

يرجع ذلك إلى رفض المجتمع للسلوك الذي قام به هذا الفرد حيث أن المجتمع قد وصم ذلك السلوك الانحرافي، ويعتبر أن مرتكب ذلك السلوك هو شخص موصوم، وبالتالي تزيد احتمالية عودة النزول المفرج عنه إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، بعد أن انتهت فرصته في الاندماج مع المجتمع من جديد. وحسب إحصائيات دائرة البحوث والتخطيط والتطوير التابعة للشرطة الفلسطينية الصادرة بتاريخ 2016/2/10 فيبلغ معدل الجريمة (88) جريمة لكل 10 آلاف مواطن في مناطق الضفة الغربية، منذ سنة 2013، تتوزع ما بين القتل، والشروع بالقتل، الجرائم الواقعة على الأموال، الاعتداءات، المخدرات وغيرها (الشرطة الفلسطينية، 2016). وقد تم فحص مدى توفر إحصائيات حول عدد أو نسب مقدرة للعائدين للجريمة في المجتمع الفلسطيني، ولكن توصلت لنتيجة بعدم توفر هذه البيانات. لذلك تحاول الدراسة الحالية التعرف على العلاقة بين الوصمة الاجتماعية وما يلحق بها على النزلاء المفرج عنهم وبين اندماجهم الاجتماعي وإمكانيات عودتهم لارتكاب السلوك المنحرف والإجرامي. بالتالي، يتم طرح السؤال الرئيس للدراسة: ما هي وجهات نظر النزلاء العائدين نحو الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة؟

3.1 أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة مهمة من الجانبين النظري والتطبيقي. فعلى المستوى النظري، تكتسب الدراسة أهميتها من ناحية إثراء المكتبة العربية بنظريات ودراسات جديدة في مجال الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة. ومن الناحية العملية، فتكتسب هذه الدراسة أهميتها بتسليطها الضوء وتناولها لظاهرة اجتماعية من نواحي عديدة، فهي تعمل على بيان ظاهرة الوصمة الاجتماعية

التي يتعرض لها النزلاء المفرج عنهم، ثم تتناول أثر هذه الوصمة على عودة المفرج عنه للجريمة، كذلك تتعرض لأسلوب التعامل مع المفرج عنهم، ونظرة المجتمع السلبية إليهم والنظرة الإيجابية، حيث يتم تناول الآثار المتنوعة للوصمة على المفرج عنهم، فتضع هذه الرسالة بين يدي المختصين عامة وأخصائيي علم الجريمة خاصة معلومات قيّمة. كذلك تفيد متخذي القرارات ورسمي سياسات العدالة الجنائية في الوزارات والمؤسسات المختلفة.

كذلك تفيد الباحثين من حيث الاطلاع على تجارب سابقة لأبحاث قد تمت في مجتمعات أخرى، وتفيدهم بإعداد أدوات جمع بيانات تتناسب ومجتمعنا الفلسطيني، حيث يعدّ هذا النوع من الرسائل الأولى التي يتم تناولها في المجتمع الفلسطيني، فتفتح مجالات عدّة لباحثين آخرين بتناول هذا الموضوع في مناطق مختلفة، وبمتغيرات إضافية.

4.1 أهداف الدراسة

تعمل هذه الدراسة على تحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة استجابات النزلاء العائدين نحو عملية الوصم الاجتماعي، اندماجهم في المجتمع وإمكانيات عودتهم للجريمة.
2. الكشف عن العلاقات بين الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء العائدين.
3. فحص مدى الفروق في استجابات النزلاء العائدين نحو العود للجريمة تبعاً لمتغيرات شخصية وديموغرافية.
4. معرفة أثر مجموعة من المتغيرات في العود للجريمة.

5.1 أسئلة الدراسة

تعمل هذه الدراسة على إجابة الأسئلة الآتية:

1. ما هي استجابات النزلاء العائدين نحو عملية الوصم الاجتماعي، اندماجهم في المجتمع وإمكانيات عودتهم للجريمة؟
2. ما العلاقة بين كل من الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة من وجهة نظر النزلاء العائدين؟

3. ما الفروق في استجابات النزلاء العائدين نحو العود للجريمة تبعاً لمتغيرات شخصية وديمغرافية.
4. ما هو أثر الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي و متغيرات أخرى في العود للجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين؟

6.1 فرضيات الدراسة

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير العمر.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير سنوات التعليم.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير المستوى الاقتصادي.
6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
7. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير مكان السكن.
8. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للوصم الاجتماعي، وعدم الاندماج الاجتماعي على العود للجريمة.

7.1 حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: الضفة الغربية هي المجتمع العام للدراسة والمجتمع الخاص للدراسة هو المؤسسات العقابية الواقعة في محافظات الضفة الغربية.
2. الحدود الزمانية: استغرقت فترة جمع البيانات من الميدان من 2016/9/1 وحتى 2017/8/31.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تُركز الدراسة على الوصمة الاجتماعية الواقعة على النزلاء العائدين، وعدم اندماجهم الاجتماعي وعودتهم إلى الانحراف والجريمة كما يتبين من استجابات النزلاء العائدين لمراكز التأهيل والإصلاح. بناءً على ذلك سيتم توضيح مفهوم الوصمة الاجتماعية والتعرف على أنماطها، والتعرف على نظرية الوصم وأبرز روادها ومراحل تطورها وتفسيرها للانحراف والجريمة، وماهية دور الوصمة الاجتماعية على اندماجهم الاجتماعي، وعلى العود للجريمة.

1.2 تمهيد

لدراسة الوصم الاجتماعي أهمية كبيرة في التعرف على نظرة المجتمع للجريمة والانحراف، من خلال التعرف على ما هو مقبول وما هو غير مقبول في المجتمع، ودراسة العلاقة بين المجتمع والشخص المجرم أو المنحرف عن هذا المجتمع، والتعرف على إمكانية إعادة اندماج هؤلاء المنحرفين في المجتمع من جديد أو احتمالية عودتهم لارتكاب المزيد من الجرائم، لذلك يتم دراسة مدى مساهمة الوصمة الاجتماعية على النزلاء العائدين للتعرف على الصعوبات التي واجهتهم في الاندماج الاجتماعي والمتغيرات الشخصية والديموغرافية والمتغيرات المرتبطة بالجريمة (مثل نوع الجريمة) ومتغيرات المرتبطة بوجودهم في المركز (مثل عدد مرات الدخول للمركز) التي تساهم في عودتهم للجريمة.

2.2 الوصم الاجتماعي

1.2.2. الوصم في اللّغة:

يعرف الوصم في اللّغة على أنه: العار، والعيب والصدع والعقدة وتعد الوصمة هي العار والعيب (القصير، 2011 عن مصطفى وآخرون، 1989؛ شبلي، 2014). وتعني الوصمة شارة العار، ورمزاً

للعار أيضاً، أو وصمة العار، وهي عادة تكون علامة مميزة لازمة تلتصق على مجموعة معينة أو فرد لغرض الإدلال العلني، النبذ، أو الاضطهاد (Hinshaw, 2006).

2.2.2. الوصم في اللغة الانجليزية:

تعد الوصمة stigma في اللغة الانجليزية كلمة يونانية الاصل ويعد أول من استخدمها في علم الاجتماع ارفنج جوفمان، حيث تشير إلى وجود علامات جسدية تكشف عن كل ما هو غير عادي وسيئ من الناحية الاخلاقية للأشخاص الذين يمارسون سلوكا غير سوي، من أجل تمييزهم على أنهم اشخاص منحرفون وسيئو الخلق، وذلك بوضع علامات في صورة وشم ثم وضعه بالحرق أو الحفر في اجساد المجرمين والعبيد أو الخونة، ويتم تمييز هؤلاء الأشخاص عن البقية للحذر منهم تجنب مخالطتهم وعدم الاقتراب منهم (Goffman, 1963a; Goffman, 1963b).

وتعتبر كلمة الوصم Labelling على أن الشخص الموصوم يعتبر شخصاً غير مرغوب فيه من المجتمع، وتمنعه الوصمة من التقبل الاجتماعي على اعتبار أنه شخصاً مختلف عن بقية أفراد المجتمع، ويمكن التعرف على الشخص الموصوم من خلال مميزات خاصة يتميز بها عن الأفراد الآخرين، إما أن تكون جسمية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية (Goffman, 1963a).

3.2.2. مفهوم الوصم الاجتماعي:

اتجهت النظريات، التي قامت بوضع أطر تصورية للجريمة، إلى افتراض أن السلوك الإجرامي سلوك معادٍ للمجتمع، وأنه يمثل خروجاً ونزوعاً على القيم المشتركة السائدة في ثقافة المجتمع، وأن هذا السلوك غير السوي يشكل اختلالاً واضطراباً في الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع، وتعتبر الوصمة الاجتماعية عن الرفض والسخط الاجتماعي على شخص أو مجموعة من الأشخاص على اساس خصائص اجتماعية ينظر إلى تمييزها واختلافها عن المجتمع، ويعرف الوصم بأنه تلك العملية التي تنسب الأخطاء أو الآثام التي تدل على الانحطاط الخلفي إلى أشخاص في المجتمع فتصفهم بصفات بغیضة وسمات تجلب لهم العار وتتمثل هذه الصفات بخصائص جسمية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية (الرويلي، 2008، عن جابر، 1989).

ويستخدم مصطلح الوصمة أيضاً، لتحقير، أو لوصف شيء يرتبط مع شخص أو مجموعة بأنها مخزية (Hinshaw, 2006)، وينظر للموصوم على أنه مختلف عن أعضاء المجتمع، فالوصمة إذاً

ملصقة على مثل هذا الشخص أو هذه المجموعة من المجتمع المختلفة في الاعراف الثقافية، ويمكن أن تكون ناجمة عن مجموعة من الاضطرابات العقلية والاعاقة والأفعال الغير شرعية أو التوجه الجنسي أو الاختلافات في العرق أو الدين أو العقيدة وغيرها، وإضافة إلى الاختلافات الاجتماعية والسياسية التي يفرضها المجتمع والتي يمكن أن تلعب دورا في فرض الوصمة (عياد، 2007; Brenda & Laurie, 2005).

ويعود استخدام الوصمة إلى ازمة قديمة حيث كان اليونانيون يحرقون أو يقطعون بعض اعضاء الجسم ومن ثم يعلنون على الملأ أن حامل هذه العلامة أو تلك خائن أو مملوك (القصير، 2011). وقد يتخذ الوصم أشكالاً عدة، فيمكن أن يكون علنياً، مثل النفور من المفرج عنه وعدم التفاعل معه اجتماعياً، إلى الرفض الاجتماعي، واعتباره خصم يجب معاداته، وقد يتخذ الوصم صوراً أخرى مثل التكذيب والتجريد من الإنسانية، وإظهار عدم الطمأنينة أثناء التعامل مع هذا الشخص، ووصفه بالعار، وعدم إنشاء أي اتصال معه. تؤدي هذه الأشكال المتعددة بالمفرج عنه لاتخاذ موقف يكون مبني على أساس الخوف من الظهور أمام المجتمع، مما يثير فيهم ضغوط اجتماعية عدة، هي بحد ذاتها تجسيدا للوصمة الاجتماعية التي يعاني منها المفرج عنه، وقد يوصف أيضا اسم الشخص ويتغير ليصف السلوك الإجرامي لهذا الشخص، وهذه الصفات التي يفرضها المجتمع تختلف باختلاف الزمان والمكان ونمط الجريمة (Jacoby, Snape & Baker, 2005; Bos et al., 2013).

وقد أجمعت دراسات (مثل الرويلي، 2008؛ القصير، 2011؛ شبلي، 2014) أن الوصم الاجتماعي كمفهوم شامل وواسع، يشير إلى وجود خصائص جسدية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية أو سلوكية غير مرغوبة اجتماعياً وتحرم المفرج عنه من التقبل الاجتماعي، فهو في نظر المجتمع شخص مختلف عن بقية الأشخاص، حيث ينظر إليه المجتمع على أنه شخص مصاب بالانحطاط الخلقى، وأن الاتصال معه يجلب العار، إذ يعتبرونه فرداً غير مرغوب فيه بينهم، مما يحرمه من التأييد الاجتماعي والتقبل الاجتماعي.

وتشير الوصمة الاجتماعية لاستنكار شديد أو عدم الرضا من شخص أو مجموعة من الأشخاص، على أسس وأفعال مميزة اجتماعياً، والتي ينظر إليها على أنها انحراف عن قيم ومبادئ المجتمع، ويعمل على تمييز تلك الأفعال، أعضاء آخرين من المجتمع، ومن ثم يمكن اضافته لمثل هذا الشخص أو هذه المجموعة من الأشخاص وصمة العار المناسبة لهم، من قبل المجتمع الأكبر منهم والأكثر

تنظيماً والتزاماً بقيم المجتمع، والذي يختلف عن المعايير الثقافية بالنسبة للمنحرفين (Henslin, 2008).

ويمكن أيضاً أنه يتم وصف وصمة العار كتسمية تربط شخص إلى مجموعة من الخصائص غير المرغوب فيها التي تشكل الصورة النمطية عنه، ويتم تثبيتها عليه أيضاً، وبمجرد فعل السلوك الانحرافي لأول مرة ولمرة واحدة، سيبقى الشخص موصوم، ولو تغير سلوكه للأفضل، وسيبقى مطلوب منه كمية كبيرة من التعميم لسلوكه الجيد، ومع ذلك، فإن السمات التي يختارها المجتمع تختلف باختلاف الزمان والمكان، وما يعتبر في مكان أو في مجتمع معين سلوك سلبى انحرافي، يمكن أن يكون هو القاعدة في بلد آخر، وعندما يصنف المجتمع الأفراد إلى مجموعات معينة يتعرض الشخص الموصوم إلى فقدان حالته الشخصية ويبدأ بالشعور بالتمييز ضده، ويبدأ المجتمع بتشكيل التوقعات بشأن الجماعات الموصومة ويتم تثبيت الصورة النمطية الثقافية لديهم (Guerino et al., 2011).

3.2 نظرية الوصم

1.3.2. ظهور النظرية:

تعود بداية نظرية الوصم إلى ما كتبه تاننباوم (Tannenbaum, 1938) عن أن ما يؤدي إلى وجود المجرم هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون، حيث أشار إلى أن تلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلزمها من تأثير متبادل مشترك، إنما تؤدي إلى تأكيد الشر والاثم أو المبالغة في تصويرها، حيث تتمحور فكرة هذه النظرية حول اعتبار الجريمة والانحراف من انتاج أجهزة ومؤسسات المجتمع القانونية والعرفية، حيث تقوم هذه الاجهزة بالصاق صفة الانحراف والاجرام لشخص ما مما يجعل ذلك الشخص يتصرف وفقاً لما الحق به. وترى هذه النظرية أن المنحرفين يتجهون إلى أن يكونوا منفردين أو متميزين بخصائص يلصقها عليهم آخرون .

كان عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم أول من اكتشف وصمة العار كظاهرة اجتماعية في عام 1895، وبحسب جوفمان (Goffman, 1963a) ترجع جذور نظرية الوصم إلى ما أدركه إميل دوركايم منذ فترة طويلة قبل ظهور هذه النظرية، حيث أدرك أن كثيراً من الأفراد يتجهون إلى الانحراف بسبب تلك النظرة والانطباع الاجتماعي الذي تكون ضدهم من قبل المجتمع الذي الصق بهم وصمة

معينة نتيجة لسلوكهم الانحرافي وليس لسمات متأصلة في الاشخاص، وأن هذه الوصمة تبقى عالقة في تاريخهم الاجتماعي. وبحسب هذه النظرية فإن الوصم عملية اجتماعية لا يرجع بالضرورة للفعل الانحرافي نفسه، فالفعل ليس هو المحدد لما هو انحراف وما هو غير انحراف، إنما المحدد هو ردة الفعل الاجتماعية على هذا الفعل، التي تتبع الفعل الانحرافي (Becker, 1963).

أي أن الوصم يرتبط بردة الفعل الاجتماعية عن ذلك الفعل الانحرافي وليس الفعل، فالوصم هو بين طرفين: الانحرافي وردة الفعل الاجتماعي تجاهه، بعدها يتم تحديد الانحراف من غير الانحراف، أي الاستمرار في الانحراف من عدمه، ومن ثم يتم انتقال الفرد من مكانة إلى أخرى، ومن سوي إلى غير سوي، ويؤكد ذلك أن الوصم عملية تدريجية، ولا يحصل دفعة واحدة، خاصة أنها لا يكون مباشرة على الشخص إنما على الفعل، ثم ينتقل إلى صاحب الفعل، الذي حينها يدرك طبيعة الوصم، وعند إدراكه لذلك تتكون لديه فكرة على أن يغيّر أو لا يغيّر صورته الذاتية (Breen, 2011).

وقد جاءت تسمية هذه النظرية بنظرية الوصم بسبب تركيزها على التسميات أو الوصمات أو العلامات التي توضع من قبل المجتمع على بعض أفراده ليتم اعتبارهم منحرفين عن المجتمع (كيرس وسيليرز، 2013).

ومن الأهمية ذكره في هذا الصدد أن نظرية الوصم لا تمثل نظرية واحدة في علم الجريمة وعلم اجتماع الانحراف، بل هي تشكيل من أفكار تضمها طريقة واحدة في التفسير، ومن خلال هذه الأفكار تم توسيع دائرة الاهتمام حول المجرم وزيادة الاهتمام بالتأثيرات المتعلقة به أكثر من مجرد الاهتمام بتوصيف السلوك ودوافعه وأسبابه (Williams, 2004).

نظرية الوصم الاجتماعي هي نظرية تحدد الهوية الذاتية للشخص من خلال تحديد سلوك الأفراد الناتج عن تأثرهم بالمصطلحات المستخدمة ضدهم، لوصفهم أو تصنيفهم في المجتمع على أنهم منحرفين، وترى نظرية الوصم أن الانحراف غير متأصل في فعل الشخص، ولكن هو ناتج عن وصم الاغلبية له بأنه ارتكب فعل سلبي يشكل انحرافاً عن معيار من المعايير الثقافية في المجتمع، فالوصمة من خلال المسميات السلبية التي تشكلها على الفرد تغير مفاهيم الذات والهوية الاجتماعية للفرد (Macionis & Gerber, 2012).

2.3.2. أبرز رواد النظرية:

1.2.3.2. فرانك تاننباوم (Tannenbaum):

عالم نفساني أمريكي ألف كتاب "الجريمة والمجتمع"، يعتبر فرانك تننباوم جد نظرية الوصم، واعتمد في دراسته على المصادر القانونية ودراسات الانحراف، ويقول تاننباوم أن ما يؤدي إلى تكوين المجرم هو الطريقة التي يعامل بها الآخرون. وتحدث تننباوم عن أن ما ينظر إليه كشيء قانوني في مجتمع، قد لا ينظر إليه كشيء قانوني في مجتمع آخر، وقد وصف التفاعل الاجتماعي مع المتورطين في الجريمة بأنه محور علم الإجرام الحديث. بينما يختلف ذلك بالنسبة للدافع الأصلي لارتكاب أول جريمة، فالمجرم لأول مرة يختلف عن المجرم المعتاد بالنسبة للتفاعل الاجتماعي (Tannenbaum, 1938).

وترجع جذور نظرية الوصمة لفرانك تننباوم، من منتصف إلى أواخر الثلاثينات، وفي هذا الوقت، ساد التأكيد على الحتمية البيولوجية والتفسيرات الداخلية للجريمة. وتغيرت هذه الهيمنة من قبل المدرسة الوضعية في أواخر الثلاثينات مع انتشار التفسيرات الاجتماعية للجريمة التي كانت تشجع على نهاية عملية وصم المجرمين (Sumner, 1994).

وفي دراسة مع الشباب الجانحين وجد تننباوم أن الوصم أو العار غالباً ما يساهم في المشاركة الفعالة في الأنشطة الإجرامية الجماعية، فقد يسبب وصف الفرد بالمجرم على سلوكه لينتقل إلى تلك الجماعة المنظمة ويصبح جزء من هويتهم في إشارة إلى تشكيل الثقافة الفرعية في المجتمع والجريمة المنظمة، فكلما زاد تأثير الوصمة على الفرد تزيد احتمالية ارتكابه للجرائم بناءً على أنه موصوم وبذلك فقد تقبل هذا الفرد صفة الانحراف (Ogrady, 2011).

2.2.3.2. ادوين ليمرت (Edwin Lemert):

نظرية الوصم نابعة من تننباوم وبيكر وليميرت، والأهم هو ليمرت مؤسس النسخة الأصلية من هذه النظرية، فضلاً عن دوره في علم اجتماع الانحراف، فقد درس النظرية من خلال كتابه الشهير "الباثولوجيا الاجتماعية"، وقد وضع ليمرت أول تحليل منهجي على تأثيرات نظام الضبط الاجتماعي في حدوث وتشكيل السلوك المنحرف والجريمة، وادخل ليمرت مفهوم الانحراف الثانوي المرتبط بطبيعة النظرة للمجرم وتقبله لصفة الوصم، فهو انحراف يأتي بعد الانحراف الأولي الذي يحدث للمرة الأولى، وهو متصل بالسلوك العلني للأفراد والذي يؤثر في ذلك هو دور المجتمع في التعامل مع الأشخاص وادانتهم (Lemert, 1951; Breen, 2011).

وبحسب ليميرت (Lemert, 1951) فإن الفرد ينتقل من الانحراف الأولي إلى الانحراف الثانوي نتيجة لنظرة المجتمع له واعتباره أن هذا الفرد قد ارتكب سلوكا منحرفا، ويؤدي ذلك إلى الصاق صفة الوصم على الفرد المجرم فالوصمة الاجتماعية يتم الصاقها بالفرد نتيجة انتقاله من الانحراف الأولي إلى الانحراف الثانوي (Lemert, 1951; Lawteacher, n. d).

وهناك عوامل شخصية تتصل بما يحيط بالإنسان غير السوي من ظروف نفسية وعلاقات تؤثر على نفسيته وتدفعه لأن يسلك طريقا منحرفا، ولكن هذه العوامل من وجهة نظر ليميرت لا تمثل أهمية بالنسبة للعوامل التي تؤدي إلى الصاق صفة الوصم بالفرد المجرم (Lemert, 1951).

3.2.3.2. هوارد بيكر (Howard Becker):

قدم بيكر في كتابه الخارجين عن القواعد الاجتماعية في 1963 وفي مقالاته عام 1964 ومنشوراته في مجلة المشاكل الاجتماعية المنظور الأكثر أهمية لنظرية الوصم ووضعه محط الاهتمام البارز في مركز نظريات الجريمة والانحراف (كيرس وسيليرز، 2013 عن Ben-Yehuda et al., 1989). ويرى بيكر أن الانحراف ليس هو الفعل الذي يرتكبه الفرد بل أن الانحراف هو التبعات التي يطبقها الآخرون من معايير وقواعد على مرتكبي هذا الفعل، فالمنحرف هو من طبق عليه مسمى وصم بنجاح كامل بينما السلوك المنحرف هو السلوك الذي يصفه الناس بذلك، فالعلاقة بين الانحراف وردود الفعل بالنسبة لبيكر ليست ثابتة فتختلف باختلاف الزمان والمكان، وقيام الفرد بجرم واحد على الأقل كفيلة بوصمه من قبل المجتمع، ويرى بيكر بأن تشكيل الفرد هو انعكاس لتعريف الآخرين له (Becker, 1963).

ويصف بيكر كيف يتبنى الشخص افكار منحرفة، ويقول بأن الانحراف ليست نوعية العمل المرتكب وإنما نتيجة اخرى في تطبيق القواعد والعقوبات على المجرم (Lemert, 1951; Cullen, 1984).

4.2.3.2. ارفينج جوفمان (Erving Goffman):

يعد جوفمان أهم مساهم في نظرية الوصم، ويعتبر من أهم علماء الاجتماع خاصة في الولايات المتحدة، وتشمل كتبه الأكثر شعبية عرض الذاتي في الحياة اليومية، والتفاعل الطقوسي، وتحليل الإطار على أفكار تؤكد بأن الانحراف قد يكون ناتج عن المجتمع (Goffman, 1959; Goffman, 1974; Goffman, 1982).

ويرى جوفمان أن هوية المنحرف تعتمد على معلومات يكتسبها من الآخرين، وليس بالضرورة أن يكون الموصوم مخالف للقواعد الدينية أو الاجتماعية، فالتعامل مع الآخرين يكون على درجة كبيرة من

التعقيد والغموض، وطلبات المجتمع مليئة بالتناقضات (Goffman, 1963b)، حيث أن الموصوم بالعار يمكن أن يكون غير مختلف عن الآخرين، ويقول جوفمان أن الموصوم بالعار يدخل في واقع آخر من خلاله يعلن الشخص بأنه قد تقبل الواقع الجديد بأنه مختلف عن بقية أفراد المجتمع (Goffman, 1963a) تماما كما تحدث ليمرت عن الانحراف الثانوي.

وقد طور جوفمان المقولة الرئيسية في نظرية الوصم والتي تعتبر بأن تشكيل الفرد هو انعكاس لتعريف الآخرين له، باعتبار أن الأفراد الذين يتم وصمهم أو نعتهم بشكل كبير على أنهم منحرفين هم على الأرجح الذين يأخذون الهوية الذاتية المنحرفة، بحيث يصبحون أكثر انحرافاً مما لو أنه لم يتم وصمهم (Goffman, 1963a).

وإضافة إلى هؤلاء المفكرين نذكر جورج هربرت ميد فهو من أوائل الذين ركزوا على تأثير المجتمع، فقد ركز جورج هربرت ميد على العمليات الداخلية للكيفية التي يبني فيها العقل بناءً على صورة الذات، العقل، النفس، والمجتمع، ويبين كيف تأتي المعرفة للأشخاص لأول مرة، وكيف تأتي في وقت لاحق. ووفقاً لميد فهذه هي عملية اجتماعية واقعية (Mead, 1934)، المفهوم المركزي لميد هو الذات، وجزء من شخصية الفرد تتكون من الوعي الذاتي والصورة الذاتية، إضافة إلى أفكار الآخرين (Macionis, 2012).

وإضافة إلى ذلك نجد ألبرت ميمّي الذي وصف الآثار النفسية العميقة التي انشأتها الوصمة الاجتماعية من خلال هيمنة جماعة أخرى، حيث قال أنه كلما طال الظلم على المضطهدين لا يمكن تخيل شفائهم، وأكد على أن الأشخاص المذنبين يهيمن عليهم الانتباه إلى دوافع الوصمة فهي تبرز استغلال وتجريم الضحية (Memmi, 1965).

وتحدث عالم الاجتماع ديفيد ماتزا أن التعامل السيئ مع المنحرفين من قبل المجتمع والسلطات، يوفر فرصاً جديدة لإقامة هويات منحرفة، ويقول أن مفهوم السبب المهم في علم الجريمة لا يفسر أن السلوك المنحرف نابع من الشخص نفسه، وبدلاً من ذلك يمكن اعتبار الميل الطبيعي للانحراف نابع من السيرة الشخصية والاجتماعية، التي تقترح أن الأشخاص يجبرون على حركة انحرافية معينة، والتفاعل السلبي من قبل المجتمع مع هؤلاء الأشخاص يفاقم ويعجل عملية تحولهم إلى مجرمين (Matza, 1969).

وقد كتب عالم الاجتماع والمؤرخ الألماني جيرهارد فولك (Falk, 2001)، أن جميع المجتمعات دائماً ما تصم بعض الظروف وبعض السلوكيات على أنها خارجة عن مبادئ المجتمع، وهذا يؤدي إلى

إيجاد فئة من الغرباء في المجتمع المنفصلين عن باقي أفراد المجتمع، والذين يصعب إيجاد أي علاقات معهم، مما يزيد من صعوبة مسألة الاندماج والتضامن بين فئات المجتمع.

وقد أجمعت دراسات (Shaw, 1991; Frosh, 2002; Hughey, 2012)، على أن المجتمع يسعى إلى إصاق صفة الوصم على النزول المفرج عنه، باعتباره منحرف، سواء بقصد إلحاق الضرر به أو من دون قصد، وذلك من خلال أفراد المجتمع المتحمسين إلى إصاق هذه المسميات على المنحرفين، أو من خلال القيم السائدة في المجتمع وثقافة أفراد هذه المجتمع التي يصعب تغييرها، مما يسهف فب إيجاد أفكار جديدة بالنسبة للموصومين تعمل على إلحاق الضرر بالمجتمع الذي ساهم في إصاق الوصمة بهم.

3.3.2. أنماط الوصم الاجتماعي:

ويمكن أن تنتج الوصمة الاجتماعية عن عدم القدرة على الإدراك والحكم الناتج من الاضطراب العقلي أو الأمراض النفسية، ويمكن أيضا أن تنتج من الإعاقات الجسدية والأمراض وغيرها (Henslin, 2008)، ويمكن أن تنتج الوصمة من عدم شرعية الأفعال التي يرتكبها الشخص، كالتوجه الجنسي الشاذ والهوية الجنسية، والمعتقدات، والقيم، والتعليم، والعرق، والهيبة، والثروة، والاحتلال، والطبقة، والدين، والجمال، والعلاقات، والفكر، والاعتداء الجنسي أو الإجرام وغيرها، وغالبا ما تختلف الصفات المرتبطة مع الوصمة، اعتمادا على السياقات الاجتماعية والسياسات المقابلة التي يستخدمها المجتمع، في أجزاء مختلفة من العالم، وكل مجتمع يختلف عن الآخر (Public safety performance project, 2011).

ووفقا لإرفنغ غوفمان (Goffman, 1963a) هناك ثلاثة أشكال من الوصمة الاجتماعية، الأولى هي التشوهات العلنية أو الخارجية، مثل الندبات والمظاهر المادية للمرض وفقدان الشهية العصبي، والجذام، أو من إعاقة جسدية أو الإعاقة الاجتماعية، وغيرها، أما الثانية فهي وصم الانحرافات في الصفات الشخصية، بما في ذلك التسرب من المدارس، والعمل على وظيفة ذات الأجور المنخفضة، والإفلاس والبطالة والاعتماد على الرعاية الاجتماعية، والزنا، والاضطراب العقلي، وإدمان المخدرات، وإدمان الكحول، والخلفية الجنائية وعلى هذا النحو، أما الثالثة فهي الوصمات القبلية وهي صفات مجموعة عرقية أو جنسية، أو بناءً على الديانة الذي يعتبر على أنه انحراف عن السائد المعياري العرق أو الجنسية أو الدين.

ويمكن أن تحدث الوصمات الاجتماعية في العديد من الأشكال المختلفة، كالثقافة، والسمنة، والجنس، والعرق، والمرض، وغيرها، وكثير من الناس الذين تم وصمهم، يشعرون كما لو أنهم قد تحولوا من شخص طبيعي إلى شخص آخر ملوث، فهم يشعرون بأنهم مختلفين عن المجتمع وأن قيمتهم قد انخفضت من قبل الآخرين، وهذا يمكن أن يحدث في مكان العمل، والمؤسسات التعليمية، والرعاية الصحية، والأهم أنه يحدث في نظام العدالة الجنائية، وحتى قبل الخروج من المركز الإصلاحي (Hughes & Wilson, 2002).

أورد برين (Breen, 2011) ستة أنماط للوصمة الاجتماعية، وقد تسلسل بها بدءاً من الوصمة الجسمية، التي ترتبط بالإعاقات الجسمية، حيث تنتج تلك الإعاقات عن قصور أو عجز في الجهاز الحركي، وينتج ذلك عن الأصابة ببعض الأمراض أو عن تشوهات خلقية نتيجة لعوامل وراثية أو تعرضهم للحوادث المرورية، أو نتيجة بعض الإصابات كالشلل النصفي أو الجزئي أو الكلي أو نتيجة ضمور عقلي أو خلل في المخ أو جراء فقدان طرف أو أكثر وغيرها (القصير، 2011)، ويمكن استخدام مصطلح الوصم الجسدي أو الأعاقة للإشارة إلى الصفات الجسدية أو العقلية أو حتى المرضية، وهي قد تشير إلى القيود المفروضة على الناس من قيود مجتمع، أو قد تكون للإشارة إلى هوية الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع (Linton, 1998). أما الوصمة العقلية، فترتبط بالضعف العقلي أو التخلف العقلي للفرد، على نحو لا يساعد على التعلم المعتاد، فيؤدي ذلك إلى شعوره بالعزلة والخوف ما يؤثر بشكل سلبي عليه.

ثم أوضح برين (Breen, 2011) أن الوصمة الحسية ترتبط بالإعاقات الحسية، كفقدان كفاءة وظيفة إحدى الحواس أو بعضها بدرجة كلية أو جزئية، كفقدان حاسة السمع أو البصر أو فقدان حاسة اللمس، وتسبب هذه الإعاقات نقص قدرة الفرد على التواصل والنمو والتعلم لدرجة لا يستطيع معها التقدم على نحو مناسب في برامج التعليم الخاص به، إلا في حالات وجود مساعدات إضافية لما ينتاسب مع احتياجاتهم التربوية، فلا يستطيع اكتساب المهارات، وتؤثر الوصمة الحسية في علاقات الشخص الاجتماعية والشخصية وتترك لديه آثاراً نفسية سيئة (شبلي، 2014; Breen, 2011).

أما الوصمة اللغوية المرتبطة بعيوب استخدام اللّغة والكلام، فالكلام يكون غير سوي، وغير واضح، ترتبط الوصمة اللغوية بعيوب استخدام اللّغة والكلام، فالكلام يكون غير سوي ويعوق الاتصال ويسبب حالة من الضيق للمتحدث أو المستمع، ويرجع ذلك إلى اضطرابات عضوية المنشأ نتيجة لإصابة

مباشرة أو اضطراب جسدي أو اضطرابات سببها وظيفي نفسي ذات علاقة بوظائف الجهاز الكلامي (القصير، 2011؛ Breen, 2011).

أما الوصمة العرقية ترتبط بوجود اختلاف في السلالة والوطن والدين داخل المجتمع الواحد. أما الوصمة الجنائية فتشير إلى عملية نسب الأخطاء والصفات الدالة على الانحطاط الخلقي إلى الأشخاص المفرج عنهم، حيث تؤثر هذه الأنماط على الشخص الموصوم بسبب نظرة المجتمع الدونية له، مما يؤدي لوجود آثار سلبية لدى الشخص، وقد تتطور مع مرور الوقت لتصبح حافزاً لارتكاب الجرائم مرة أخرى ضد المجتمع (Scheff, 1984; Thoits, 1999; Breen, 2011).

4.3.2. الوصم كعملية تفاعل اجتماعي رمزي:

من المفاهيم الرئيسية في التفاعلية الرمزية هو الصورة المنعكسة للذات، والذي يكون فيه مفهوم الذات للشخص عبارة عن انعكاس لمفاهيم الآخرين عنه، وعليه فإن المفهوم الذاتي يتشكل من خلال الأوصمة الاجتماعية ومن خلالها يتشكل الفعل لدى الفرد، وبهذا فإن نظرية الوصم ترى بأن الأوصمة في عملية التفاعل الرمزي تطبق أيضاً في السلوك الإجرامي، وترى نظرية الوصم أيضاً أن إطلاق هذه التسميات على المنحرفين كالمجرم أم المدمن أو السارق أو القاتل وغيرها تزيد من السلوك الانحرافي لهذا الشخص، وقد أكدت التفاعلية الرمزية على أن تبادل المعاني في التواصل من خلال اللّغة والكلام اللفظي والإيماءات والإشارات والتشارك في هذا التفاعل مع الهوية الذاتية للفرد، يؤدي إلى أبعاد رمزية لمعنى الكلمات والأفعال (الوريكات، 2008؛ كيرس وسيليرز، 2013).

5.3.2. مراحل عملية الوصم:

تمر عملية إصاق الوصمة بعدد من المراحل التدريجية المتداخلة والمتبادلة والمشاركة والتي تعتمد في كيفية انتقالها على ما تحويه الظروف من خلال تفاعل الجماعة أو أثناء قيامها بالأنشطة الحياتية وقد حددها ليمرت (Lemert, 1951; Lemert, 1967) بالمراحل التالية:

1. يرتكب الفرد انحرافه الأول كبادرة لاختبار ردة فعل المجتمع تجاهه.
2. تحدث ردة فعل المجتمع في صورة معاقبة الفرد على تصرفاته الانحرافية.
3. يكرر الفرد انحرافه وبحجم أكبر من الانحراف الأول.

4. يقوم المجتمع بردة فعل أكبر وذلك بعقاب الفرد على سلوكه المنحرف بشكل أشد ورفض أقوى من عقاب المرة الأولى.
5. يزداد الانحراف لدى الفرد ويصاحبه شعور بالعداء على الذين يمارسون العقاب ضده.
6. تبدأ الردود الرسمية للمجتمع وتأخذ شكلاً جديداً بإضفاء صفة الانحراف على الفرد.
7. يزداد الانحراف كرد مباشر على المجتمع.
8. في هذه المرحلة يقبل المنحرف صفة الوصم بالانحراف مع محاولة التكيف والتوافق مع مركزه الاجتماعي الجديد بوصفه فرداً منبوذاً من المجتمع.

6.3.2. الآثار الايجابية والسلبية لنظرية الوصم:

إن وجود صفة معينة لا تكون واصمة بحد ذاتها، فقد تكون بعض الصفات واصمة في بعض المجتمعات ولكنها ليست كذلك في مجتمعات أخرى، وإنها إن كانت واصمة في بعض التفاعلات لا تكون واصمة في تفاعلات أخرى، وتساعد الوصمة على تبرير الوضع الاجتماعي السائد لجماعة من الناس أو معاملتهم أو السيطرة عليهم، والوصمة تعمل كأداة للضبط من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعي، وقد تكون الوصمة أحياناً في مكانها الصحيح، وذلك إن لاقى تفهماً من قبل الفرد المنحرف اجتماعياً، فإذا أدرك أن تصرفاته السابقة تضعه خارج إطار مجتمعه، وأن العودة للسلوك السويّ سوف تعيده إلى حيث ما كان عليه، عندها يرتدع عما كان يقوم به (Wood, 2003).

إن آثار نظرية الوصم تُعتبر في صدارة اهتمام العديد من المفكرين، ومنها أفكار ليمرت (Lemert) عن الانحراف الأولي الذي يحدث لعدة أسباب، والانحراف الثانوي الذي يأتي رداً على رد فعل مجتمعي للانحراف الأولي، إضافة إلى أفكار جوفمان (Goffman) عن تحول الشخص الطبيعي إلى منحرف وأسباب هذا التحول المرتبطة بردود الأفعال الاجتماعية على المنحرفين، إضافة إلى إسهامات بيكر (Becker) في توضيح أحد أهم الأسباب لتحول الشخص إلى مجرم، المرتبط بدخول المرحلة التالية من الانحراف، إضافة إلى هذه الآثار نجد تركيز النظرية على تطور الجريمة والانحراف من خلال تطور الانحراف الفردي الذي يؤدي إلى الانحراف الجماعي المنظم مع جماعات تحمل نفس الأفكار، وهذه هي الخطورة فيزيد ذلك من الانحراف والجريمة ويشكل تهديداً للمجتمع (Becker, 1963; Goffman, 1963a; Hamlin, n. d.; Lemert, 1951).

أما الآثار السلبية فتتلخص بالشعور بالنبذ والعزلة الاجتماعية وقلة الدعم من العائلة والمجتمع، وارتفاع مشاعر القلق والاكتئاب والعدائية والميل للعودة إلى السلوك الاجرامي، وفي حالة تحول الوصم إلى ضغط اجتماعي ونفسي على الفرد المنحرف، ولم تظهر أية بادرة لإصلاح هذا الفرد، وكانت جميع ردود أفعال المجتمع تجاهه تتمثل بالرفض والإقصاء، وطغيان هذه الردود على أية بادرة إيجابية تجاه المنحرف، سيؤدي ذلك إلى استمرار الفرد بانحرافاته السلوكية، فهو لم يجد مفرّاً آخر ليحقق ذاته خلاله، أو لم يجد بيئة تتقبله، وهذا التمييز يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية سيئة، فيقلل من فرصه لإيجاد فرص عمل مناسبة أو إقامة علاقات اجتماعية جيدة (Bordieri & Drehmer, 1986; Williams, 2003; Wood, 2003).

7.3.2. انتقادات نحو نظرية الوصم:

تمّ توجيه عدّة انتقادات لنظرية الوصم، وقد لخصها كل من (القصير، 2011؛ الوريكات، 2014) بأن النظرية لم تفسر طبيعة السلوك الاجرامي، وكيف كانت بدايته، إنما ركزت على ردة فعل المجتمع بعد ارتكاب السلوك الاجرامي، ولم توضح سبب ارتكاب شخص معين للانحراف اكثر من شخص اخر، وركزت بشكل كبير على دور المجتمع في تأثيره على سلوك الفرد الانحرافي دون الاخذ بعين الاعتبار العوامل الذاتية للفرد في عودته للانحراف والجريمة، أيضاً تجاهلت دور العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية بشكل واضح وصريح.

وقد اتهمت نظرية الوصم أنها تعمل على تعزيز الآثار المترتبة على السياسات الغير علمية، وأهم انتقاد يكمن في فشلها في شرح الجرائم الأكثر خطورة في المجتمع، وتركيزها على جرائم بسيطة يمكن احتوائها (Vito, Maahs & Holmes, 2006).

ورأى والتر غوف أن المجتمع ليس له تأثير في المجرمين على الإطلاق خاصة المجرمين أصحاب الدوافع العقلية، حيث أن السلوكيات الانحرافية تأتي من سلبيات خاصة بالأشخاص، ويبدو أن الوصمة واقعيًا يمكن أن تبرز قضايا المرض العقلي، ولكنها نادرا ما تكون السبب الكامل (Gove, 1975).

فبالرغم مما حازت عليه نظرية الوصم من قبول واسع المدى من قبل الأكاديميين والممارسين، إلا أن هناك بعض النقاد للنظرية منذ نشأتها، ففي بدايات هذه النظرية ومنذ وقت مبكر عارض كل من (Gibbs, 1966; Bordua, 1967; Akers, 1968) تجاهل نظرية الوصم السلوك المنحرف الفعلي وهويته الفعلية ودوره، وصورة المنحرف بالأكراه، فلم تهتم النظرية أن حتى أضعف الناس ليسوا

مضطرين للإذعان لوصم الانحراف والسماح له فوراً بتحديد هوياتهم الذاتية الخاصة، فهم يقاتلون مرة أخرى، ويرفضون وينكرون صفة الوصم التي لحقت بهم، وعلى خلاف ذلك يفاوضون هوياتهم، وإضافة إلى ذلك فإن الوصم لا ينتج السلوك في المقام الأول، حيث أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى بدء الانحراف (كيرس وسيليرز، 2013 عن Rogers & Buffalo, 1974).

4.2 اندماج النزلاء المفرج عنهم في المجتمع

1.4.2. مفهوم الاندماج الاجتماعي:

تعد العلاقات الاجتماعية من أهم أساليب التكامل والاندماج الاجتماعي، فلا بد من توافر أدوات مختلفة لتعزيز العلاقات الاجتماعية التي تؤدي إلى تحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي، وقد تطورت أساليب العلاقات الاجتماعية مع مرور الوقت إلا أن الاندماج والتكامل الاجتماعي قد تطور بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بناءً على تعزيز العلاقات الاجتماعية مع التطور العلمي والتكنولوجي ومع انتشار الشبكات الاجتماعية على الانترنت في جميع الأعمال المختلفة والتفاعلات الاجتماعية المختلفة (Rubin, 2012).

بالتالي، تعتبر عملية اندماج النزلاء المفرج عنهم في المجتمع، وعودتهم إلى الحياة الطبيعية السابقة، مسؤولية الجهات الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء، فهو من الأمور الاجتماعية الهامة، فيتطلب هذا الأمر تغيير نظرة المجتمع الدونية للنزير المفرج عنه، ثم احتوائه وتقلبه، وضرورة صياغة مسألة الاندماج على أنها نابعة من اعتبار النزير المفرج عنه إنسان قد أخطأ ثم نال عقابه، والتعامل معه بناءً على قاعدة أنه في مرحلة انتقالية، واعتبارها أول خطوة في طريق الاندماج (Wood, 2003).

وقد أثبتت الدراسات أن عملية إعادة دمج المجرمين في المجتمع بعد الإفراج عنهم تواجه عدد من القضايا والمشاكل، منها نقص الروابط الأسرية والصراع لإيجاد فرص عمل كافية فيصبح الاندماج أكثر صعوبة (Breen, 2011 from Windzio, 2009). الأمر الذي غالباً ما يؤدي إلى ضعف التعليم وقلة المهارات في العمل بالإضافة إلى إنهم غالباً ما يجدون صعوبة في السكن، وجميع هذه العوامل تزيد من فرص العودة إلى الإجرام، وبالتالي لم تتجح عملية إعادة الإدماج في ظل الوصمة الاجتماعية (Breen, 2011 from Petersilia, 2001).

عندما يخرج الفرد النزول إلى الحياة العامة بعد انقضاء الحكم والإفراج عنه فهو يخرج إلى ظروف معيشية مختلفة عن تلك التي عاشها بالمؤسسة الإصلاحية لذلك يتولد لديه الإحساس بالظروف المعاكسة من الناحية النفسية والاجتماعية، فهو يواجه بالنفور وعدم الثقة من المحيطين به، وهو مطالب بتوفير متطلبات الحياة اليومية لنفسه وربما للآخرين من أفراد أسرته وكانت هذه المتطلبات قد وفرت له داخل مركز الإصلاح والتأهيل أو المؤسسة الإصلاحية، وكما أنه مطالب من أرباب الأعمال بتقديم مستندات دالة على خلوه من السوابق والجريمة (العنزي، 2008).

تؤكد نظرية الوصم على أهمية الاندماج الاجتماعي، فمن الممكن منع الانحراف الاجتماعي، والتقليل من التفاعل الاجتماعي السلبي مع المفرج عنهم والاستعاضة عنه بالتسامح الاجتماعي، ويتم في هذا الإطار التركيز على إعادة تأهيل المجرمين من خلال إشراكهم في الحياة الطبيعية بعيداً عن مسميات الوصم، ويتم ذلك من خلال سياسات الوقاية المتعلقة بالمخططات التي تمكن المفرج عنهم للانندماج الاجتماعي والمغفرة على اعتبار أن المنحرف ضحية لسلبات المجتمع، والعمل على بدائل الاحتجاز التي تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي، فتجربة مركز الإصلاح والتأهيل قد تؤدي إلى تورط المفرج عنهم في جرائم أخرى وقد تكون أكثر تعقيداً. فعملية تطبيق الوصمة مبالغ فيها على النزلاء المفرج عنهم، فيمكن للنظام القضائي إيقاف وتقييد هذا الاتجاه باستخدام أساليب حديثة في التعامل مع المذنبين واستخدام حد أقصى للجزاءات التي تقوم على المراقبة، خدمة المجتمع وأساليب أخرى (Vito, Maahs & Holmes, 2006; Esmaili, Zieyaei, Khajeh & Baratvand, 2011).

يُعتبر تعزيز أسس الثقافة بين السجناء السابقين، مهم لتحسين احترام الذات لديهم، وتساعد على تنمية الإحساس بالانتماء للمجتمع (Wooldredge et al., 1994)، ويمكن تنمية الثقافة بين السجناء السابقين، من خلال البرامج والخدمات التي تركز على الخصائص التي تشمل القيم، والمعتقدات، وأساليب حل المشكلة، وهذه الأساليب قد تكون مفيدة في الحد من العودة إلى الإجرام بين السجناء، وتعمل البرامج التي تشمل التدريب على المهارات الاجتماعية وأساليب حل المشاكل الاجتماعية بفعالية كبيرة في حل مشاكل السجنين (Joshua, 2016).

وتظهر الأبحاث أن فعالية العلاج يجب أن تشمل التقنيات المعرفية السلوكية والاجتماعية، والتعلم من النماذج السابقة، ولعب الأدوار، وتعزيز الثقة في النفس، وتوفير الموارد والاقتراحات اللفظية والملموسة، وهذه الأمور يمكن ان تدفع إلى إعادة الهيكلة المعرفية للسجناء، وتتضمن فعالية التدخل عنصر الوقاية من العود للجريمة، وهذه الوقاية هي النهج المعرفي السلوكي الذاتي للسجناء، التي تركز

على تعليم استجابات بديلة للحالات المعرضة لخطر العود للجريمة (Dowden et al., 2003)، وتبين البحوث أيضا أن نهج العدالة التصالحية، من أجل إعادة تأهيل العائدين تعمل إلى جانب الفوائد العلاجية الأخرى، على الشفاء النفسي للسجناء وإعادة الاندماج في المجتمع كما في السابق (Joshua, 2016).

وإمكانية حصول المفرج عنهم على فرص العمل التي تتطلب مهارات متدنية بشروط الاستمرار في العمل، من المرجح أن يعمل ذلك على تحقيق نتائج طيبة، على الأقل على المدى القصير، من خلال تعزيز الضوابط الاجتماعية الداخلية والخارجية التي تحد من السلوك تجاه العمل القانوني، فأى عمل قانوني للمفرج عنهم بعد الخروج من السجن، قد تساعد على ترجيح كفة الميزان لاختيار الجانب القانوني، وعدم الحاجة إلى الانخراط في النشاط الإجرامي من جديد (Kowalski & Bellair, 2011).

ويعتبر التعليم في السجن وبرامج إعادة تأهيل السجناء مهمة جداً في الحد من العود للجريمة، وتساعد السجناء المفرج عنهم على الاندماج في المجتمع، ويساعد على منع الجرائم الجنائية والعود للجريمة (Spearlt, 2016).

ويمكن ان يتقيد السجناء السابقين في القيام بالأعمال الاجرامية، لأنهم أكثر عرضة لخطر قطع العلاقات الاجتماعية، ومن هذا المنظور، ينخرط المفرج عنهم بالأعمال الإجرامية والسلوك الغير قانوني إجبارياً، بالرغم من احتمالية اختيار هؤلاء السجناء الرفض التام للنشاط الإجرامي الغير قانوني (Kowalski & Bellair, 2011).

5.2 العود للجريمة

1.5.2. مفهوم العود للجريمة:

العود للجريمة هو تكرار فعل شخص سلوك غير مرغوب فيه بعد أن خضع للعقاب أو للإصلاح فإما انه قد تم معاقبته على سلوكه السابق من ذوي الخبرة، أو أنه قد تم تدريبه على الابتعاد عن هذا السلوك وتركه (Henslin, 2008). ويعتبر العود للجريمة عملية تكرار ارتكاب الجرائم، فالمجرم العائد هو الشخص الذي سبق الحكم عليه وارتكب بعد ذلك جريمة أخرى سواء أثبتت هذه الجريمة رسمياً ام لم يتم إثباتها، وهو ضرورة لصدور حكم جديد بالإدانة لاعتبار الشخص عائداً (هامل، 2012 عن معن، 2006).

2.5.2. المجرم المعتاد:

المجرم المعتاد هو الشخص المدان بارتكاب جريمة جديدة أدين فيها سابقا، وتصبح الجريمة لديه كالمهنة، وتعاقب الدولة والسلطات القضائية المختلفة المجرم المعتاد بقوانين مختلفة عن المجرم العادي، وتستهدف هذه القوانين المجرمين المعتادين بعقوبات معززة أو رادعة، وهي مصممة لمواجهة العود الإجرامي بعد فشل إصلاحه عن طريق السجن، فتكون طبيعة ونطاق ونوع قوانين المجرم المعتاد تختلف عن القوانين العادية، وقد كانت تطبق عندما يدان شخص ما مرتين لارتكابه جرائم مختلفة، وهذا يختلف باختلاف نوع وحجم الجريمة ومدى خطورتها، ومدى خطورة المجرم المعتاد (Zimring, Hawkins & Kamin, 2001).

3.5.2. نظرة عامة:

فكرة العود للجريمة فكرة حديثة فلم تكن واضحة المعالم في القوانين القديمة حيث سادت القسوة في العقاب مع المجرم المبتدئ وكذلك المجرم العائد ولم يكن الهدف من العقاب تحقيق الردع العام أو الخاص، فقد كانت الغاية من العقاب الانتقام من المجرم ولاحقا تم الاهتمام بفكرة العود للجريمة لمحاولة التقليل منها قدر المستطاع (قشاش، 2004).

فالعقوبات التي يتم اتخاذها بحق المخالفين للقانون تؤسس للعداوة عند المجرمين حيث يكون رد الفعل متبادلا بين المجرم والمجتمع، حيث يعتبر المجرم المجرمين الآخرين الملجأ الآمن له نتيجة الاحساس بكرهية المجتمع والاعتراب عن الحياة الطبيعية (الرويلي، 2008؛ هامل، 2012)، ويمكن أن يؤدي السجن إلى تورط المفرج عنهم في جرائم أخرى (Esmaili et al., 2011).

ويمكن ملاحظة هذه الفكرة من خلال التعرف على نسب العائدين للجريمة بالمقارنة مع الاوضاع داخل المركز الإصلاحية نفسه، ففي التاريخ الحديث، ازداد معدل الجريمة في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة أعداد النزلاء داخل المراكز الإصلاحية، وبالتالي حدوث آثار سلبية على النزلاء في الظروف والبيئات السيئة للمؤسسة العقابية، وأدى ذلك إلى ازدهار العصابات داخل المراكز الإصلاحية، مما دفع قادة العصابات المنظمة الموجودة داخل هذه المراكز إلى اتخاذ العديد من القرارات التكتيكية الرئيسية، وهذا أدى إلى ازدياد الجريمة المنظمة وازدياد نسبة العود للجريمة بشكل كبير (Visher, 2003).

ووفقاً لدراسة عن نسبة العائدين للجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية نشرت في عام 2003 من قبل المعهد الحضري، فإن 7 من أصل 10 ذكور يعودون للجريمة ويتم القبض عليهم مرة أخرى، وهذا يحدث نتيجة للخصائص الشخصية، أو بناءً على تأثيره بالبيئة الاجتماعية من أقرانه، أو من قبل الأسرة، أو المجتمع، أو السياسات على مستوى الدولة (Visher, 2003).

ولا يمكن أن نستنتج من ذلك ظروف الفرد قبل السجن، والأمور التي حدثت بينما كان في السجن، والفترة بعد إطلاق سراحه من السجن على المدى القريب والبعيد على حد سواء، والعديد من الأسباب الأخرى. وأحد أهم الأسباب الرئيسية لتكرار الجريمة مرة أخرى هو الصعوبة التي تقع على الفرد في الاندماج مرة أخرى في الحياة العادية، حيث أن السجناء يجدون صعوبة في إعادة تأسيس العلاقات مع أسرهم، ومع المجتمع المحيط بهم، وبالتالي يقودهم ذلك للعودة إلى أماكن خطيرة على المجتمع، لتتطور بذلك الجريمة في المرة الثانية، وتصبح أكثر خطورة وتعقيداً من الجريمة الأولى، ويصبح السجناء قلقون بشأن إطلاق سراحهم حيث ينتهي بهم الأمر في نفس الحال، وفي كل مرة يتم إطلاق سراحهم فيها يكونون متحمسون لتكون حياتهم مختلفة هذه المرة (Visher, 2003).

إن افتراض نظرية الوصم وتطبيقها على المفرج عنهم تؤثر في سلوكهم خصوصاً تطبيق العلامات السلبية عليهم وهذا يزيد من السلوك المنحرف لديهم، وتطبيق الوصمة على المستوى البعيد يؤدي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية والتقليل من أهمية قانون العقوبات على اعتبار أنه سيفقد أهميته إذا تضاعفت العودة للجريمة وازداد الانحراف (Vito, Maahs & Holmes, 2006).

حسب أحمد وأحمد (Ahmed & Ahmed, 2015) فإن للوصم تأثير على العود للجريمة فمن أهم أسباب العود للجريمة طريقة التعامل مع النزير في المركز الإصلاحية، ووصمة العار الاجتماعية على النزير المفرج عنه والتي تلصق به، إضافة إلى التمييز ضده عن باقي المجتمع وأخيراً الأسباب الشخصية الخاصة بالنزير نفسه.

فقد تؤثر الوصمة الاجتماعية على سلوك الأشخاص، ليصبح سلوكهم الانحرافي نمطي معتاد، الذي قد يشكل عواطف ومعتقدات خاصة بهذه الفئة ومن المتوقع بعد ذلك أن سلوكهم لن يتغير ليصبح لديهم اكتئاب، وتضع الوصمة الشخص في تهديد للهوية الاجتماعية، وبعد أن يدرك الأشخاص الموصومين أنهم لا يعاملون بنفس الطريقة التي يعامل فيها باقي المجتمع يتكون لديهم شعور بالتمييز ضدهم (Brenda & Laurie, 2005; Cox, Abramson, Devine & Hollon, 2012).

ووصمة العار قد تؤثر على سلوك أولئك الذين يوصمون، أولئك الذين غالباً ما يبدأون بالتصرف على أساس الصورة النمطية التي لحقت بهم، ويبدأون في التصرف على أنهم موصومين ومختلفين، ومن المتوقع أن يتغير ليس فقط سلوكهم، وإنما ستتغير أفكارهم، وسيشكل ذلك أيضاً العواطف والمعتقدات لديهم (Hughes & Wilson, 2002).

فالنقطة الأساسية لمنظور الوصم هي العار الذي يعاني منه الأشخاص الذين يتم وصمهم كمجرمين ومنحرفين عادة ما تعزز سلوك الانحراف المستقبلي أكثر من تثبيطه، فوصم المنحرف يضعه بمستوى عالي من الخطر للتصرف وفق هذا الوصم، ولعب دور المنحرف وتطوير مفاهيمه الذاتية كمنحرف على نحو لا رجعة فيه (كيرس وسيليرز، 2013).

ووصمة العار قد تؤثر على سلوك أولئك الذين يوصمون، أولئك الذين غالباً ما يبدأون بالتصرف على أساس الصورة النمطية التي لحقت بهم، ويبدأون في التصرف على أنهم موصومين ومختلفين، ومن المتوقع أن يتغير ليس فقط سلوكهم، وإنما ستتغير أفكارهم، وسيشكل ذلك أيضاً العواطف والمعتقدات لديهم، وغالباً ما يسبب الوصم الأكتئاب والمرض النفسي لأعضاء الفئات الاجتماعية الموصومة، فتضع هذه الوصمات الهوية الاجتماعية للشخص في حالة تهديد، مثل تدني احترام الذات وتغيير نظرتة لنفسه، فيبدأ أعضاء الجماعات الموصومة إلى إدراك أنهم لا يعالجون بنفس الطريقة التي يتم فيها علاج باقي الحالات الاجتماعية، وأنهم يتعرضون للتمييز ضدهم، وقد أظهرت الدراسات أن معظم الأطفال يدركون الصورة النمطية الثقافية للفئات المختلفة في المجتمع، وحتى الأطفال الذين هم أعضاء في جماعات موصومة (Brenda & Laurie, 2005).

وتتلخص العوامل التي تؤدي بالمفرج عنهم إلى العود للجريمة بعدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم (Peace Dialogue, n.d.)، وبانفصال الفرد عن الجماعات التي يسودها احترام القانون، والاختلاط بمجموعة من المجرمين الذين تسودهم الميول الإجرامية يؤدي ذلك إلى اندفاع الفرد إلى تعلم السلوك الإجرامي والقيام به، كذلك التفكك الأسري والعوز المادي (الشهراني، 2014).

معظم الأبحاث المتعلقة بالعود للجريمة تشير إلى أنه إذا حصل السجناء السابقين على فرصة عمل بعد خروجهم من السجن، تقل فرصة عودتهم للانحراف والجريمة مرة أخرى وتزيد إمكانية اندماجهم في المجتمع من جديد (Stephen et al., 2010). حتى إذا كان هذا العمل غير مناسب لهم أو لا يكفي لاحتياجاتهم الأساسية، فقد تبين أنه وحتى إذا تم عرض عمل هامشي عليهم، وخاصة بالنسبة

للسجناء السابقين الذين تزيد أعمارهم على 26 عاماً، فيقل ذلك من فرصة ارتكابهم الجريمة من جديد مقارنة بالسجناء السابقين الذين لا يجدون أي مجال أو فرصة للعمل (Christopher, 2000).

وجدت دراسة أخرى أن السجناء السابقين يكونون أقل عرضة للعود للجريمة إذا وجدوا فرصة عمل مستقرة ومناسبة خلال السنة الأولى من إطلاق السراح المشروط (Makarios & Travis, 2010)، وعلى الرغم من أن الأبحاث أوضحت أن حصول السجناء السابقين على عمل يمكن أن يقلل من العود للجريمة، إلا إن الأهمية تكمن في دراسة قدرة السجناء السابقين في الحصول على عمل بمجرد الافراج عنهم من السجن.

وإلى جانب العمل فإن قلة التعليم يجعل السجناء السابقين لا يتمتعون في مهارات عالية في العمل فلا يجدون مجالاً للعمل في أماكن العمل مرتفعة الأجر، مما يجبرهم على البحث في أماكن العمل المنخفضة الأجر، فالعديد من السجناء وجدوا صعوبة بالغة في العثور على عمل قبل السجن (Stephen et al., 2010).

وإذا كان السجن السابق قضى عقوبة سجن طويلة، فإنه في الغالب قد فقد فرصته لاكتساب الخبرة في العمل أو التواصل مع أصحاب العمل وقلت فرصته في الحصول على وظيفة محتملة، ولهذا السبب، فإن أصحاب العمل والوكالات التي تساعد في التوظيف يعتقدون أن السجناء السابقين لا يمكن أن يحصلون على فرصة عمل مناسبة لهم، أو الحفاظ على فرص العمل التي قد تتوفر لهم، وإضافة إلى ذلك، فإن بعض أصحاب العمل غير راغبين في توظيف السجناء السابقين، نظراً لتاريخهم الإجرامي (Stephen et al., 2010).

وقد يلعب الاختلاف العرقي وتنوع الأصول في المنطقة الواحدة دور في عودة السجناء السابقين إلى الجريمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يقف العرق حاجز أمام المواطنين ذوي الأصول الأفريقية في عملية حصولهم على فرصة عمل بعد الإفراج عنهم، أو إمكانية اندماجهم في المجتمع من جديد، ووفقاً للدراسات، فإن الأميركيين الأفارقة أكثر عرضة للعود للجريمة؛ لأن فرص العمل غير متوفرة كما هو الحال في المجتمعات التي يعودون إليها في ما يتعلق بالأمريكيين البيض (Bellari & Kowalski, 2011). وفي دراسة أخرى يعتبر الأميركيين من أصول أفريقية هم النسبة الأعلى من بين السجناء العائدين في الولايات المتحدة، ف لديهم مستويات أعلى بكثير من العودة إلى الإجرام بالمقارنة مع البيض (Michael et al., 2007).

7.2 الدراسات السابقة

دراسة الشهراني (2014): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الوصم الاجتماعي في بظالة المفرج عنهم، ومعرفة دور العوز المادي بالعود للجريمة لدى المفرج عنهم.

أظهرت النتائج أنّ هناك إجماع لدى المفرج عنهم على دور الوصم الاجتماعي في بظالة المفرج عنهم، وأن قصور مهارات التدريب المهني داخل المؤسسات الإصلاحية يؤدي إلى بظالتهم عن العمل، وأن العوز المادي له دور بالعود إلى الجريمة.

دراسة هامل (2012): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسات العمومية المتعاقدة مع وزارة العدل وأثرها في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، وإذا كانت هذه التصورات تتأثر بنوع الجريمة، سن السجين، جنسه، حالته المدنية، مستواه التعليمي، مدة الحبس، العود الإجرامي، و المستوى الاقتصادي للسجين.

وأظهرت النتائج بأنه يحمل مسؤول المؤسسة العمومية تصورات سلبية عن السجين، ويتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بعوامل مختلفة منها: نوع الجريمة، سن السجين، جنس السجين، الحالة المدنية للسجين، المستوى التعليمي للسجين، مدة حبس السجين، السوابق العدلية للسجين، والمستوى الاقتصادي للسجين.

دراسة القصير (2011): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مظاهر الوصم الاجتماعي من وجهة نظر منتسبي دار التربية الاجتماعية والملحقين بها في مدينة الرياض، والتعرف على أهم المقترحات الفعالة للحد من مظاهر الوصم الاجتماعي.

وقد أظهرت النتائج أن أهم مظاهر الوصم الاجتماعي تتمثل في شعورهم بالاختلاف عن الآخرين، وكانت هذه الظاهر لافتة وظاهرة، وقد اتفقت إجابات أفراد عينة الدراسة على ضرورة وجود نظام فعال لرعاية المفرج عنهم من الأطفال الذين ليس لديهم أسر.

دراسة التويجري (2011): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسلوك الإجرامي، ومعرفة طبيعة العود للجريمة لدى العائدات: العود العام أو الخاص لدى السجينات المحررات في المملكة العربية السعودية.

وقد أظهرت النتائج أن أسباب العود للجريمة تعود لرفيقات السوء، ثم الحرمان العاطفي مثل وفاة أحد الوالدين بالنسبة للعائدات وغير العائدات. أما الخصائص الاجتماعية العامة فأظهرت النتائج أن سبب

العود يعود إلى ضعف الوازع الديني ووجود مغريات مادية واستمرار المشكلات الأسرية وضعف الإرادة، واستمرار المشكلات الاقتصادية.

دراسة شلبي (2014): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة موقف الأسرة من المفرج عنهنّ، والتعرف على مظاهر الاستجابة السلبية للأسرة، والتعرف على آثار الوصم الاجتماعي تجاه المفرج عنهنّ، والتعرف على النتائج المترتبة عن الاستبعاد.

وقد أظهرت النتائج موافقة أفراد العينة على العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة الوصم الاجتماعي وموقف الأسرة من المفرج عنها، وأن من أهم عوامل الوصم الاجتماعي الإحراج في المجتمع، والتمسك بالعادات والتقاليد حفاظاً على سمعة الأسرة.

دراسة الرويلي (2008): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الوصم في العود للجريمة من خلال تحديد أهم مظاهر الوصم الاجتماعي الذي يمارسه المجتمع تجاه المفرج عنهم، ورصد مظاهر الوصم الاجتماعي الذي تمارسه الأسرة تجاه المفرج عنهم، والكشف عن ردة فعل المفرج عنهم من الوصم الاجتماعي تجاه المجتمع، وذلك في المنطقة الشمالية في المملكة العربية السعودية.

وأظهرت النتائج أن أهم مظاهر الوصم الاجتماعي الذي يمارسه أفراد المجتمع تتمثل في رفض التشغيل وعدم قبول شراكتهم أو التعامل معهم أو قبول مصاهرتهم، وعزلهم وكرههم واحتقارهم. وأن هذا الوصم يتم من قبل الأقرباء والأسرة.

دراسة (2011) Breen: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلة الوصمة على المخالفين، والصفات السلبية الواقعة ضدهم، وصعوبة إدماجهم في المجتمع، وتشير نتائج هذه الدراسة حول "آثار وصف وتهديد الوصمة على الإدماج" إلى أن المخالفين يواجهون مشاكل إعادة إدماج مجدداً في المجتمع، ويرجع ذلك إلى حقيقة أنهم تم وصمهم في المجتمع، والتسمية التي تنطبق عليهم هي أصحاب الصورة النمطية أي الوصمة السلبية المرتبطة به. ورأى المشاركون في هذه الدراسة أنهم سوف يكون تركيزهم على المسمى بغض النظر عما إذا كانت هناك حاجة إلى الكشف عن سوابق جنائية أو الكشف عن أنهم تعرضوا للسجن. ومع ذلك، أوضح كل من المشاركين أنهم يشعرون كما لو كانوا مستبعدين من المجتمع عندما خرجوا من السجن، ونتيجة لذلك تصارعوا مع عدم وجود طريق للتكيف وإعادة الإدماج مع وجود سوابق جنائية.

وعلى الرغم من تهديد الوصمة عليهم إلا أنها لم تكن منتشرة بين المشاركين كما هو متوقع، فهي مشكلة تؤثر في إعادة إدماج بعض المخالفين. وذكر المشاركون أنهم شهدوا تهديدا للوصمة التي كانت تعاني في الغالب من هذه الظاهرة عندما كانوا يتقدمون للوظائف.

دراسة (2012) Mingus & Burchfield: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآثار السلبية للوصم الاجتماعي على السجناء بعد الإفراج عنهم، ومن أهم نتائج هذه الدراسة وبعنوان "من السجن إلى التكامل تطبيق تعديل نظرية الوصم على ممارسة الجنس للجناة" أنه ومن خلال وصم المجرمين يحدث عواقب سلبية جانبية لديهم، فبعد الإفراج عن المساجين لا يتم مواجهتهم باستراتيجيات قادرة على تأقلمهم واندماجهم، بل إن هذه السياسات قد تفاقم المشاكل وتعجل في الانحراف والسلوكيات المخالفة، فوصمة العار تؤثر على المخالفين في محاولاتهم لإعادة الاندماج في المجتمع، وعواقب هذه العملية لا تهدف إلى حماية المجتمع بل على العكس.

دراسة (2011) Esmaili, Zieyaei, Khajeh & Baratvand: هدفت الدراسة حول "العلاقة بين العود إلى الإجرام، الوصمة، هوية المنحرف والمقاطعة الاجتماعية بين السجناء في تبريز" إلى تحديد العلاقة بين وضع العلامات الواصمة على السجناء المفرج عنهم وهوية المنحرف والمقاطعة الاجتماعية مع معدل العود كأهم هدف كمؤشر لتورطهم في ارتكاب الجريمة، ووفقا للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة التي تتحدث عن تطبيق الوصمة من الناحية النظرية، يمكن أن تؤدي تجربة السجن لتورط المفرج عنهم في جرائم أخرى. فعملية تطبيق الوصمة مبالغ فيها على السجناء المفرج عنهم، فيمكن للنظام القضائي إيقاف وتقييد هذا الاتجاه باستخدام حد أقصى للجزاء التي تقوم على المراقبة، خدمة المجتمع وأساليب أخرى ما عدا السجن.

8.2 التعقيب على الدراسات السابقة

بعد استعراض بعض الدراسات التي تناولت موضوع الوصم الاجتماعي وعلاقته بضعف الاندماج والعود للجريمة في مناطق مختلفة من العالم، يتبين أن جميع تلك الدراسات هي دراسات لم تجرى في فلسطين، فقد تمت في دول عربية وأجنبية، والتي تختلف بشكل أو بآخر في بنائها الاجتماعي عن المجتمع الفلسطيني، كما اختلفت الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة في أنها تسلط الضوء على دور الوصم وصعوبة الاندماج على العود للجريمة في حين ان كثير من الدراسات السابقة ركزت

على إبراز جوانب أخرى في التأثير على العود للجريمة كان منها العامل الاقتصادي ودور العوز المادي إضافة إلى دور الاسرة أو دور المؤسسات العامة أو دور المؤسسة العقابية وغيرها. إلا ان الدراسة الحالية تقاطعت مع بعض الدراسات السابقة في التركيز على الدور المباشر لردة الفعل الاجتماعية على العود للجريمة، ولكن تميزت الدراسة الحالية في انها الوحيدة التي فحصت العلاقة بين الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة من وجهة نظر النزلاء العائدين داخل المؤسسة الإصلاحية.

وقد اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لماهية محاور الدراسة. فبعض منها فحص محورين: العود للجريمة وعدم الاندماج الاجتماعي؛ ودراسات أخرى فحص محاور الوصم الاجتماعي والعود للجريمة. أما الدراسة الحالية ففحصت المحاور الثلاثة معا.

إضافة إلى ذلك فأغلبية الدراسات السابقة ركزت على فرضيات العلاقة والفروق. أما الدراسة الحالية فقد اضافت فرضية لفحص الأثر (وهو أثر الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي على العود للجريمة).

وقد تشابهت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام البحث الكمي للوصول إلى نتائجها، والقائم على توزيع الاستمارة على عينة الدراسة. كذلك فقد اعتمدت معظم الدراسات السابقة على فحص التباين في الاستجابة تبعا لمتغيرات ديموغرافية أو اجتماعية، وقد تقاطعت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في التركيز على أن هناك نظرات واتجاهات سلبية من قبل المجتمع تجاه المفرج عنهم، وأن لتلك الاتجاهات دور في العود للجريمة

وبالرغم من أن لكل بلد ظروفه وطبيعته الخاصة به، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من نتائج تلك الدراسات، حيث يتضح أن موضوع الدراسة مهم في المجتمع الفلسطيني ولم ينال الاهتمام من الباحثين، بحيث تعتبر الدراسة الحالية هي الأولى التي تتناول موضوع الوصم الاجتماعي وعلاقته بالاندماج الاجتماعي والعود للجريمة، في المجتمع الفلسطيني.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 نوع الدراسة ونهجها

تُعتبر الدراسة الحالية وصفية، حيث تعتمد على نهج المسح الاجتماعي، وذلك من خلال معرفة الارتباط بين الوصم الاجتماعي، عدم الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة، ومعرفة الفروق في مدى استجابة النزلاء العائدين نحو العود للجريمة تبعاً لمتغيرات شخصية وديمغرافية، وثم معرفة أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على العودة للجريمة.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من جميع النزلاء العائدين المحكومين، خلال الفترة الواقعة بين الاعوام 2013 - 2016 في الضفة الغربية، وعددهم النهائي (215) نزير عائد، وذلك وفق سجل كل واحد من مراكز التأهيل والإصلاح. وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية بنسبة معاينة 64.2% ويظهر الجدول التالي (1.3) توزيع أفراد المجتمع وأفراد العينة وفق مراكز التأهيل والإصلاح:

جدول 1.3: توزيع أفراد المجتمع وأفراد العينة وفق مراكز الإصلاح والتأهيل.

عدد أفراد العينة	عدد أفراد المجتمع	المركز
74	115	مركز إصلاح وتأهيل نابلس
29	45	مركز إصلاح وتأهيل رام الله
14	22	مركز إصلاح وتأهيل أريحا
12	19	مركز إصلاح وتأهيل الخليل
9	14	مركز إصلاح وتأهيل بيت لحم
138	215	المجموع

3.3 خصائص عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (138) نزير عائد من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين في الضفة الغربية، وقد توزعت العينة بالأعداد والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة المستقلة وهي العمر بالسنوات، وسنوات التعليم، والمستوى الاقتصادي، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، وعدد مرات دخول مركز الإصلاح والتأهيل، ونوع الجريمة الأولى، ونوع الجريمة الأخيرة، ومدة المحكومية الأولى، ومدة المحكومية الأخيرة، والمدة خارج المركز في المرة الأخيرة، كما في الجدول رقم (2.3):

جدول 2.3: التوزيع التكراري لمميزات أفراد العينة وفق المتغيرات المستقلة.

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
العمر بالسنوات	30 فأقل	47.9%
	40-31	29.0%
	50-41	15.2%
	اكتر من 50	8.0%
المستوى التعليمي	3سنوات فأقل	3.6%
	6-4 سنوات	16.7%
	9-7 سنوات	29.7%
	10 سنوات فأكثر	50.0%
	3سنوات فأقل	3.6%
المستوى الاقتصادي	منخفض جداً	15.9%
	منخفض	36.2%
	متوسط فأعلى	47.9%

النسبة المئوية	العدد	المتغيرات	
42.0%	58	اعزب	الحالة الاجتماعية
48.6%	67	متزوج	
9.9%	13	غير ذلك	
52.9%	73	مدينة	مكان السكن
28.3%	39	قرية	
18.8%	26	مخيم	
63.8%	88	3 مرات أو أقل	عدد مرات الدخول لمركز الإصلاح والتأهيل
19.6%	27	4-5 مرات	
9.4%	13	6-7 مرات	
7.2%	10	8 مرات أو أكثر	
21.7%	30	مالية	نوع الجريمة الأولى
19.6%	27	سرقة	
23.2%	32	مخدرات	
15.9%	22	قتل	
10.9%	15	شجار	
8.7%	12	أخرى	
22.5%	31	مالية	نوع الجريمة الأخيرة
16.7%	23	سرقة	
21.7%	30	مخدرات	

النسبة المئوية	العدد	المتغيرات
23.2%	32	قتل
8.7%	12	شجار
7.2%	10	أخرى
50.0%	69	3 شهور فأقل
9.4%	13	4-6 شهور
8.0%	11	7-9 شهور
13.0%	18	10-12 شهر
19.6%	27	13 شهر فأكثر
33.3%	49	3 شهور فأقل
8.7%	12	4-6 شهور
5.8%	8	7-9 شهور
9.4%	13	10-12 شهر
42.8%	59	13 شهر فأكثر
23.9%	33	3 شهور فأقل
19.6%	27	4-6 شهور
3.6%	5	7-9 شهور
21.0%	29	10-12 شهر
31.9%	44	13 شهر فأكثر

4.3 أداة الدراسة

تستخدم هذه الدراسة الاستبانة كأداة لها، حيث تتكون من قسمين، الأول يتناول المعلومات الشخصية والمتغيرات الديمغرافية للنزلاء العائدين، وهي (عمر النزيل، سنوات التعليم، المستوى الاقتصادي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، عدد مرات دخول المركز الإصلاحي، نوع الجريمة الأولى، نوع الجريمة الأخيرة، مدة المحكومية الأولى، مدة المحكومية الأخيرة، المدة التي قضاها النزيل خارج المركز الإصلاحي في المرة الأخيرة). أما القسم الثاني، فيتكون من (45) فقرة موزعة على أربعة محاور، وهي: المحور الأول: فقرات الوصم الأسري، المحور الثاني: فقرات الوصم الاجتماعي والمؤسسي، والمحور الثالث: فقرات عدم الاندماج الاجتماعي، والمحور الرابع: فقرات: إمكانيات العود للجريمة. كما في الملحق رقم (1).

1.4.3.1. تحكيم أداة الدراسة:

تم بناء وتطوير أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك بالاستفادة من البحوث العلمية، وبالاطلاع على الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة، وتم اختيار مجموعة من المحكمين وعددهم 7 محكمين من مجالات مختلفة (انظر للملحق رقم 2) وقد تم مراجعة ملاحظاتهم حول الأداة، وتم التأكد من الصدق الظاهري للأداة من خلال، عرضها على تسعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في علم الجريمة، وعلم الاجتماع، ومناهج البحث العلمي، والاحصاء الاجتماعي، والقانون، من حملة الدكتوراه ومن أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، وأشار المحكمون إلى إجراء بعض التعديلات مثل، إزالة بعض العبارات، وإضافة بعض العبارات الأخرى، والتعديل على بعض الفقرات كإزالة الفقرات التي تتكون من مقطعين، وتغيير مستويات الإجابة في محاور الاستبانة من (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، إلى (موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة)، والتعديل على أسلوب صياغة بعض العبارات، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، أشار المحكمون بصلاحيّة أداة الدراسة.

2.4.3.2. توزيع الاستبانة:

جرت عملية توزيع الاستبانة في مجتمع الدراسة على العينة باستخدام العينة العشوائية الطبقية في مناطق ومحافظات الضفة الغربية، فقد تم توزيع الاستبانة على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في تلك

المحافظات بمساعدة من مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل، ويوضح الجدول (3.3) أسماء مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكنها وأسماء مدرائها وتاريخ توزيع الاسبانه فيها مع عدد الاستبانات الموزعة على النزلاء العائدين.

جدول 3.3: الجدول الزمني لتوزيع الاستبانة على النزلاء العائدين حسب المركز الإصلاحي.

العدد	تاريخ التوزيع	مدير المركز	المنطقة	المحافظة	المركز
115	2016/11/28	المقدم تيسير الاسطة علي	وسط نابلس	محافظة نابلس	مركز إصلاح وتأهيل نابلس
45	2016/11/14	الرائد نائل جمعة	بيتونيا	محافظة رام الله	مركز إصلاح وتأهيل رام الله
22	2016/11/15	المقدم قدري سوافطة	وسط اريحا	محافظة اريحا	مركز إصلاح وتأهيل أريحا
14	2016/11/10	المقدم أشرف	البلدة القديمة	محافظة بيت لحم	مركز إصلاح وتأهيل بيت لحم
19	2016/11/13	الرائد حسام أبو فرحة	الظاهرية	محافظة الخليل	مركز إصلاح وتأهيل الخليل

5.3 صدق وثبات أداة الدراسة

1.5.3. الصدق الداخلي لأداة الدراسة:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الدراسة مع محورها، وقد تم قياس الاتساق الداخلي لمعرفة مدى ارتباط كل فقرة في المحور الواحد بالدرجة الكلية للمحور نفسه، وظهر التحليل وجود ارتباط طردي متوسط، بين الفقرات والمحاور كما هو موضح في الجداول التالية:

أولاً: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحورين الأول والثاني (الوصم الأسري والاجتماعي) مع الدرجة الكلية للمحورين، حسب الجدول رقم (4.3):

جدول 4.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور الوصم الاجتماعي.

الرقم	الفقرة	R
1	يقول لي أفراد أسرتي بأنني أسبب لهم الخجل.	0.538**
2	ينظر لي أفراد الأسرة كإنساناً فاشلاً.	0.614**
3	تعتبرني أسرتي شخصاً مثيراً للخوف في نفوسهم.	0.592**
4	يذكرني أفراد الأسرة دوماً بأنني سببت لهم المشاكل.	0.671**
5	تعتبرني أسرتي أنني إنسان كسول.	0.461**
6	تشعرني أسرتي أنني إنسان سلبي.	0.641**
7	تذكرني أسرتي أنني إنسان منعزل.	0.547**
8	يعتبرني أفراد أسرتي أنني إنسان غير منتج.	0.506**
9	تذكرني أسرتي أنني أغضب بسهولة.	0.340**
10	تعتبرني أسرتي بأنني منبوذ من المجتمع.	0.651**
11	يشعرني أفراد المجتمع بأنني لا زلت مجرماً.	0.496**
12	يذكرني المجتمع بسوابقي الإجرامية.	0.629**
13	يعتبرني الناس خريج سجون.	0.575**
14	ينظر إليّ أفراد المجتمع كإنسان سيئ السمعة.	0.547**
15	يعتبرني المجتمع أنني إنسان سلبي.	0.578**
16	يعتبر أفراد المجتمع نظراتي أنها مخيفة.	0.549**
17	يتعامل معي رجال الأمن والشرطة كصاحب سوابق إجرامية.	0.447**
18	في حالة توجّهي لأماكن عمل ينظرون إليّ أنني غير منتج.	0.532**

0.364**	تعتبرني المؤسسات الاجتماعية مريضاً نفسياً.	19
0.519**	ألاحظ بأن مؤسسات الدولة تعاملني كشخصاً مختلفاً عن البقية.	20

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول رقم (4.3) أن الارتباط بين الدرجة الكلية لمحور الوصم الاجتماعي وبين جميع فقراته دال إحصائياً، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$). وقد كان معامل ارتباط بيرسون في جميع الفقرات قوي وموجب، وهذه النتائج تشير إلى توفر الاتساق الداخلي لفقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور، وبالتالي فإن عبارات هذا المحور يمكن اعتبارها صادقة ويمكن تطبيقها.

ثانياً: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث (عدم الاندماج الاجتماعي) مع الدرجة الكلية للمحور، حسب الجدول رقم (5.3):

جدول 5.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور عدم الاندماج الاجتماعي.

الرقم	الفقرة	R
1	لا يقيم أفراد المجتمع علاقات جديدة معي بعد خروجي من مركز الإصلاح والتأهيل.	0.436**
2	لا أجد من يقبل مصاهرتي بسهولة.	0.660**
3	العديد من أفراد أسرتي يتجنبون الحديث معي.	0.600**
4	لا يرحب بي أفراد المجتمع.	0.611**
5	أواجه صعوبات عديدة بالحصول على وظيفة حكومية.	0.521**
6	لا تتم دعوتي للمناسبات العامة.	0.514**
7	لا يتعاون معي الناس.	0.643**
8	لا يساعدني أحد في الأسرة على مواجهة مشاكلي.	0.623**

0.690**	يستقبلني الناس بطريقة غير مريحة.	9
0.695**	يتجاهلني أفراد المجتمع.	10
0.571**	يرفض أصحاب العمل قبولي في أماكن العمل الخاصة التي توجّهت إليها.	11
0.648**	واجهت صعوبات بالغة في إيجاد صداقات جديدة.	12
0.617**	يرفضني الناس كلما حاولت إقامة علاقات جديدة.	13
0.682**	أجد أن أفراد المجتمع يبتعدون عني ولا يرغبون في الحديث معي.	14
0.531**	يشعروني أفراد الأسرة بعدم الارتياح أثناء وجودي معهم.	15

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول رقم (5.3) أن الفقرات المتعلقة بعدم الاندماج الاجتماعي ترتبط ارتباطاً موجباً مع الدرجة الكلية لهذا المحور، وقد كانت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، وقد كان معامل ارتباط بيرسون في جميع الفقرات قوي وموجب، وهذه النتائج تشير إلى توفر الاتساق الداخلي لفقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور، وبالتالي فإن عبارات هذا المحور يمكن اعتبارها صادقة ويمكن تطبيقها.

ثالثاً: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع (العود للجريمة) مع محورها حسب الجدول رقم (6.3):

جدول 6.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور العود للجريمة.

الرقم	الفقرة	R
1	أدى عدم حصولي على فرصة عمل إلى عودتي للجريمة.	0.573**
2	أدى عدم قبول الناس لي إلى ارتكابي الجريمة ثانيةً.	0.695**
3	لقد ارتكبت الجريمة الحالية انتقاماً لتعامل المجتمع.	0.663**
4	أفضل أصدقاء المركز الإصلاحي على الأصدقاء الآخرين.	0.642**

0.663**	جعلني النفور الاجتماعي أفضل دخول المركز الإصلاحي ثانيةً.	5
0.610**	بدأت أتقبل وأتعايش مع السلوك الإجرامي.	6
0.815**	نظرة المجتمع لي كإنسان غير منتج أدت لعودتي للجريمة.	7
0.779**	نظرة المجتمع لي كإنسان منغل أدت لعودتي للجريمة.	8
0.737**	شعرت عند عودتي للجريمة أنني سأعيد حقوقي المسلوقة مني.	9
0.671**	نظرة المجتمع لي كصاحب سوابق إجرامية أدت لعودتي للجريمة.	10

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول رقم (6.3) أن الفقرات المتعلقة بالعود للجريمة ترتبط ارتباطاً موجباً مع الدرجة الكلية لهذا المحور، وقد كانت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، وقد كان معامل ارتباط بيرسون في جميع الفقرات قوي وموجب، وهذه النتائج تشير إلى توفر الاتساق الداخلي لفقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور، وبالتالي فإن عبارات هذا المحور يمكن اعتبارها صادقة ويمكن تطبيقها.

رابعاً: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة مع الدرجة الكلية حسب الجدول رقم (7.3):

جدول 7.3: نتائج معامل ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي للمحاور مع الدرجة الكلية.

R	المحور
0.717**	الوصم الأسري
0.893**	الوصم الاجتماعي
0.888**	عدم الاندماج الاجتماعي

0.863**	العود للجريمة
---------	---------------

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول رقم (7.3) أن محاور أداة الدراسة ترتبط ارتباطاً موجباً وقوياً مع الدرجة الكلية للمحاور، وقد كانت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، وقد كان معامل ارتباط بيرسون في جميع المحاور قوي وموجب، وهذه النتائج تشير إلى توفر الاتساق الداخلي للمحاور مع الدرجة الكلية لهذه المحاور، وبالتالي فإن عبارات أداة الدراسة يمكن اعتبارها صادقة ويمكن تطبيقها.

يتضح من خلال فحص معامل الارتباط بين الفقرات والمحاور، أن الأداة تتميز بصدق داخلي مقبول، مما يعني أن الأداة صالحة للاستعمال.

2.5.3. ثبات أداة الدراسة:

تم تقدير قيم ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، كما يتبين في الجدول رقم (8.3):

جدول 8.3: نتائج كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة وللدرجة الكلية.

عدد الفقرات	قيمة معامل كرونباخ ألفا	محاور الدراسة
20	0.870	المحورين الأول والثاني: الوصم الأسري والاجتماعي
15	0.810	المحور الثالث: عدم الاندماج الاجتماعي
10	0.872	المحور الرابع: العود للجريمة

تم التحقق من دقة القياس من خلال فحص ثبات أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وتم الحصول على نتائج مقاربة، إذ بلغت قيمة

الثبات للمحورين الأول والثاني المرتبطين بالوصم (0.870) فهي قيمة عالية، وبلغت قيمة الثبات للمحور الثالث عدم الاندماج الاجتماعي (0.810) فهي عالية أيضاً، وبلغت قيمة الثبات للمحور الرابع العود للجريمة (0.872) وهي أيضاً عالية، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث ان الدرجة الكلية لمحاول الاستبانة بلغت قيمة ثباتها (0.930)، وهي درجة عالية جداً، وهذا يعني أن على قارئ الدراسة أن يثق بنتائجها بمقدار قيمة الثبات (0.930).

6.3 طرق تحليل البيانات

بعد جمع البيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم اجراء المعالجات الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS). وللتوصل لنتائج الدراسة وفق السؤال الرئيس والفرضيات، فقد تم استخدام المقاييس والاختبارات الاحصائية التالية:

1. فحص صدق المحتوى للأداة باستخدام معامل الارتباط بيرسون.
2. فحص معامل الثبات للمحاور والأداة باستخدام كرونباخ ألفا.
3. استخدام الاحصاء الوصفي، ومن خلال جداول التوزيعات التكرارية، الأشكال البيانية، مقاييس النزعة المركزي (المتوسط الحسابي)، مقاييس التشتت (مقياس الانحراف المعياري) وذلك لوصف مميزات عينة الدراسة ولوصف استجابات المبحوثين اتجاه فقرات محاور الدراسة.
4. فحص قوة واتجاه الارتباط بين استجابات المبحوثين نحو الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي؛ وفحص قوة واتجاه الارتباط بين استجابات المبحوثين نحو الوصم الاجتماعي والعود للجريمة، وباستخدام معامل الارتباط بيرسون.
5. استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه، لمعرفة الفروق في استجابات النزلاء العائدين نحو العود للجريمة تبعاً للمتغيرات المستقلة واستخدام القياس البعدي LSD لمعرفة مصادر الفروق ان وجدت.
6. استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لفحص التنبؤ بوجود أثر لمتغيرات الدراسة (الوصم الاجتماعي، عدم الاندماج الاجتماعي) على العود إلى الجريمة من (المستوى 1 إلى 5).

7. استخدام نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد لفحص التنبؤ بوجود أثر لمتغيرات الدراسة (الوصم الاجتماعي، عدم الاندماج الاجتماعي) على العود للجريمة، لزيادة قوة التنبؤ بين هذه المتغيرات، حيث يعطي هذا الاختبار قيمة احتمالية للعود إلى الجريمة (من 0 إلى 1).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

نتطرق أولاً لنتائج سؤال البحث الرئيس، وثم لنتائج الفرضيات.

السؤال الرئيس: ما هي استجابات النزلاء العائدين نحو عملية الوصم الاجتماعي، اندماجهم في المجتمع وإمكانيات عودتهم للجريمة؟

1.4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

سنتطرق إلى النتائج المرتبطة باتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين اتجاه الوصم الاجتماعي، عدم الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة.

تم اعتماد المعيار التالي لتحديد استجابات النزلاء:

1. أي وسط حسابي من (1 - 1.79) يعني عدم الموافقة الشديدة من قبل أفراد الدراسة.
2. من (1.8 - 2.59) يعني عدم موافقة أفراد الدراسة.
3. من (2.6 - 3.39) يعني عدم تأكد أفراد الدراسة.
4. من (3.4 - 4.19) يعني موافقة أفراد الدراسة.
5. من (4.2 - 5.00) يعني الموافقة الشديدة من قبل أفراد الدراسة.

1.1.4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية:

سنتعرف في هذا الجدول على درجة الوصم، عدم الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة، لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين، وقد تم قياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور أداة الدراسة وللدرجة الكلية للمحاور التي أجاب عليها أفراد العينة، حسب الجدول رقم (1.4):

الجدول 1.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة

الفقرة	عدد الفقرات	M	S.D.
الوصم الأسري	10	3.013	0.733
الوصم الاجتماعي	10	3.492	0.674
الوصم الأسري والاجتماعي	20	3.253	0.625
عدم الاندماج الاجتماعي	15	3.515	0.754
العود للجريمة	10	3.479	0.824

يتضح من الجدول رقم (1.4) أن محور عدم الاندماج الاجتماعي حقق الاستجابات الأكثر ارتفاعاً من بين محاور الدراسة، الذي حصل على متوسط استجابات (M=3.515) وانحراف معياري (SD=0.754)، مما يدل على أن النزلاء العائدين يواجهون صعوبة في اندماجهم مجدداً في المجتمع مما يسهم في عودتهم لارتكاب الجريمة. ويتبين أن فقرات محور الوصم الأسري كانت الأكثر انخفاضاً في الاستجابات فقد حصلت هذه الفقرات على درجة متوسطات حسابية أقل ارتفاعاً من باقي المحاور فقد بلغ متوسط استجابات عينة الدراسة لهذا المحور (M=3.013) وانحراف معياري (SD=0.733)، وهذا يدل على أن النزلاء العائدين يتأثرون بالوصم الاجتماعي الذي يفرضه المجتمع أكثر من الوصم الاجتماعي الذي تفرضه الأسرة.

2.1.4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الوصم الأسري:

سنتعرف في هذا الجدول على درجة الوصم الأسري لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين، وقد تم قياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المحور التي أجاب عليها أفراد العينة نحو الوصم الأسري، حسب الجدول رقم (2.4):

الجدول 2.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الوصم الأسري.

الرقم	الفقرة	M	S.D.
1	يقول لي أفراد أسرتي بأنني أسبب لهم الخجل.	3.152	1.237
2	ينظر لي أفراد الاسرة كأنساناً فاشلاً.	2.507	1.221
3	تعتبرني أسرتي شخصاً مثيراً للخوف في نفوسهم.	3.050	1.148
4	يذكرني أفراد الأسرة دوماً بأنني سببت لهم المشاكل.	3.594	1.078
5	تعتبرني أسرتي أنني إنسان كسول.	3.000	1.100
6	تشعرني أسرتي أنني إنسان سلبي.	3.130	1.138
7	تذكرني أسرتي أنني إنسان منعزل.	3.166	1.270
8	يعتبرني أفراد أسرتي أنني إنسان غير منتج.	2.898	1.233
9	تذكرني أسرتي أنني أغضب بسهولة.	3.007	1.275
10	تعتبرني أسرتي بأنني منبوذ من المجتمع.	2.630	1.196
	الدرجة الكلية للمحور	3.013	0.733

يتضح من الجدول رقم (2.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور الوصم الأسري هي قريبة جداً من درجة الحيادية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور ($M=3.013$) والانحراف المعياري لهذا المحور منخفض فقد بلغ ($SD=0.733$)، وقد حققت الفقرة الرابعة من هذا المحور الاستجابة الأكثر ارتفاعاً، والتي تقول "يذكرني أفراد الأسرة دوماً بأنني سببت لهم المشاكل" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.594$) وانحراف معياري ($SD=1.078$)، تليها الفقرة السابعة من هذا المحور، والتي تقول "تذكرني أسرتي أنني إنسان منعزل" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.166$) وانحراف معياري ($SD=1.270$)، تليها الفقرة الأولى من هذا المحور، والتي تقول "يقول لي أفراد أسرتي بأنني أسبب لهم الخجل" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.152$) وانحراف معياري

(SD=1.237)، وهذه العبارات الثلاثة كانت هي التي حصلت على درجة متوسطات حسابية أكثر ارتفاعاً، وهذه القيم الثلاثة تعني أن لدى النزلاء العائدين درجة مرتفعة من الوصم الأسري.

بالمقابل، نلاحظ الفقرات التي حصلت على درجة متوسطات حسابية أقل ارتفاعاً، وهي الفقرة الثانية التي حصلت على أقل متوسط حسابي بين فقرات أداة الدراسة والتي تقول "ينظر لي أفراد الأسرة كأنساناً فاشلاً" والتي حصلت على متوسط حسابي (M=3.507) وانحراف معياري (SD=1.221)، تليها الفقرة العاشرة والتي تقول "تعذبني أسرتي بأنني منبوذ من المجتمع" والتي حصلت على متوسط حسابي منخفض عن الحيادية فقد بلغ (M=2.630) وانحراف معياري (SD=1.196)، تليها العبارة الثامنة التي تقول "يعتبرني أفراد أسرتي أنني إنسان غير منتج" والتي حصلت على استجابة منخفضة أيضاً عن الحيادية فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (M=2.898) وانحراف معياري (SD=1.233)، حيث تعني هذه القيم درجات لم تصل الحيادية في الوصم الأسري.

3.1.4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الوصم الاجتماعي:

سنتعرف في هذا الجدول على درجة الوصم الاجتماعي لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين، وقد تم قياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المحور التي أجاب عليها أفراد العينة نحو الوصم الاجتماعي، حسب الجدول رقم (3.4):

الجدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الوصم الاجتماعي.

الرقم	الفقرة	M	S.D.
11	يشعرنى أفراد المجتمع بأنني لا زلت مجرماً.	3.427	1.145
12	يذكّرني المجتمع بسوابقي الإجرامية.	3.492	1.109
13	يعتبرني الناس خريج سجون.	3.666	1.055
14	ينظر إليّ أفراد المجتمع كإنسان سيئ السمعة.	3.268	1.097
15	يعتبرني المجتمع أنني إنسان سلبي.	3.521	1.088

1.108	3.376	يعتبر أفراد المجتمع نظراتي أنها مخيفة.	16
1.137	4.108	يتعامل معي رجال الأمن والشرطة كصاحب سوابق إجرامية.	17
1.145	3.579	في حالة توجّهي لأماكن عمل ينظرون إليّ أنني غير منتج.	18
1.232	3.000	تعتبرني المؤسسات الاجتماعية مريضاً نفسياً.	19
1.251	3.485	ألاحظ بأن مؤسسات الدولة تعاملني كشخصاً مختلفاً عن البقية.	20
0.674	3.492	الدرجة الكلية للمحور	

يتضح من الجدول رقم (3.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور الوصم الاجتماعي هي مرتفعة عن درجة الحيادية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور ($M=3.492$) والانحراف المعياري لهذا المحور منخفض فقد بلغ ($SD=0.674$)، وقد حققت الفقرة السابعة عشرة من هذا المحور الاستجابة الأكثر ارتفاعاً، والتي تقول "يتعامل معي رجال الامن والشرطة كصاحب سوابق إجرامية" والتي حصلت على استجابة مرتفعة فقد بلغ المتوسط الحسابي ($M=4.108$) وانحراف معياري ($SD=1.137$)، تليها الفقرة الثالثة عشرة من هذا المحور، والتي تقول "يعتبرني الناس خريج سجون" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.666$) وانحراف معياري ($SD=1.055$)، تليها الفقرة لبخامسة عشرة من هذا المحور، والتي تقول "يعتبرني المجتمع أنني إنسان سلبي" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.521$) وانحراف معياري ($SD=1.088$)، وهذه العبارات الثلاثة كانت هي التي حصلت على درجة متوسطات حسابية مرتفعة تقريباً، وهذه القيم الثلاثة تعني أن لدى النزلاء العائدين درجة مرتفعة من الوصم الاجتماعي.

بالمقابل، نلاحظ الفقرات التي حصلت على درجة متوسطات حسابية أقل ارتفاعاً، وهي الفقرة التاسعة عشرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي بين فقرات هذا المحور والتي تقول "تعتبرني المؤسسات الاجتماعية مريضاً نفسياً" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.000$) وانحراف معياري ($SD=1.232$)، تليها الفقرة الرابعة عشرة والتي تقول "ينظر إليّ أفراد المجتمع كإنسان سيئ السمعة" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.268$) وانحراف معياري ($SD=1.097$)، تليها العبارة السادسة عشرة التي تقول "يعتبر أفراد المجتمع نظراتي أنها مخيفة" والتي حصلت على متوسط حسابي

(M=3.376) وانحراف معياري (SD=1.108)، حيث تعني هذه القيم درجات أقل إنخفاضاً عن باقي فقرات الوصم الاجتماعي.

4.1.4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور عدم الاندماج الاجتماعي:

سنتعرف في هذا الجدول على درجة الاندماج الاجتماعي لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين، وقد تم قياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المحور التي أجاب عليها أفراد العينة نحو الأندماج الاجتماعي، حسب الجدول رقم (4.4):

الجدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور عدم الاندماج الاجتماعي.

الرقم	الفقرة	M	S.D.
21	لا يقيم أفراد المجتمع علاقات جديدة معي بعد خروجي من مركز الإصلاح والتأهيل.	3.840	3.631
22	لا أجد من يقبل مصاهرتي بسهولة.	3.427	1.266
23	العديد من أفراد أسرتي يتجنبون الحديث معي.	3.159	1.135
24	لا يرحب بي أفراد المجتمع.	3.478	1.012
25	أواجه صعوبات عديدة بالحصول على وظيفة حكومية.	4.101	1.141
26	لا تتم دعوتي للمناسبات العامة.	3.405	1.111
27	لا يتعاون معي الناس.	3.630	1.101
28	لا يساعدني أحد في الأسرة على مواجهة مشاكلي.	3.471	1.160
29	يستقبلني الناس بطريقة غير مريحة.	3.463	1.033
30	يتجاهلني أفراد المجتمع.	3.587	1.001
31	يرفض أصحاب العمل قبولي في أماكن العمل الخاصة التي	4.115	1.114

		توجّهت إليها.	
1.184	3.456	واجهت صعوبات بالغة في إيجاد صداقات جديدة.	32
1.095	3.463	يرفضني الناس كلما حاولت إقامة علاقات جديدة.	33
1.215	3.289	أجد أن أفراد المجتمع يبتعدون عني ولا يرغبون في الحديث معي.	34
1.293	2.833	يشعرني أفراد الأسرة بعدم الارتياح أثناء وجودي معهم.	35
0.754	3.515	الدرجة الكلية للمحور	

يتضح من الجدول رقم (4.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور عدم الاندماج الاجتماعي هي مرتفعة عن درجة الحيادية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور ($M=3.515$) والانحراف المعياري لهذا المحور منخفض فقد بلغ ($SD=0.754$)، وقد حققت فقرة رقم (31) من هذا المحور الاستجابة الأكثر ارتفاعاً، والتي تقول "يرفض أصحاب العمل قبولي في أماكن العمل الخاصة التي توجّهت إليها" والتي حصلت على متوسط حسابي مرتفع فقد بلغ ($M=4.115$) وانحراف معياري ($SD=1.114$)، تليها الفقرة رقم (25) من هذا المحور، والتي تقول "أواجه صعوبات عديدة بالحصول على وظيفة حكومية" والتي حصلت على استجابة مرتفعة أيضاً فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة ($M=4.101$) وانحراف معياري ($SD=1.141$)، تليها الفقرة رقم (21) من هذا المحور، والتي تقول "لا يقيم أفراد المجتمع علاقات جديدة معي بعد خروجي من مركز الإصلاح والتأهيل" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.840$) وانحراف معياري ($SD=3.631$)، وهذه العبارات الثلاثة كانت هي التي حصلت على درجة متوسطات حسابية أكثر ارتفاعاً، وهذه القيم الثلاثة تعني أن لدى النزلاء العائدين صعوبة في الاندماج الاجتماعي بعد الخروج من المركز الإصلاحي، خاصة في الحصول على وظائف وفرص عمل جديدة.

بالمقابل، نلاحظ الفقرات التي حصلت على درجة متوسطات حسابية أقل ارتفاعاً، وهي الفقرة رقم (35) التي حصلت على أقل متوسط حسابي بين فقرات هذا المحور والتي تقول "يشعر أفراد الأسرة بعدم الارتياح أثناء وجودي معهم" والتي حصلت على متوسط حسابي منخفض عن الحيادية ($M=2.833$)

وانحراف معياري (SD=1.293)، تليها الفقرة رقم (23) والتي تقول "العديد من أفراد أسرتي يتجنبون الحديث معي" والتي حصلت على متوسط حسابي (M=3.159) وانحراف معياري (SD=1.135)، تليها العبارة رقم (34) التي تقول "أجد أن أفراد المجتمع يبتعدون عني ولا يرغبون في الحديث معي" والتي حصلت على متوسط حسابي (M=3.289) وانحراف معياري (SD=1.215)، حيث تعني هذه القيم درجات أقل انخفاضاً عن باقي فقرات محور عدم الاندماج الاجتماعي.

5.1.4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور العود للجريمة:

سنتعرف في هذا الجدول على درجة العود للجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين، وقد تم قياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المحور التي أجاب عليها أفراد العينة نحو العود للجريمة، أنظر الجدول رقم (5.4):

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور العود للجريمة.

الرقم	الفقرة	M	S.D.
36	أدى عدم حصولي على فرصة عمل إلى عودتي للجريمة.	3.702	1.258
37	أدى عدم قبول الناس لي إلى ارتكابي الجريمة ثانيةً.	3.637	1.113
38	لقد ارتكبت الجريمة الحالية انتقاماً لتعامل المجتمع.	3.471	1.215
39	أفضل أصدقاء المركز الإصلاحي على الأصدقاء الآخرين.	3.630	1.238
40	جعلني النفور الاجتماعي أفضل دخول المركز الإصلاحي ثانيةً.	3.608	1.167
41	بدأت أتقبل وأتعاش مع السلوك الإجرامي.	3.029	1.317
42	نظرة المجتمع لي كإنسان غير منتج أدت لعودتي للجريمة.	3.231	1.148
43	نظرة المجتمع لي كإنسان منعزل أدت لعودتي للجريمة.	3.391	1.161
44	شعرت عند عودتي للجريمة أنني سأعيد حقوق المسلوبة مني.	3.644	1.170

1.290	3.442	نظرة المجتمع لي كصاحب سوابق إجرامية أدت لعودتي للجريمة.	45
0.824	3.479	الدرجة الكلية للمحور	

يتضح من الجدول رقم (5.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور العود للجريمة أكبر من درجة الحيادية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور ($M=3.479$) والانحراف المعياري لهذا المحور قد بلغ ($SD=0.824$)، وقد حققت الفقرة رقم (36) من هذا المحور الاستجابة الأكثر ارتفاعاً، والتي تقول "أدى عدم حصولي على فرصة عمل إلى عودتي للجريمة" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.702$) وانحراف معياري ($SD=1.258$)، تليها الفقرة رقم (44) من هذا المحور، والتي تقول "شعرت عند عودتي للجريمة أنني سأعيد حقوقي المسلوقة مني" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.644$) وانحراف معياري ($SD=1.170$)، تليها الفقرة رقم (37) من هذا المحور، والتي تقول "أدى عدم قبول الناس لي إلى ارتكابي الجريمة ثانية" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.637$) وانحراف معياري ($SD=1.113$)، وهذه العبارات الثلاثة كانت هي التي حصلت على درجة متوسطات حسابية أكثر ارتفاعاً، وهذه القيم الثلاثة تعني أن لدى النزلاء العائدين إحصائية كبيرة للعود إلى الجريمة.

بالمقابل، نلاحظ الفقرات التي حصلت على درجة متوسطات حسابية أقل ارتفاعاً، وهي الفقرة رقم (41) التي حصلت على أقل متوسط حسابي بين فقرات هذا المحور والتي تقول "بدأت أتقيل واتعاش مع السلوك الإجرامي" والتي حصلت على متوسط حسابي ($M=3.029$) وانحراف معياري ($SD=1.317$)، تليها الفقرة رقم (42) والتي تقول "نظرة المجتمع لي كإنسان غير منتج أدت لعودتي للجريمة" والتي حصلت على متوسط حسابي بلغ ($M=3.231$) وانحراف معياري ($SD=1.148$)، تليها العبارة رقم (43) التي تقول "نظرة المجتمع لي كإنسان منعزل أدت لعودتي للجريمة" والتي حصلت على استجابة متوسط حسابي بلغ ($M=3.391$) وانحراف معياري ($SD=1.161$)، حيث تعني هذه القيم درجات أقل استجابة من باقي فقرات محور العود للجريمة.

2.4 نتائج الفرضيات

1.2.4. نتائج الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة.

جدول 6.4: استجابات أفراد العينة نحو محوري الوصم الاجتماعي والعود للجريمة

المحور	M	S.D.	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
الوصم الأسري والاجتماعي	3.253	0.625	0.684	0.000
العود للجريمة	3.479	0.824		

يتبين من نتائج الفحص الإحصائي بوجود علاقة طردية ومتوسطة القوة، ودالة إحصائية بين الوصم الأسري-الاجتماعي وبين العود للجريمة، حيث تعكس هذه النتائج صحة الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة.

2.2.4. نتائج الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي.

جدول 7.4: استجابات أفراد العينة نحو محوري الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي.

المحور	M	S.D.	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
الوصم الاسري-الاجتماعي	3.253	0.625	0.662	0.000
عدم الاندماج الاجتماعي	3.515	0.754		

يتبين من نتائج الفحص الإحصائي بوجود علاقة طردية ومتوسطة القوة، ودالة إحصائية بين الوصم الأسري-الاجتماعي وبين عدم الاندماج الاجتماعي، حيث تعكس هذه النتائج صحة الفرضية البديلة

القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي.

3.2.4. نتائج الفرضية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزول العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير العمر.

جدول 8.4: استجابات أفراد العينة نحو العود للجريمة تبعا لمتغير العمر.

S.D.	M	التكرار	الفئة العمرية
0.812	3.507	66	من 21 إلى 30 سنة
0.791	3.542	40	من 31 إلى 40 سنة
0.809	3.433	21	من 41 إلى 50 سنة
1.058	3.163	11	أكثر من 50 سنة
0.824	3.479	138	المجموع

يظهر من خلال نتائج هذا الجدول أن الفروق غير ظاهرة بين المتوسطات الحسابية لاستجابات النزلاء تبعا لفئاتهم العمرية، مما يدل على عدم وجود اختلافات للاستجابات وفق هذا المتغير.

جدول 9.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة تبعا للفئة العمرية.

الدالة الاحصائية	قيمة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.579	0.659	0.451	3	1.353	بين المجموعات
		0.684	134	91.676	داخل المجموعات
			137	93.029	المجموع

تشير النتائج في الجدول رقم (9.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة وفقاً لمتغير الدراسة الفئة العمرية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.579) وهي أعلى من الدلالة الإحصائية المجدولة والتي ($\alpha \leq 0.05$)، مما يشير إلى تشابه استجابات النزلاء نحو العود للجريمة تبعاً لمتغير العمر. وتعني هذه النتيجة رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تقول: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير العمر".

4.2.4. نتائج الفرضية الرابعة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير سنوات التعليم

جدول 10.4: استجابات أفراد العينة نحو العود للجريمة تبعاً لمتغير مستوى التعليم.

S.D.	M	التكرار	سنوات التعليم
0.870	3.880	5	3 سنوات أو أقل
0.865	3.560	23	من 4 إلى 6 سنوات
0.934	3.407	41	من 7 إلى 9 سنوات
0.741	3.465	69	10 سنوات أو أكثر
0.824	3.479	138	المجموع

يظهر من خلال نتائج هذا الجدول (10.4) أن الفروق الظاهرة واضحة بين المتوسطات الحسابية لاستجابات نزلاء سنوات تعليمهم 3 سنوات فأقل وبين باقي السنوات، مما يدل على وجود اختلافات للاستجابات وفق هذه المجموعة العمرية، ولكن الفحص الإحصائي وفق نتائج الاختبار البعدي لـ "شيفيه" واختبار LSD لا يظهر أن الفروق هي دالة إحصائية.

جدول 11.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة حسب سنوات التعليم.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدالة الاحصائية
بين المجموعات	1.182	3	0.394	0.575	0.633
داخل المجموعات	91.847	134	0.685		
المجموع	93.029	137			

تشير النتائج في الجدول رقم (11.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة يعزى إلى عدد سنوات التعليم، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.633)، وهي اعلي من الدلالة الاحصائية المجدولة والتي ($\alpha \leq 0.05$)، مما يشير إلى تشابه استجابات النزلاء نحو العود للجريمة تبعاً لمتغير سنوات التعليم. وتعني هذه النتيجة رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تقول: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزلاء نحو العود للجريمة تعزى لمتغير سنوات التعليم".

5.2.4. نتائج الفرضية الخامسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزلاء العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير المستوى الاقتصادي

جدول 12.4: استجابات أفراد العينة نحو العود للجريمة تبعاً لمتغير المستوى الاقتصادي.

المستوى الاقتصادي	التكرار	M	S.D.
متدني جداً	22	3.627	0.777
متدني	50	3.392	0.683

0.933	3.495	66	متوسط فأعلى
0.824	3.479	138	المجموع

يظهر من خلال نتائج هذا الجدول رقم (12.4) أن الفروق غير ظاهرة بين المتوسطات الحسابية لاستجابات النزلاء تبعاً لمستوياتهم الاقتصادية (للمجموعات متدني جداً - متدني - متوسط فأعلى).

جدول 13.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة حسب المستوى الاقتصادي.

الدالة الاحصائية	قيمة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.526	0.645	0.440	2	0.880	بين المجموعات
		0.683	135	92.149	داخل المجموعات
			137	93.029	المجموع

تشير النتائج في جدول (13.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العود للجريمة تبعاً لمتغير المستوى الاقتصادي، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية المحسوبة (0.526) وهي أعلى من قيمة الدلالة المجدولة وهي ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تقول: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في مدى استجابة النزلاء العائد تعزى لمتغير المستوى الاقتصادي.

6.2.4. نتائج الفرضية السادسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزلاء العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

جدول 14.4: استجابات أفراد العينة نحو العود للجريمة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

S.D.	M	التكرار	الحالة الاجتماعية
0.787	3.572	58	اعزب
0.855	3.316	67	متزوج
0.633	3.900	13	غير ذلك
0.824	3.479	138	المجموع

يظهر من خلال نتائج هذا الجدول رقم (14.4) أن الفروق الظاهرة واضحة بين المتوسطات الحسابية لاستجابات النزلاء المطلقين والأرامل وغيرهم وبين باقي الحالات الاجتماعية (أعزب ومتزوج)، مما يدل على وجود اختلافات للاستجابات وفق مجموعات الحالة الاجتماعية، ولكن الفحص الإحصائي وفق نتائج الاختبار البعدي لـ "شيفيه" واختبار LSD لا يظهر أن الفروق هي دالة إحصائية.

جدول 15.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة حسب الحالة الاجتماعية.

الدالة الاحصائية	قيمة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.033	3.496	2.291	2	4.581	بين المجموعات
		0.655	135	88.448	داخل المجموعات
			137	93.029	المجموع

تشير النتائج في الجدول رقم (15.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة يعزى إلى الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية المحسوبة (0.033) وهي أقل من قيمة الدلالة المجدولة وهي ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في مدى استجابة النزلاء العائد تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

7.2.4. نتائج الفرضية السابعة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى استجابة النزير العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير مكان السكن

جدول 16.4: استجابات أفراد العينة نحو العود للجريمة تبعا لمتغير مكان السكن

S.D.	M	التكرار	مكان السكن
0.724	3.474	73	مدينة
0.936	3.382	39	قرية
0.913	3.638	26	مخيم
0.824	3.479	138	المجموع

يظهر من خلال نتائج هذا الجدول (16.4) أن الفروق غير ظاهرة بين المتوسطات الحسابية لاستجابات النزلاء تبعا لمكان سكنهم، مما يدل على عدم وجود اختلافات للاستجابات وفق هذا المتغير.

جدول 17.4: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة حسب مكان السكن.

الدالة الاحصائية	قيمة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.472	0.755	0.515	2	1.030	بين المجموعات
		0.681	135	92.000	داخل المجموعات
			137	93.029	المجموع

تشير النتائج في جدول رقم (17.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة وفقاً لمتغير الدراسة مكان السكن، حيث بلغت قيمة الفحص (0.472) وهي أعلى قيمة الدلالة المجدولة وهي ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة، وقبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في مدى استجابة النزول العائد تعزى لمتغير مكان السكن.

8.2.4. نتائج الفرضية الثامنة:

يوجد اثر ذو دلالة احصائية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لمتغيرات الدراسة (الوصم الاجتماعي، عدم الاندماج الاجتماعي) على العود للجريمة لفحص هذه الفرضية استخدم نوعان من تحليل الانحدار المتعدد:

- a. الانحدار الخطي المتعدد: هذا النوع من الانحدار يعطي قيمة التنبؤ بمستوى العود للجريمة (المستوى من 1 إلى 5)
- b. الانحدار اللوجستي المتعدد: هذا النوع من الانحدار يعطي قيمة احتمالية للعود إلى الجريمة (من 0 إلى 1).

1.8.2.4. تحليل الانحدار الخطي:

النتائج موضحة في الجداول التالية:

جدول 18.4: ملخص النموذج (Model Summary).

نموذج	R	مربع R	مربع R المعدلة	الخطأ المعياري
1	0.806	0.649	0.563	0.544

تشير النتائج في جدول (18.4) إلى وجود علاقة قوية بين متغير الدراسة التابع "العود للجريمة" وباقي متغيرات الدراسة المستقلة التي دخلت نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة $R = 0.806$ وقيمة مربع R هي 0.65 وهي قيم مقبولة لنموذج الانحدار.

جدول 19.4: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لنموذج الانحدار (ANOVA).

الدالة الاحصائية	قيمة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.000	7.545	2.237	27	60.410	بين المجموعات
		0.297	110	32.619	داخل المجموعات
			137	93.029	المجموع

يتضح من جدول رقم (19.4) ان قيمة F تساوي 7.545 عند درجة حرية 137 ومستوى معنوية يساوي 0.000 وهو أقل من الدلالة الاحصائية المجدولة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يعني ان النموذج الاحصائي الذي تم اختياره للانحدار ذو دلالة احصائية، مما يدل على ان المتغيرات المستقلة لها تأثير في التنبؤ بمتغير الدراسة التابع ومساهمة ذات دلالة احصائية في تصنيف مستوى العود للجريمة.

جدول 20.4: معاملات نموذج الانحدار (Coefficients).

Sig. الدلالة الاحصائية	T	(Standardized Coefficients)	(Unstandardized Coefficients)		النموذج (Model)
		المعاملات المعيارية Beta	Std. Error	B	
0.771	0.292		0.404	0.118	الثابت (Constant)
0.000	4.222	0.366	0.114	0.482	الوصم الاجتماعي
0.000	5.052	0.432	0.093	0.472	عدم الاندماج الاجتماعي
0.038	2.101	0.138	0.136	0.286	عدد مرات الدخول من 4-5 مرات
0.235	1.194	0.077	0.181	0.216	لمركز الإصلاح من 6-7 مرات

0.442	0.772	0.053	0.216	0.167	8 مرات أو أكثر	والتاهيل
0.636	-0.475	-0.091	0.397	-0.188	سرقة	نوع الجريمة الأولى
0.985	0.019	0.004	0.380	0.007	مخدرات	
0.834	-0.211	-0.038	0.404	-0.085	قتل	
0.418	-0.813	-0.107	0.348	-0.283	شجار	
0.786	-0.272	-0.038	0.406	-0.110	أخرى	
0.5530	0.595	0.109	0.404	0.240	سرقة	نوع الجريمة الأخيرة
0.951	-0.061	-0.012	0.375	-0.023	مخدرات	
0.520	0.646	0.136	0.410	0.265	قتل	
0.508	0.664	0.084	0.368	0.244	شجار	
0.923	0.096	0.013	0.436	0.042	أخرى	
0.746	-0.325	-0.040	0.200	-0.065	3 أشهر أو أقل	مدة المحكومية الأولى
0.030	-2.199	-0.172	0.219	-0.482	من 4-6 شهور	
0.453	0.754	0.059	0.236	0.178	من 7-9 شهور	
0.300	1.042	0.087	0.204	0.213	من 10-12 شهر	
0.774	-0.288	-0.039	0.239	-0.069	3 أشهر أو أقل	مدة المحكومية الأخيرة
0.958	0.052	0.004	0.198	0.010	من 4-6 شهور	
0.930	-0.088	-0.006	0.243	-0.021	من 7-9 شهور	
0.146	-1.462	-0.103	0.197	-0.288	من 10-12 شهر	
0.368	0.904	0.067	0.154	0.139	3 أشهر أو أقل	المدة خارج المركز في المرة الأخيرة
0.906	-0.118	-0.008	0.288	-0.034	من 4-6 شهور	
0.090	1.711	0.131	0.154	0.264	من 7-9 شهور	
0.692	0.397	0.033	0.146	0.058	من 10-12 شهر	

يوضح جدول (20.4) معاملات المتغيرات التي دخلت نموذج الانحدار ومستوى دلالة كل منها حيث تدل هذه المستويات على ان بعض هذه المتغيرات ذات دلالة احصائية وبعضها ليست ذات دلالة (مع العلم ان هذه الدلالات لا تؤثر على قيمة التنبؤ وانما تؤثر على فعالية التنبؤ في النموذج من عدمه) فمثلا: بناءً على النموذج المقترح إذا كان شخص لديه المتغيرات المستقلة التالية:

الوصم الاجتماعي = 3.7، عدم الاندماج الاجتماعي = 4، عدد مرات دخول مركز الإصلاح = بين 4 و 5 مرات، نوع الجريمة الأولى = قتل، نوع الجريمة الأخيرة = مخدرات، مدة المحكومية الأولى = 4 إلى 6 اشهر، مدة المحكومية الأخيرة = 13 شهر أو اكثر، المدة خارج المركز = 7 إلى 9 اشهر.

$$- (0.085*1) - (0.286*1) + (0.472*4) + (0.482*3.7) + 0.118 =$$

$$(0.034*1) - (0*1) + (0.482*1) - (0.023*1)$$

$$3.485 =$$

وهذه القيمة تدلل على مستوى العود للجريمة من 5 اي بما نسبته 62% إمكانية العود للجريمة.

جدول (21.4) يوضح المتغيرات المساعدة التي لم تدخل النموذج وهذه المتغيرات في العادة لا تدخل بنموذج الانحدار حتى لو تم تعريفها.

جدول 21.4: المتغيرات التي لم تدخل النموذج (Excluded Variables).

Collinearity Statistics	Partial Correlation	Sig. الدلالة الإحصائية	T	Beta In قيمة بيتا	النموذج (Model)
Tolerance الخطأ	الارتباط الجزئي				
0.000 ^a	عدد مرات الدخول للمركز (3 مرات أو أقل)
0.000 ^a	نوع الجريمة الأولى (مالي)
0.000 ^a	نوع الجريمة الأخيرة (مالي)
0.000 ^a	مدة المحكومية الأولى (13 شهر أو أكثر)
0.000 ^a	مدة المحكومية الأخيرة (13 شهر أو أكثر)
0.000 ^a	المدة خارج المركز في المرة الأخيرة (13 شهر أو أكثر)

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفحص هذه الفرضية وبما أن هذا النوع يعتمد على المتغيرات العددية فقط، فقد تم تحويل المتغيرات النوعية المستقلة في النموذج إلى متغيرات عددية وذلك باضافة متغيرات مساعدة كما يلي:

مثلا المتغير "نوع الجريمة الأولى"، حسب الجدول 4.22.

جدول 22.4: مثال على المتغيرات المساعدة بناءً على متغير نوع الجريمة الأولى.

الوصف	قيمة المتغير	اسم المتغير المساعد
إذا كان نوع الجريمة مالي	1	نوع الجريمة الأولى_1
غير ذلك	0	
إذا كان نوع الجريمة سرقة	1	نوع الجريمة الأولى_2
غير ذلك	0	
إذا كان نوع الجريمة مخدرات	1	نوع الجريمة الأولى_3
غير ذلك	0	
إذا كان نوع الجريمة قتل	1	نوع الجريمة الأولى_4
غير ذلك	0	
إذا كان نوع الجريمة شجار	1	نوع الجريمة الأولى_5
غير ذلك	0	
إذا كان نوع الجريمة اخرى	1	نوع الجريمة الأولى_6
غير ذلك	0	

وهكذا لباقي متغيرات الدراسة وهي: عدد مرات الدخول لمركز الإصلاح والتأهيل، نوع الجريمة الأخيرة، مدة المحكومية الأولى، مدة المحكومية الأخيرة والمدة خارج المركز الإصلاحي في المرة الأخيرة.

2.8.2.4. تحليل الانحدار اللوجستي:

يستخدم الانحدار اللوجستي عندما يكون المتغير التابع (y) متغيراً ثنائياً يأخذ قيمتين فقط يرمز للأولى وهي وقوع الحدث (العود للجريمة) بالرمز (1) وذلك باحتمال قدرة (p) بينما يرمز للثانية وهي عدم وقوع الحدث (عدم العودة للجريمة) بالرمز (0) باحتمال يساوي ($1-p$) فيما لا يضع قيوداً على أنواع المتغيرات المستقلة والتي يمكن لها ان تكون عددية أو غير عددية (فئوية) أو خليط من الاثنين كما لا يشترط اعتدالية توزيعها.

نتائج تحليل الانحدار اللوجستي موضحة في الجداول التالية:

جدول 23.4: كفاءة تصنيف النموذج في الخطوة صفر (Classification Table).

التصنيف الصحيح %	المتوقع (Predicted)		التصنيف		الخطوة 0
	نعم	لا			
0.0	38	0	لا	المشاهد	
100.0	100	0	نعم	(Observed)	
72.5	النسبة العامة				

جدول 24.4: اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (Omnibus Tests of Model)
(Coefficients).

الدلالة	درجات الحرية	مربع كاي		
0.002	27	53.906	Model	الخطوة 1

ويتضح من جدول (24.4) أن قيمة مربع كاي تساوي (53.9) عند درجة حرية (27) ومستوى معنوي يساوي (P-value = 0.002) وهذا يعني أن النموذج الإحصائي الذي تم توقيه ذو دلالة إحصائية (معنوي) مما يدل على أن المتغيرات الموجودة في النموذج عند الخطوة الأولى لها أهمية وتأثير ومساهمة ذات دلالة إحصائية في تصنيف العود للجريمة (يعود أو لا يعود بنسبة احتمالية معينة P).

جدول 25.4: تفسير المتغيرات الداخلة في النموذج (Model Summary).

Nagelkerke R^2	Cox & Snell R^2	-2 Log likelihood	
0.467	234.	108.525 ^a	الخطوة 1

تشير النتائج في الجدول (25.4) إلى أن المتغيرات الداخلة في النموذج عند الخطوة الأولى قد فسرت حوالي 47% باستخدام معامل (Nagelkerke R^2) و 42% باستخدام معامل (Cox & Snell R^2) من المتغيرات في متغير العود للجريمة (المتغير التابع) وهذا يدل على أنه ما

يزال هناك نسبة من المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع تعود لمتغيرات اخرى غير مدرجة في النموذج.

جدول 26.4: كفاءة تصنيف النموذج في الخطوة واحد (Classification Table).

التصنيف الصحيح %	المتوقع (Predicted)		التصنيف		الخطوة 1
	نعم	لا			
57.9	16	22	لا	المشاهد	
95.0	95	5	نعم	(Observed)	
84.8	النسبة العامة				

يتضح من جدول (26.4) أن النموذج في الخطوة 1 ولدى تضمين المتغيرات المتنبئة قد حقق نسبة تصنيف كلية صحيحة وهي عبارة عن عدد التنبؤات الصحيحة على العدد الكلي لعينة الدراسة بلغت 84.8% وهي نسبة مرتفعة، وبالنظر للخطوة (0) والموضحة في جدول رقم (23.4) والتي تبين نتائج التحليل دون اي من المتغيرات المستقلة (المتنبئة) فانه يمكن ملاحظة التحسن في نسبة التصنيف الصحيحة التي حققها النموذج حيث ارتفعت بنسبة (12.3%).

جدول 27.4: نتائج نموذج الانحدار اللوجستي لمتغير العود للجريمة (Variables in Model).

Exp(B)	Sig.	S.E.	B	المتغير	
العدد التنبيري	الدلالة الإحصائية	الخطأ المعياري	المعاملات		
3.318	0.000	0.669	1.199	الوصم الاجتماعي	
4.206	0.000	0.563	1.437	عدم الاندماج الاجتماعي	
0.554	0.067	1.387	0.591	3 مرات أو أقل	عدد مرات الدخول لمركز الإصلاح والتأهيل
0.922	0.095	1.470	-0.081	من 4-5 مرات	
0.553	0.071	1.635	-0.593	من 6-7 مرات	
4.115	0.047	1.960	1.415	مالية	نوع الجريمة الأولى
1.273	0.086	1.377	0.241	سرقة	
3.990	0.031	1.376	1.384	مخدرات	
2.197	0.061	1.569	0.787	قتل	

1.836	0.062	1.249	0.607	شجار	نوع الجريمة الأخيرة
0.227	0.049	2.182	-1.484	مالية	
0.581	0.073	1.613	-0.542	سرقة	
0.139	0.021	1.602	-1.976	مخدرات	
1.179	0.091	1.600	0.165	قتل	
0.251	0.039	1.625	-1.381	شجار	
0.760	0.083	1.283	-0.275	3 أشهر أو أقل	مدة المحكمة الأولى
0.321	0.040	1.357	-1.136	من 4-6 شهور	
1.316	0.083	1.340	0.275	من 7-9 شهور	
1.514	0.075	1.325	0.415	من 10-12 شهر	
1.098	0.094	1.302	0.094	3 أشهر أو أقل	مدة المحكمة الأخيرة
3.349	0.029	1.159	1.209	من 4-6 شهور	
2.222	0.054	1.315	0.799	من 7-9 شهور	
2.196	0.049	1.143	0.787	من 10-12 شهر	
2.683	0.023	0.829	0.987	3 أشهر أو أقل	المدة خارج المركز في المرة الأخيرة
0.558	0.042	0.737	-0.584	من 4-6 شهور	
0.814	0.089	1.544	-0.206	من 7-9 شهور	
1.702	0.049	0.770	0.532	من 10-12 شهر	
0.001	0.011	2.862	-5.966	الثابت (Constant)	

تشير النتائج في جدول رقم (27.4) إلى ان بعض المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي على العود للجريمة ($P\text{-value} < 0.05$) اي ان هذه المتغيرات لها اهمية في تفسير العود إلى الجريمة وبعض هذه المتغيرات ليس لها تأثير معنوي على العود للجريمة ($P\text{-value} > 0.05$). اي ان هذه المتغيرات لها اهمية قليلة في تفسير العود إلى الجريمة.

كما اشارت قيمة نسبة الترجيح Odds Ratio ($\text{Exp}(B)$) إلى ان ارتفاع الشعور بالوصم الاجتماعي يؤدي إلى ارتفاع احتمالية العود إلى الجريمة بينما كلما ارتفعت الجرائم المالية في متغير نوع الجريمة الأخيرة يؤدي إلى انخفاض احتمالية العود إلى الجريمة وهكذا لباقي المتغيرات.

فمثلا: بناءً على النموذج المقترح إذا كان شخص لديه المتغيرات المستقلة التالية:

الوصم الاجتماعي = 3.7، عدم الاندماج الاجتماعي = 4، عدد مرات دخول مركز الإصلاح = بين
 4 و 5 مرات، نوع الجريمة الأولى = قتل، نوع الجريمة الأخيرة = مخدرات، مدة المحكومية الأولى =
 4 إلى 6 أشهر، مدة المحكومية الأخيرة = 13 شهر أو أكثر، المدة خارج المركز = 7 إلى 9 أشهر.

$$\begin{aligned}\ln(Odds) &= -5.966 + (1.199 \times 3.7) + (1.437 \times 4) - (0.081 \times 2) + (0.787 \times 4) \\ &\quad - (1.976 \times 3) + 0 - (0.206 \times 3) \\ &= 0.6577\end{aligned}$$

$$P = \frac{e^{0.6577}}{1 + e^{0.6577}} = 0.66$$

وهذه القيمة تدل على أن احتمال الشخص ذو المواصفات السابقة بعودته إلى الجريمة هو 66% وهي
 نسبة قريبة من النسبة في حالة استخدام الانحدار الخطي.

مناقشة النتائج، الاستنتاجات والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي وفق استجابات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين في الضفة الغربية وفحص دور مجموعة من المتغيرات على عودتهم للجريمة.

1.5 مناقشة أسئلة الدراسة وفرضياتها

1.1.5. مناقشة نتائج السؤال الرئيس:

ما هي استجابات النزلاء العائدين نحو عملية الوصم الاجتماعي، اندماجهم في المجتمع وإمكانيات عودتهم للجريمة؟

لقد كانت استجابة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين لمحاور الدراسة الثلاثة وهي الوصم الأسري والاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة متوسطة، مما قد يدل على أهمية الوصم الاسري والاجتماعي إضافة إلى توفر ضعف الاندماج الاجتماعي لديهم وبدورهما قد يؤديان لعودتهم للجريمة. إلا ان استجابة النزلاء العائدين لعبارات عدم الاندماج الاجتماعي كانت الأكثر موافقة لدى النزلاء العائدين، مما يدل على أن النزلاء العائدين يواجهون صعوبة في اندماجهم مجدداً في المجتمع، مما قد تساهم في عودتهم لارتكاب الجريمة. في حين كانت استجاباتهم نحو الوصم الأسري هي الأكثر انخفاضاً، وهذا يدل على ان النزلاء العائدين يتأثرون بالوصم الاجتماعي الذي يفرضه المجتمع أكثر من الوصم الاجتماعي الذي تفرضه الأسرة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط دال احصائياً بين محاور الدراسة، فيوجد ارتباط عكسي بين الوصم والاندماج إي كلما زلد الوصم الاجتماعي تقل فرص

الاندماج الاجتماعي، ويوجد ارتباط طردي بين الوصم والعود للجريمة، فكلما زاد الوصم الاجتماعي تزيد العود للجريمة.

تتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة في مجال الوصم الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والعود للجريمة (الرويلي، 2008؛ MIngus & Burchfield, 2012؛ الشهراني، 2014).

أكدت هذه الدراسات على أن للوصم الاجتماعي دور في ضعف اندماج المفرج عنهم، إضافة إلى أن وصم المجرمين يحدث عواقب سلبية جانبية لديهم، فيواجههم المجتمع برفض التشغيل وعدم قبول شراكتهم أو التعامل معهم أو قبول مصاهرتهم، وعزلهم وكرههم واحتقارهم، مما يدفع المفرج عنه للعود إلى الجريمة، فبعد الإفراج عن النزلاء لا يتم مواجهتهم باستراتيجيات قادرة على تأقلمهم واندماجهم.

وقد أجمعت دراسات كثيرة منها (Jacoby, Snape & Baker, 2005; Bos et al., 2013)، على أن الوصم الاجتماعي الواقع على النزير السابق بجميع أشكاله، يسبب النفور من المفرج عنه وعدم التفاعل معه اجتماعياً، ويؤدي إلى الرفض الاجتماعي، واعتباره خصم يجب معاداته. وقد يتخذ الوصم صوراً أخرى مثل التكذيب والتجريد من الإنسانية، وإظهار عدم الطمأنينة أثناء التعامل مع هذا الشخص، ووصفه بالعار، وعدم إنشاء أي اتصال معه. تؤدي هذه الأشكال المتعددة بالمفرج عنه لاتخاذ موقف يكون مبني على أساس الخوف من الظهور أمام المجتمع، مما يثير فيهم ضغوط اجتماعية عدة، هي بحد ذاتها تجسداً للوصمة الاجتماعية التي يعاني منها المفرج عنه.

وبحسب دراسات محددة (Matza, 1969; Kowalski & Bellair, 2011)، ودراسة (كيرس وسيليرز، 2013) فإن التعامل السيئ مع المنحرفين من قبل المجتمع والسلطات، إضافة إلى إطلاق مسميات سلبية على النزير السابق كالمجرم أو المدمن أو السارق أو القاتل وغيرها، يوفر فرصاً جديدة لإقامة هويات منحرفة، وإلى إيجاد فرص جديدة للانخراط بشكل قهري في الانحراف.

ان نتائج الدراسة تعكس واقع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين في الضفة الغربية، فهناك صعوبة حقيقية في اندماج النزلاء المفرج عنهم في المجتمع بعد الخروج من المركز الإصلاحية، وهو الناتج من شعورهم بالوصم، إضافة إلى إلصاق صفة المنحرف أو المجرم عليهم، والأهم هو التعامل السلبي معهم وعدم تقبلهم واحترامهم. هذه العملية تؤدي في نهاية المطاف إلى تورط المفرج عنهم في جرائم جديدة، بعد أن واجه هؤلاء النزلاء صعوبات بالغة في التقبل الاجتماعي وبعد أن استنفذت جميع محاولات الإصلاح والاندماج الاجتماعي.

ويمكن التعرف على الأسباب التي دفعت النزلاء إلى الاستجابة المرتفعة بخصوص الوصم الاجتماعي، عدم الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة من خلال التعرف على طبيعة مراكز الإصلاح والتأهيل إضافة إلى معاملة النزلاء بعد الخروج من المركز الإصلاحي وكلا السببين مرتبط بالآخر فطبيعة المركز الإصلاحي تعكس التعامل الذي سيتم للنزلاء بعد الخروج، إضافة إلى أن طبيعة النظرة للنزلاء في المجتمع تعكس طبيعة مراكز الإصلاح والتأهيل في ذلك المجتمع.

وأول خطوة بالنسبة للنزلاء المفرج عنه للاندماج الاجتماعي هي المركز الإصلاحي نفسه، حيث انه يمهد الطريق امام النزلاء لمواجهة الصعوبة البالغة في الاندماج في المجتمع، ويؤثر على نفسية النزلاء في تغيير سلوكه للأفضل، ولهذا يجب التعرف على واقع مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية ودورها في إصلاح وتأهيل النزلاء قبل خروجهم للمجتمع. الأهم من ذلك هو التعرف على دور هذه المراكز في الرعاية اللاحقة للنزلاء بعد خروجه من المركز الإصلاحي لضمان اندماجه في المجتمع وعدم عودته لارتكاب الجريمة، وقد تم التطرق إلى كثير من الدراسات التي تشرح واقع هذه المراكز ودورها في إصلاح وإعادة تأهيل النزلاء المفرج عنهم.

ويتضح من تقرير للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن حول مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية (أبو هنود، 2001) أن هذه المراكز، ووفقا لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني رقم 6 لعام 1998، تتفق مع المعايير الدولية الخاصة بالنزلاء والمحتجزين، وتعتبر هذه المراكز متطورة وتزداد تطورا وإصلاحا لمواكبة التطور المستمر في مجال رعاية وتأهيل النزلاء، وخاصة إذا نظرنا إلى أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل في كثير من الدول العربية.

فتلتزم مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية مع القواعد العامة لمعاملة النزلاء، من حيث السجلات والفصل بين فئات النزلاء بناءً على الجنس والعمر وخطورة الجريمة، إضافة إلى قاعدة أماكن الاحتجاز وطبيعتها والنظافة الشخصية والطعام والتمارين الرياضية والخدمات الطبية والرعاية الصحية والعقاب والتزويد بالمعلومات والحق بالشكوى والاتصال بالعالم الخارجي وغيرها، إلا أن كثير من المباني الخاصة بهذه المراكز لم تكن قد صممت لغرض الإصلاح والتأهيل، باستثناء المراكز الجديدة، ولم تتوفر فيها المرافق التي تلبي كثير من متطلبات المعايير الدولية.

وفي دراسة حول تأهيل النزير الفلسطيني (بواقنة، 2009) ووفقاً لقانون مراكز التأهيل الإصلاح الفلسطيني فإن القانون الفلسطيني المختص بهذه المراكز، يقترب لأن يكون نموذجياً، لالتزامه بمجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء، وتقديره لحقوق النزير من مراعاة للجوانب الإنسانية واحترام كرامته الإنسانية، مع إصلاحه وتأهيله، فهو قانون مواكب لمستجدات العصر، وخصوصاً إصلاح النزير وتأهيله. ومن ناحية تطبيقه فإن مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية تتسجم إلى حد كبير مع القانون على الرغم من وجود عقبات مادية تؤثر بشكل سلبي على إمكانية تطبيق القانون من أهمها غياب اللوائح والأنظمة النابعة من روح القانون لتنفيذ أحكامه وطبيعة أبنية المراكز، حيث أن أغلب مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية لم تؤسس لتحقيق أهداف تأهيلية وإصلاحية للنزير، فهي مبانٍ قديمة، وهذا ما يتعارض مع ضرورة تواجد أماكن مخصصة للعبادة والتعليم ومساحات كافية للرياضة البدنية والترفيه أو للمشاكل الحرفية وغيرها، كما أن إمكانية الفصل بين النزلاء، وفق هذه الدراسة، غير متاحة في أغلبها بسبب طبيعة مباني المراكز.

وهذه العوامل إضافة إلى توافر عوامل أخرى من أهمها: ضعف الإمكانيات المادية للدولة والتي تتطلبها عملية تأهيل وإصلاح النزير وغياب إلزام المجتمع بكامل مؤسساته العامة والخاصة منها للمشاركة في هذا التأهيل، وعدم وجود وعي كاف من أفراد المجتمع، حول ضرورة إصلاح وتأهيل النزير (الأمر الذي يعود إلى المعتقدات القديمة التي ما زالت راسخة في أذهانهم حول مفهوم السجين بأنه إنسان غير طبيعي)، وعدم وجود متطوعين للمساعدة في عملية التأهيل والاعتبارات الأمنية للمؤسسة العقابية والتي تقف أمام تأهيل النزير وإصلاحه وإعادة إدماجه في المجتمع، وخصوصاً فيما يتعلق بصلة النزير بالعالم الخارجي - كل هذه العوامل تعتبر من عوائق تأهيل النزير وتسهيل اندماجه في المجتمع.

أي أن هذه العوامل آنفة الذكر تجعل للمركز الإصلاحي دور في عودة النزلاء للجريمة. ومن بعض تجارب النزلاء في هذه المراكز وجدنا من الحوار مع النزلاء العائدين (عريض وعطية، 2016) أن النزلاء يتعلمون السلوك الإجرامي أكثر داخل هذه المراكز الإصلاحية، فيتعلمون جرائم جديدة، وتتطور معهم الامور إلى ان يصبحوا أعضاء في جرائم منظمة وشبكات مجرمين، فيصبح المركز الإصلاحي أداة لزيادة هذا الإجرام في النزير.

ومن ناحية ثانية فإن التعامل السلبي الذي يتلقاه المفرج عنهم يؤسس لعودتهم للجريمة، فالوصم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني له دور في صعوبة اندماج المفرج عنهم، فيواجههم المجتمع برفض التشغيل وعدم قبول شراكتهم أو التعامل معهم مما يدفع المفرج عنه للعود إلى الجريمة. وفي حوار مع المحامي وسام عريض والمرشد الاجتماعي لمعالجة متضرري المخدرات والكحول السيد نمر عطية عن قضية تأهيل النزلاء وتعامل المجتمع معهم ضمن برنامج حالنا (عريض وعطية، 2016) يمكن التعرف على الصعوبة التي يواجهها النزير الفلسطيني في محاولاته لإعادة الاندماج في المجتمع، حيث يجد صعوبة في إيجاد فرص عمل مناسبة فيرفضه أصحاب العمل إلى جانب عدم تقبل النزير السابق، حيث يعتبر المفرج عنهم في المجتمع الفلسطيني مجرمين أو مدمنين أو سارقين وغيرها، مما يسهم في العود المتكرر للجريمة، فيعتبر الإجرام السبيل الوحيد امام كثير من المفرج عنهم.

إضافة إلى ذلك لا تتوفر مؤسسات لرعاية وتأهيل النزلاء خارج المركز الإصلاح، والتي تؤدي إلى اندماج النزلاء في المجتمع وتوفر لهم احتياجاتهم من فرص العمل أو العلاقات الاجتماعية أو غيرها، وهذه الأوضاع تسهم في ضعف اندماج النزلاء في المجتمع إلى جانب سوء الأوضاع التأهيلية داخل المركز الإصلاح.

وبالتطرق لدور الأسرة في الجريمة نجد وبحسب دراسة عبد الله (2011)، ان الأسرة يمكن ان تلعب دوراً كبيراً في الجريمة، وخاصة إذا تفككت أو في حال عدم قيامها بمهامها الرئيسية. إلا ان للأسرة العربية دور كبير في الجريمة والانحراف للأشخاص المنحرفين وخاصة عند الاحداث، ولا يقتصر دورها على المنحرف في الجانب السلبي فيمكن أن يكون للأسرة العربية دور إيجابي في التقليل من الجريمة، حيث أن الأسرة هي التي تنشئ الفرد في البداية، وهي التي تضبط سلوك أفرادها، وهي التي تقدم العناية والحماية لهم، إضافة إلى أنها توفر لهم المنزلة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع (خوج وعبد السلام، 1988).

هذا فيما يتعلق بدور الأسرة في الجريمة بشكل عام أما بخصوص نظرة الاسرة للنزير المفرج عنه ومكانته في المجتمع بعد الخروج من المركز الإصلاح، نجد أن أفراد الأسرة في الغالب لا يتقبلون النزير بينهم ولا يعتبرونه جزء من المجتمع، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الحالية فإن الأسرة إلى جانب المجتمع تلعب دور في عودة النزلاء المفرج عنهم إلى الجريمة، وذلك من خلال إطلاق مسمى المنحرف والمجرم على هذا النزير إضافة إلى عدم تقبله بينهم، وبالرجوع إلى كثير من الدراسات حول دور الأسرة في الجريمة، لا نجد أي دراسة تتحدث عن دور الأسرة وخاصة الأسرة العربية في العود

للجريمة، فتقتصر جميع الدراسات على ذكر دور الاسرة في الجريمة بشكل عام، فالدراسات التي تتحدث عن العود للجريمة تذكر دور المجتمع بشكل عام في العود للجريمة، فقد تحدثت كثير من الدراسات منها (خوج وعبد السلام، 1988، شبلي، 2014) عن دور المجتمع ونظريته السلبية للمنحرف والتي تؤسس للعود إلى الجريمة، ولكن لم يتم التطرق لنظرة الأسرة للمنحرف المفرج عنه. وهذه النظرة للنزير، إلى جانب إصاق صفة الوصم على هذا النزير على اعتبار انه شخص منحرف عن المجتمع، تؤدي بالتالي إلى زيادة فرص عودته لارتكاب الجريمة. والأسرة الفلسطينية على وجه الخصوص تمر في أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية صعبة ومعقدة مما يجعلها تواجه صعوبة بالغة في رعاية وتأهيل النزير المفرج عنه، حيث يعتبر هذا العامل تفسيراً إضافياً لعرقلة اندماج النزير في المجتمع.

وعند دراسة عبارات محور العود للجريمة في درجة استجابة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، كانت العبارات الأكثر استجابة على الترتيب: أدى عدم حصولي على فرصة عمل إلى عودتي للجريمة، شعرت عند عودتي للجريمة أنني سأعيد حقوقي المسلوبة مني، أدى عدم قبول الناس لي إلى ارتكاب الجريمة ثانية.

نلاحظ هنا أن النزلاء المفرج عنهم في الضفة الغربية تزداد فرصة عودتهم إلى الجريمة بسبب عدم حصولهم على فرص عمل مناسبة لهم، خاصة إذا كانوا من فئة المتعلمين. نجد في الفقرة الثالثة أن النزلاء العائدين للجريمة في الضفة الغربية لم يجدوا أي فرصة لتقبل الناس لهم مما يشير إلى صعوبة بالغة في محاولاتهم للاندماج الاجتماعي، مما قد يساهم في عودتهم لارتكاب الجريمة. إضافة إلى ذلك فإن عودة هؤلاء النزلاء إلى الجريمة يعتبر بالنسبة لهم، طريقة لاستعادة حقوقهم الضائعة في المجتمع وأن ارتكاب الجرائم سيعيد هذه الحقوق التي لم تتوفر لهم بالطرق المشروعة وفي ظل القانون، مما دفعهم للبحث عن حقوقهم بالطرق الغير مشروعة (Cloward & Ohlin, 1960).

2.1.5. مناقشة نتائج الفرضيات:

1.2.1.5. مناقشة الفرضية الأولى:

(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوصم الأسري-الاجتماعي والعود للجريمة)

لقد تم قبول الفرضية البديلة فيما يتعلق بوجود علاقة طردية ومتوسطة القوة (ذات دلالة إحصائية) بين الوصم الاجتماعي والعود للجريمة، فقد كانت استجابات النزلاء نحو العود للجريمة ترتفع كلما ارتفعت استجاباتهم نحو الوصم الأسري والاجتماعي. اتفقت هذه النتائج مع كثير من الدراسات السابقة

(الرويلي، 2008؛ Breen, 2011; Esmaili, Ziyaeh, Khajeh & Baratvand, 2011)

في ان للوصم الاجتماعي الواقع على النزير المفرج عنه دور كبير في عودته للانحراف والجريمة مرة اخرى. وفق نتائج هذه الدراسات، فقد وجد النزلاء السابقين تأثيرا كبيرا للوصمة الاجتماعية التي لحقت بهم بعد خروجهم من مركز الإصلاح والتأهيل، بل تشكل تهديدا لهم ولاندماجهم الاجتماعي فلا يتم قبولهم كجزء من المجتمع ويتم رفض تشغيلهم أو التعامل معهم وبالتالي تزيد فرص عودتهم لارتكاب مزيد من الجرائم، فالوصمة سمة مؤثرة على المفرج عنهم، وتؤدي إلى زيادة كره المفرج عنهم للمجتمع.

وأجمعت دراسات (Scheff, 1984; Thoits, 1999; Breen, 2011) أن الوصمة تؤثر على الشخص الموصوم بسبب نظرة المجتمع الدونية له، مما يؤدي لوجود آثار سلبية لدى الشخص، وقد تتطور مع مرور الوقت لتصبح حافزاً لارتكاب الجرائم مرة أخرى ضد المجتمع، ويتفق رواد نظرية الوصمة الاجتماعية كل من تنباوم (Tannenbaum, 1938) وجوفمان (Goffman, 1963a) مع أن ما يؤدي إلى وجود المجرم هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون، فالصاق صفة الانحراف والاجرام لشخص ما يجعل ذلك الشخص يتصرف وفقا لما الحق به، ويتجه كثير من المفرج عنهم إلى الانحراف والجريمة بسبب تلك النظرة والانطباع الاجتماعي الذي تكون ضدهم، فيزيدهم ذلك انحرافا عن المجتمع.

وقد اتفقت دراسات كل من (Visher, 2003; Ogrady, 2011) مع هذه النتائج، فالوصم أو العار غالباً ما يساهم في المشاركة الفعالة في الأنشطة الإجرامية الجماعية، فكلما زاد تأثير الوصمة على الفرد تزيد احتمالية ارتكابه للجرائم بناءً على أنه موصوم وبذلك فقد تقبل هذا الفرد صفة الانحراف.

فأحد أهم الأسباب الرئيسية لتكرار الجريمة مرة أخرى هو الصعوبة التي تقع على الفرد في الاندماج مرة أخرى في الحياة العادية، الناتج عن تأثير الوصم عليهم، حيث أن المفرج عنهم يجدون صعوبة في إعادة تأسيس العلاقات مع أسرهم، ومع المجتمع المحيط بهم، وبالتالي يقودهم ذلك للعودة إلى أماكن خطيرة على المجتمع، لتتطور بذلك الجريمة في المرة الثانية، وتصبح أكثر خطورة وتعقيداً من الجريمة الأولى، وفق مفاهيم ليمرت (Lemert, 1967) حول "الانحراف الثانوي".

ويمكن التعرف على الأسباب التي دفعت النزلاء إلى الاستجابة المرتفعة بخصوص الوصم الاجتماعي وتأثيره على العود للجريمة من خلال التعرف على طبيعة معاملة النزلاء بعد الخروج من المركز الإصلاحية، فالتعامل السلبي الذي يتلقاه المفرج عنهم يؤسس لعودتهم للجريمة، فالوصم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني له دور في دفع المفرج عنه للعود إلى الجريمة، وبالرجوع إلى حوار قناة مساواة الذي تم نشره على يوتيوب، 2016/8/22، (عريض وعطية، 2016)، يمكن التعرف على طبيعة نظرة المجتمع الفلسطيني للنزلاء السابق، حيث يعتبر المفرج عنهم في المجتمع الفلسطيني مجرمين أو مدمنين أو سارقين وغيرها، مما يسهم في العود المتكرر للجريمة، فيعتبر الإجرام السبيل الوحيد امام كثير من المفرج عنهم.

2.2.1.5. مناقشة الفرضية الثانية:

(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوصم الأسري-الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي)

لقد تم قبول الفرضية البديلة فيما يتعلق بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي، فقد كانت الدرجة الكلية للاندماج تقل كلما ارتفعت الدرجة الكلية للوصم الاجتماعي لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث يتبين بوجود علاقة عكسية ومتوسطة القوة، ودالة إحصائياً بين الوصم الأسري-الاجتماعي وبين الاندماج الاجتماعي.

ويمكن تأكيد هذه النتائج من خلال التعرف على الدراسات السابقة التي تحدثت عن دور الوصم في ضعف الاندماج الاجتماعي، فقد اتفقت هذه النتائج مع كثير من الدراسات السابقة منها دراسات (الرويلي، 2008؛ القصير، 2011؛ شلبي، 2011؛ هامل، 2012؛ الشهراني، 2014)، ودراسات (Breen, 2011; Esmaili et al., 2011; Mingus & Berchfield, 2012) التي أجمعت على أن الوصم الاجتماعي الواقع على المفرج عنهم له دور كبير في ضعف اندماجهم في المجتمع، فيشعر المفرج عنهم بأنهم مختلفين عن باقي أفراد المجتمع، فمن مظاهر الوصم الاجتماعي الذي

يمارسه المجتمع رفض التشغيل وعدم قبول تشغيلهم أو شراكتهم أو التعامل معهم أو قبول مصاهرتهم، وعزلهم وكرههم واحتقارهم، فيواجهون صعوبة بالغة في إعادة اندماجهم مجدداً في المجتمع.

وبحسب دراسات (Jacoby, Snape & Baker, 2005; Bos et al., 2013)، فإن الوصم يمكن أن يكون علنياً، مثل النفور من المفرج عنه وعدم التفاعل معه اجتماعياً، إلى الرفض الاجتماعي، واعتباره خصم يجب معاداته، وقد يتخذ الوصم صوراً أخرى مثل التكذيب والتجريد من الإنسانية، وإظهار عدم الطمأنينة أثناء التعامل مع هذا الشخص ووصفه بالعار، وعدم إنشاء أي اتصال معه.

وقد أجمعت دراسات مثل (الرويلي، 2008؛ القصير، 2011؛ شبلي، 2014) أن الوصم الاجتماعي كمفهوم شامل وواسع، يشير إلى وجود خصائص جسمية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية أو سلوكية غير مرغوبة اجتماعياً وتحرم المفرج عنه من التقبل الاجتماعي، فهو في نظر المجتمع شخص مختلف عن بقية الأشخاص، حيث ينظر إليه المجتمع على أنه شخص مصاب بالانحطاط الخلقي، وأن الاتصال معه يجلب العار، إذ يعتبرونه فرداً غير مرغوب فيه بينهم، مما يحرمه من التأييد الاجتماعي والتقبل الاجتماعي.

وبحسب دراسات (Henslin, 2008; Guerino et al., 2011) فإن الوصمة تشير إلى استنكار شديد أو عدم الرضا من شخص أو مجموعة من الأشخاص، على أسس وأفعال مميزة اجتماعياً، والتي ينظر إليها على أنها انحراف عن قيم ومبادئ المجتمع، فيتم وصف وصمة العار كتسمية تربط شخص إلى مجموعة من الخصائص غير المرغوب فيها التي تشكل الصورة النمطية عنه، ويتم تثبيتها عليه أيضاً، ويتفق مع هذه النتائج الباحث ميمي (Memmi, 1965) في أن الآثار النفسية العميقة التي انشأتها الوصمة الاجتماعية من خلال هيمنة جماعة أخرى تؤدي إلى ضعف الاندماج الاجتماعي.

ويمكن التعرف على الأسباب التي دفعت النزلاء إلى الاستجابة المرتفعة بخصوص دور الوصم الاجتماعي في صعوبة الاندماج الاجتماعي، من خلال التعرف على طبيعة مراكز الإصلاح والتأهيل إضافة إلى معاملة النزلاء بعد الخروج من المركز الإصلاحية، وهي الأسباب نفسها التي تم ذكرها خلال مناقشة سؤال الدراسة الرئيس.

3.2.1.5. مناقشة الفرضيات 3-7:

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير العمر.

تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة وفقاً لمتغير الدراسة الفئة العمرية، مما يشير إلى تشابه استجابات النزلاء نحو العود للجريمة تبعاً لمتغير العمر.

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير سنوات التعليم.

تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة وفقاً لمتغير عدد سنوات التعليم، مما يشير إلى تشابه استجابات النزلاء نحو العود للجريمة تبعاً لمتغير سنوات التعليم.

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير المستوى الاقتصادي.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة وفقاً لمتغير المستوى الاقتصادي، مما يشير إلى عدم تشابه استجابات النزلاء نحو العود للجريمة تبعاً لمتغير المستوى الاقتصادي.

الفرضية السادسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية، مما يشير إلى تشابه استجابات النزلاء نحو العود للجريمة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

الفرضية السابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى استجابة النزيل العائد نحو العود للجريمة تعزى لمتغير مكان السكن

تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة على العود للجريمة وفقاً لمتغير مكان السكن.

ويتبين من فحص صحة هذه الفرضيات أنه لا يتوفر دور في تحديد استجابات النزلاء نحو عودتهم للجريمة. تختلف هذه النتائج مع نتائج دراسات أخرى بشأن دور المتغيرات الشخصية والديمغرافية. فعلى سبيل المثال: حسب دراسات (Christopher, 2000; Makarios & Travis, 2010; Stephen et al., 2010)، فإن النتائج تشير إلى أن للوضع الاقتصادي الجيد للنزلاء المفرج عنهم وتمتعهم بمستوى اقتصادي مرتفع، أو حصولهم على فرصة عمل مناسبة لهم بعد قضاء حكمهم، دور في استجابات النزلاء نحو عودتهم للجريمة، ونحو إمكانية اندماجهم في المجتمع.

إضافة إلى أن البطالة في المجتمع الفلسطيني تؤثر على الشباب في جميع المستويات النفسية والاجتماعية والسياسية والامنية، مما يؤدي إلى الاتجاه إلى جرائم الآداب، وجرائم الدخل غير المشروع لكسب الرزق وغيرها (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا، 2017). وأجمعت دراسات (مثل: الرويلي، 2008؛ Breen, 2011؛ الشهراني، 2014)، أن بطالة المفرج عنهم وعدم حصولهم على فرص عمل، ورفض تشغيلهم وعدم قبول شراكتهم، إضافة إلى عوزهم المادي له دور في عودتهم للجريمة، وانهم يشهدون تهديدا للوصمة كلما كانوا يتقدمون للوظائف.

ويعود عدم وجود دور للمتغيرات الشخصية والديمغرافية في استجابات النزلاء نحو العود للجريمة إلى أن المجتمع الفلسطيني بجميع فئاته المختلفة يتأثر بنفس الظروف سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، ولديه نفس المشاكل تقريبا، وتجمعه كثيراً من الظروف المتشابهة، فوجود الاحتلال وهو المشكلة الرئيسية التي تواجه الشباب الفلسطيني، إضافة إلى انتشار المخدرات والإدمان عليها في أغلب المدن الفلسطينية، والذي بات يهدد مستقبل كثير من الشباب الفلسطيني، إضافة إلى انتشار البطالة وقلة فرص العمل والتي تدفع إلى القيام بالجرائم، إضافة إلى قلة فرص التمكين وضعف تنمية الموارد البشرية، هذا وغيره يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية خطيرة (إعمار، 2017؛ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا، 2017)

إضافة إلى أن النزلاء المفرج عنهم لديهم نفس التجربة في نفس المؤسسات العقابية، وبنفس القانون المطبق عليهم، وبالتالي لديهم وجهات نظر متقاربة بالنسبة للعود إلى الجريمة، في مجال مراكز

الإصلاح والتأهيل الفلسطينية ودورها في إصلاح وتأهيل النزلاء، وفي توفير الخدمات الإصلاحية وفي الرعاية اللاحقة لهم، حيث ان هذه المراكز متشابهة وتخضع لنفس القانون وينطبق عليهم نفس الإجراءات تقريباً (بواقنة، 2009؛ ابوهنود، 2001).

4.2.1.5. الفرضية الثامنة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة (الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي) على العود للجريمة.

لقد تم قبول الفرضية البديلة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي على العود للجريمة، حيث تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين متغير الدراسة التابع "العود للجريمة" وباقي متغيرات الدراسة المستقلة التي دخلت نموذج الانحدار، وهذا يعني ان النموذج الإحصائي الذي تم اختياره للانحدار ذو دلالة إحصائية، مما يدل على ان المتغيرات المستقلة لها تأثير في التنبؤ بمتغير الدراسة التابع ومساهمة ذات دلالة إحصائية في تصنيف مستوى العود للجريمة.

لقد تم ادخال متغيرات اخرى لنموذج الانحدار (مثل متغيرات عدد مرات الدخول لمركز الإصلاح والتأهيل، نوع الجريمة الأولى، نوع الجريمة الأخيرة، مدة المحكومية الأولى، مدة المحكومية الأخيرة، والمدة خارج المركز في المرة الأخيرة) ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض هذه المتغيرات وهي (الوصم الاجتماعي، وعدم الاندماج الاجتماعي) ذات دلالة إحصائية وبعضها وهي (عدد مرات الدخول لمركز الإصلاح والتأهيل، نوع الجريمة الأولى، نوع الجريمة الأخيرة، مدة المحكومية الأولى، مدة المحكومية الأخيرة، والمدة خارج المركز في المرة الأخيرة) ليست ذات دلالة مع العلم ان هذه الدلالات لا تؤثر على قيمة التنبؤ وإنما تؤثر على فعالية التنبؤ في النموذج من عدمه.

إن الوصم هي ظاهرة مؤثرة على العود للجريمة في كثير من الاحيان، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة وخاصة دراسات (الرويلي، 2008؛ Breen, 2011؛ الشهراني، 2014) في مجال دور الوصم الاجتماعي في العود للجريمة، والتي توصلت إلى ان للوصم الاجتماعي وصعوبة الاندماج الاجتماعي الدور البارز في التأثير على العود للجريمة بغض النظر عن دور المتغيرات الشخصية في ذلك.

بالرغم من أن الدراسات العربية السابقة مثل (الرويلي، 2008؛ الشهراني، 2014) ودراسات أجنبية مثل (Mingus & Burchfield, 2012) لم تفحص أثر متغيرات تابعة للوصم الاجتماعي ولاندماج الاجتماعي على العود للجريمة، إلا أن من خلال فحص الارتباط أكدت أن للوصم الاجتماعي على المفرج عنهم، وإطلاق المسميات السلبية عليهم، إضافة إلى ضعف اندماجهم، ورفض تشغيلهم وعدم قبول شراكتهم أو التعامل معهم أو قبول مصاهرتهم، وعزلهم وكرههم واحتقارهم، عواقب سلبية جانبية لديهم، مما يدفعهم للعود إلى الجريمة، فبعد الإفراج عن النزلاء لا يتم مواجهتهم باستراتيجيات قادرة على تأقلمهم واندماجهم فوصمة العار وصعوبة الاندماج تؤدي إلى العود للجريمة.

وهذا ما توصلت إليه نتائج دراسة أحمد وأحمد (Ahmed & Ahmed, 2015) والتي أكدت بأن وصمة العار الاجتماعية على النزلاء المفرج عنهم والتمييز ضدهم في المجتمع لها تأثير منبئ لعودة هؤلاء النزلاء المفرج عنهم للجريمة إلى جانب تأثير المركز الإصلاحي في ذلك.

وتؤكد نتائج الفرضية الثامنة بشأن الأثر مدى التنبؤ بعودة النزلاء المفرج عنهم للجريمة من خلال شعورهم بالوصم الاجتماعي وبمواجهتهم لصعوبة بالغة في اندماجهم الاجتماعي، فبعد التعرف على العلاقة بين الوصم الاجتماعي وصعوبة الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة لدى النزلاء العائدين ودمج متغيرات أخرى في نموذج الانحدار، يمكن لنا وبعد فحص فرضية الانحدار الخاصة بتأثير الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي على العود للجريمة أن نتنبأ بإمكانية عودة النزلاء المفرج عنهم إلى الجريمة بنسب عالية. أي، ومن خلال المتغيرات المساعدة (وهي: عدد مرات الدخول لمركز الإصلاح والتأهيل، نوع الجريمة الأولى، نوع الجريمة الأخيرة، مدة المحكومية الأولى، مدة المحكومية الأخير والمدة خارج المركز الإصلاحي في المرة الأخيرة)، إضافة إلى تأثير النزلاء بالوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي، يمكننا التنبؤ بشكل واضح وبنسبة عالية بعودة النزلاء المفرج عنهم للجريمة.

2.5 الاستنتاجات

1. لا يمكن تفسير عودة النزلاء للجريمة الا بعد معرفة دور جميع العوامل المؤثرة، فهناك العوامل الأكثر منبئة وهي الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي.
2. يمكن القول بأن الوصم الاجتماعي في الضفة الغربية هي ظاهرة مجتمعية يعاني منها كثير من النزلاء المفرج عنهم، في حين أن للعوامل الشخصية، مثل العمر ومكان السكن، لا يتوفر دور في تحديد استجاباتهم.
3. تؤثر الوصمة الاجتماعية على الاندماج الاجتماعي وتشكل صعوبة بالغة في اندماج النزلاء المفرج عنهم في المجتمع. أي أن الوصمة الاجتماعية هي أصل سوء الاندماج والعامل الأساس المنبئ للعود للجريمة.
4. للعوامل منها الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية الدور الأكثر مساهمة في تحديد درجة الوصم الاجتماعي، مدى اندماج النزلاء في الأسرة والمجتمع ومدى عودتهم للجريمة. وهذه العوامل هي الأساس في حالة أن الظروف الشخصية للنزلاء (مثل العمر ومكان السكن وسنوات التعليم) لا تحدد الفروق في استجابات النزلاء نحو العود للجريمة.
5. لماهية التأهيل والإصلاح في المراكز دور هام ولكنه ثانوي (نسبة للوصم الاجتماعي ولإمكانيات الاندماج القائمة في المجتمع) لتحديد مدى اندماج النزلاء ومدى عودته للجريمة. أي أن في حالة أن النزلاء تلقى البرنامج التأهيلي الأفضل في مركز التأهيل والإصلاح الا أن عدم توافر إمكانيات الحماية والرعاية الأسرية والمجتمعية هي التي تساهم في تنفيذ الانحراف والجريمة وبالتالي لعودة النزلاء للمركز.

3.5 التوصيات

بعد الانتهاء من هذه الدراسة واستخلاص أهم النتائج التي خرجت بها، يمكن وضع العديد من التوصيات التي تشكل في مجملها تطويراً للمعرفة العلمية، ومدخلاً لمجموعة من الإجراءات العملية التي من شأنها التخفيف من درجة الوصم الاجتماعي الواقعة على النزلاء المفرج عنهم. وهي على النحو التالي:

1.3.5. مستوى السياسات الاجتماعية المستوى المجتمعي:

1. إيجاد السبل للتقليل من إصاق صفات الوصم على المفرج عنهم وإطلاق المسميات السلبية عليهم، وبتخفيف النظرة السلبية للنزلاء واعتبارهم جزء لا يتجزء من المجتمع، ومساعدتهم على تخطي تلك العقبة وزرع الثقة بهم ومساعدتهم لبدء صفحة جديدة.
2. زيادة قيم التعاون والترابط والتكافل الاجتماعي التي تؤدي إلى زيادة فرص الاندماج الاجتماعي بين النزلاء المفرج عنهم وتقبلهم واحترامهم وترك الفرصة لهم حتى يتراجعوا عن تصرفاتهم العدائية تجاه المجتمع.

2.3.5. مستوى المؤسسات الرسمية بشكل عام:

1. العمل على توظيف النزلاء المفرج عنهم وخاصة اصحاب الشهادات وتوفير فرص العمل المناسبة لأصحاب المهن.
2. دعوة السلطة الوطنية الفلسطينية لإنشاء مشاريع وبرامج تهدف لاستيعاب النزلاء المفرج عنهم وتشغيلهم والاستفادة من خبراتهم.
3. العمل على إيجاد برامج للرعاية اللاحقة تكفل للنزلاء اندماجه في المجتمع بعد الخروج من المركز الإصلاحية، وتوفير فرص العمل المناسبة للنزلاء، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للنزلاء بالتعاون مع الأسرة، وذلك في جميع مناطق ومحافظات الضفة الغربية.

3.3.5. مستوى الضبط الاجتماعي المتمثلة بالشرطة والمحاكم ومراكز الإصلاح والتأهيل:

1. العمل على تحسين أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية بما يتوافق مع المعايير الدولية في مجال إصلاح النزلاء وتأهيله خصوصاً الدور الذي يجب أن تلعبه هذه المراكز في زيادة فرص الاندماج الاجتماعي للنزلاء بعد الخروج من المركز والتأثير على نفسياتهم وتغيير أفكارهم.

4.3.5. مستوى الإعلام:

1. العمل على نشر أهمية النزلاء المفرج عنه في المجتمع، والعمل على إعادة اندماجه في المجتمع على اعتبار انه جزء من المجتمع أو انه مريض ويجب علاجه.

2. التوصل إلى برامج وقائية لتغيير نظرة المجتمع للنزلاء المفرج عنهم بكافة الوسائل (مرئية ومسموعة ومقروءة ومناهج وخطب ووسائل إعلام ومواقع تواصل وغيرها) والتنسيق مع جهات العلاقة لتفعيلها.

5.3.5. مستوى البحث العلمي:

1. العمل على نشر ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، إذ أنها تعتبر الدراسة الأولى في فلسطين التي تبحث دور الوصم الاجتماعي بالعود للجريمة.
2. إجراء المزيد من البحوث والدراسات عن الوصم الاجتماعي والعمل على تخفيف آثاره، وإجراء المزيد من البحوث عن العود للجريمة والتوصل إلى أهم أسبابه في مجتمعنا الفلسطيني.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أبو هنود، ح. (2001). تقرير حول مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

إعمار. (2017)، المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للشباب، مقال إلكتروني، استرجع في 2017/3/9 من الرابط:

<http://www.eamaar.org/?mod=article&ID=5612>

بواقنة، ت. (2009). تأهيل السجين وفقاً لقانون مراكز التأهيل والإصلاح الفلسطيني رقم (6) لسنة 1998. قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

التوبجري، أ. (2011). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

خوج، ع. عبد السلام، ف. (1988). الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب.

دائرة البحوث والتطوير التابعة للشرطة الفلسطينية. (2016). التقرير السنوي لفعاليات وإنجازات الشرطة، مقال إلكتروني لدائرة البحوث والتطوير التابعة للشرطة الفلسطينية، استرجع في 29 مايو 2016 من الرابط:

<http://www.palpolice.ps/ar/content/specialized-departments/research-and-planning-department>

الرويلي، س. (2008). الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة دراسة ميدانية على نزلاء المؤسسات العقابية العائدين وغير العائدين بسجون منطقة الحدود الشمالية. دراسة مقدمة استكمالاً

لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

استرجع في 12 ابريل 2016 من الرابط:

http://www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/ScientificTheses/Documents/m_ss_7_2008.pdf

شيلي، ا. (2014). دور الوصم الاجتماعي في الاستجابات السلبية للأسرة السعودية تجاه المفرج عنهن دراسة ميدانية على نزيلات دار الضيافة في مدينة الرياض. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التأهيل والرعاية الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

استرجع في 9 ابريل 2016 من الرابط:

<https://mail.google.com/mail/u/0/?tab=wm#inbox/153167ac8abf3bb0?projector=1>

الشهراني، س. (2014). بطالة المفرج عنهم ودورها في عودتهم إلى الجريمة. رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

استرجع في 15 ابريل 2016 من الرابط:

<http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/54562/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%B1%D8%AC%20%D8%B9%D9%86%D9%87%D9%85%20%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%AA%D9%87%D9%85%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

عبد الله، ن. (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. بغداد: مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية.

العثري، إ. (2008). العوامل المرتبطة بالتكيف الاجتماعي للمفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية دراسة تطبيقية على المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية والمفرج عنهم العائدين إليها. دراسة مقدمة إلى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

استرجع في 17 ابريل 2016 من الرابط:

<http://libback.uqu.edu.sa/hipres/ABS/ind9877.pdf>

عريض، و. عطية، ن. (2016). تأهيل السجناء وتعامل المجتمع معهم - ج1. (ملف فيديو) برنامج حالنا في قناة مساواة الفضائية، نشر على يوتيوب في 2016/8/22. استرجع بتاريخ 3/ مارس/ 2017 من الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=wW1CDaofzhE&feature=youtu.be>

عريض، و. عطية، ن. (2016). تأهيل السجناء وتعامل المجتمع معهم - ج2. (ملف فيديو) برنامج حالنا في قناة مساواة الفضائية، نشر على يوتيوب في 2016/8/22. استرجع بتاريخ 3/ مارس/ 2017 من الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=Oq05ZVcMUZc>

عياد، ه. (2007). التداويات الاجتماعية للوصمة الجنائية دراسة ميدانية للمعوقات الاجتماعية التي تواجه المفرج عنهم من المؤسسات العقابية بمحافظة الغربية. ملخص الرسالة المقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الآداب تخصص علم الاجتماع، جامعة طنطا.

القرشي، غ. (2011). علم الجريمة. ط1، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

قشاش، م. (2004). *العوامل المسببة للعود على الجريمة ووسائل الحد منها في الجمهورية اليمنية*. قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في القسم الجنائي بكلية الحقوق، جامعة عدن، اليمن. استرجع في 18 أبريل 2016 من الرابط:

https://theses.ju.edu.jo/Original_Abstract/JUA0592824/JUA0592824.pdf

القصير، ب. (2011). *مظاهر الوصم الاجتماعي من منظور الملحقين بدار الرعاية الاجتماعية دراسة مسحية على دور الرعاية الاجتماعية بمدينة الرياض*. رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

كيرس، ر. وسيليرز، ت. (2013). *نظريات علم الجريمة*. ترجمة: البداينة، ذ. والخريشة، ر. دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، (2017)، *المشاكل التي تواجه قطاع الشباب في فلسطين*، مقال إلكتروني، استرجع في 2017/3/9 من الرابط:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9477>

هامل، س. (2012). *التصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسات المتعاقدة مع وزارة العدل وأثرها في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين دراسة ميدانية بالمؤسسات العمومية لولاية باتنة*. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي تخصص علم نفس الوسط العقابي، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

الوريكات، ع. (2008). *نظريات علم الجريمة*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

Ahmed, A., & Ahmed, A., H. (2015). *Prison, Stigma, Discrimination and Personality as Predictors of Criminal Recidivism Preliminary Finding*. Journal of Social and Development Sciences.

Retrieved on 22 April, 2016 from:

[http://www.ifrnd.org/Research%20Papers/S6\(2\)3.pdf](http://www.ifrnd.org/Research%20Papers/S6(2)3.pdf)

Akers, R. (1968) *Problems in the sociology of deviance: Social definitions and behavior*. Social Forces.

Becker, H. (1963). *Outsiders*. New York: Free press.

Retrieved on 5 April, 2016 from:

https://monoskop.org/images/2/2b/Becker_Howard_Outsiders_Studies_In_The_Sociology_Of_Deviance_1963.pdf

Bordieri, J., & Drehmer, D. (1986). *Hiring Decisions for Disabled Workers: Looking at the Cause*. Journal of Applied Social Psychology.

Bordua, D. (1967). *Recent trends: Deviant behavior and social control*. Annals of Amer. Academy of Pol. and Social Sci.

Bos, A., Reeder, G., Pryor, J., & Sutterheim, S. (2013). *Stigma: Advances in Theory and Research*, Basic and Applied Social Psychology, open University, Illinois state University, USA.

Extracted at 22 April, 2016 from:

<http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/01973533.2012.746147>

Breen, A. (2011). *The effects labeling and stereotype threat on offender reintegration*. A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of masters of Arts in criminology, University of Ontario Institute of Technology.

Retrieved on 2 April, 2016 from:

https://ir.library.dc-uoit.ca/bitstream/10155/168/1/Breen_Amanda.pdf

Brenda, M., & Laurie, T. (2005). *The Social Psychology of Stigma*. Annual Review of Psychology.

Extracted on 3 June, 2016 from:

<http://www.annualreviews.org/doi/abs/10.1146/annurev.psych.56.091103.070137?journalCode=psych>

Christopher, U. (2000). *Work As A Turning Point In The Life Course of Criminals: A Duration Model Of Age, Employment, And Recidivism*. American Sociological Review.

Cloward, R., & Ohlin, L. (1960). *Delinquency and opportunity: A theory of delinquent gangs*. Glencoe, IL: Free Press.

Cox, W., Abramson, L., Devine, P., & Hollon, S. (2012). *Stereotypes, Prejudice, and Depression: The Integrated Perspective*.

Extracted on 3 June, 2016 from:

<http://pps.sagepub.com/content/7/5/427>

Cullen, F. (1984). *Rethinking Crime and Deviance Theory*. Totowa, NJ: Bowman and Allanheld.

Dowden, C., Antonowicz, D., & Andrews, D. (2003). *The effectiveness of relapse prevention with offenders*. International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology.

Esmaili, A., Zieyaei, M., Khajeh, A., & Baratvand, M. (2011). *The Relationship between Recidivism, Labeling, Deviant Identity and Social Boycott among Tabriz's Prisoners*. The center for education and research of Islamic republic of Iran's prisons' organization: Singapore IACSIT Press.

Retrieved on 22 April, 2016 from:

<http://www.ipedr.com/vol20/32-ICHSC2011-M10007.pdf>

Falk, G. (2001). *STIGMA: How We Treat Outsiders*. Prometheus Books.

Frosh, S. (2002). *The Other*. American Imago Print.

Gibbs, J. (1966). *Conceptions of deviant behavior: The old and the new*. Pacific Soc.

Hughey, M. (2012). *Stigma Allure and White Antiracist Identity Management*. Social Psychology Quarterly.

Goffman, E. (1959). *The Presentation of Self in Everyday Life*. New York: Anchor Books.

Extracted at 3 June, 2016 from:

http://clockwatching.net/~jimmy/eng101/articles/goffman_intro.pdf

Goffman, E. (1963a). *Stigma*. London: Penguin.

Extracted on 3 June, 2016 from:

<https://www.freelists.org/archives/sig-dsu/11-2012/pdfKhTzvDIi8n.pdf>

Goffman, E. (1963b). *Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity*. Englewood Cliffs, NY: Prentice-Hall.

Extracted on 3 June, 2016 from:

http://courses.washington.edu/intro2ds/Readings/7_Goffman-stigma.doc

Goffman, E. (1974). *Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience*. Cambridge: Harvard University Press.

Extracted on 3 June, 2016 from:

<http://is.muni.cz/el/1423/podzim2013/SOC571E/um/E.Goffman-FrameAnalysis.pdf>

Goffman, E. (1982). *Interaction Ritual*. New York: Pantheon Books.

Gove, W. (1975). *Labeling of Deviance: Evaluating a Perspective*. Hoboken: John Wiley & Sons Inc.

Guerino, P., Harrison, P., & Sabol, W. (2011). *Prisoners in 2010*. Washington, D.C.: U.S. Department of Justice, Bureau of Justice Statistics.

Hamlin, J. (n.d.) *Labelling Theory Societal Reaction Theory*. Department of Sociology and Anthropology: UMD.

Extracted at 23 April, 2016 from:

<http://www.d.umn.edu/cla/faculty/jhamlin/2311/Labeling%20Theory.pdf>

Henslin, J. (2008). *Social Problems: A Down-To-Earth Approach*.

Hinshaw, S. (2006). *Mark of Shame: Stigma of Mental Illness and an Agenda for Change*. Oxford: Oxford University Press, Incorporated

Hughes, T., & Wilson, D. (2002). *Reentry Trends in the United States*. Washington, D.C.: U.S. Department of Justice, Bureau of Justice Assistance.

Jacoby, A., Snape, D., & Baker, G. (2005). *Epilepsy and Social Identity: the Stigma of a Chronic Neurological Disorder*. Lancet Neurology.

Extracted at 3 June, 2016 from:

<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/15721827>

Joshua, S. (2016). *These Bars Can't Hold Us Back: Plowing Incarcerated Geographies with Restorative Food Justice*. Antipode.

Knutsson, J. (1977). *Labeling theory a critical examination*. Sweden Stockholm: Scientific Reference Group.

Retrieved on 6 May, 2016 from:

<https://www.ncjrs.gov/pdffiles1/Digitization/47664NCJRS.pdf>

Kowalski, B., & Bellair, P. (2011). *Low-Skill Employment Opportunity and African American-White Difference in Recidivism*. Journal of Research in Crime and Delinquency.

Lawteacher (n.d.). *Labelling theory its strengths and weaknesses*.

Retrieved on 17 April, 2016 from:

<http://www.lawteacher.net/free-law-essays/criminal-law/labelling-theory-its-strengths-and-weaknesses.php>

Lemert, E. (1951). *Social Pathology*. New York: McGraw-Hill.

Lemert, E. (1967). *Human Deviance, Social Problems and Social Control*. N.J: Englewood Cliffs, Prentice Hall.

Linton, S. (1998). *Claiming Disability: Knowledge and Identity*. New York: New York University Press.

Macionis, J., & Gerber, L. (2010). *Sociology*.

Macionis, J. (2012). *Sociology* (14th ed.). Boston: Pearson.

Extracted at 2 June, 2016 from:

https://vk.com/doc10228818_171684153?hash=f26ebdaf9beace1492&dl=9db11e0e2fd244bca8

Makarios, M., & Travis, L. (2010). *Examining the Predictors of Recidivism among Men and Women Released from Prison in Ohio*. Criminal Justice and Behavior.

Matza, D. (1969). *Becoming Deviant*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Mead, G. (1934). *Mind, Self, and Society*. Chicago: University of Chicago Press.

Memmi, A. (1965). *The Colonizer and the Colonized*. New York: Orion Press.

Extracted at 2 June, 2016 from:

http://samples.sainsburysebooks.co.uk/9781134030828_sample_833658.pdf

Michael, R., William, B., Carter, H., & Xia, W. (2007). *The Effect of Racial Inequality on Black Male Recidivism*. Justice Quarterly.

Mingus, W., & Burchfield, K. (2012). *from prison to integration applying modified labeling theory to sex offenders*. Criminal justice studies a critical journal of crime law and society, department of sociology University of Illinois, USA.

O'Grady, W. (2011). *Crime in Canadian Context*. Ontario: Oxford University Press.

PeaceDialogue. (n. d.) UN News Center. UN, 15/12/2016

Public Safety Performance Project. (2011). *State of Recidivism: The Revolving Door of America's Prisons*, The Pew Center on the States.

Extracted at 15 dec, 2016 from:

http://www.michigan.gov/documents/corrections/Pew_Report_State_of_Recidivism_350337_7.pdf

Rogers, J., & Buffalo, M. (1974). *Neutralization techniques: Toward a simplified measurement scale*. Pacific Sociological Review.

Rubin, M. (2012). *Social class differences in social integration among students in higher education: A meta-analysis and recommendations for future research*. Journal of Diversity in Higher Education.

Scheff, T. (1984). *Shame and Labeling Theory: Micro- and Macro-levels, Being Mentally Ill* (2nd ed.). Piscataway: Aldine Transaction.

Shaw, L. (1991). *Stigma and the Moral Careers of Ex-Mental Patients Living in Board and Care*. Journal of Contemporary Ethnography.

SpearIt. (2016-01-06). *Keeping It REAL: Why Congress Must Act to Restore Pell Grant Funding for Prisoners*. Rochester, NY: Social Science Research Network.

Stephen, T., Johnny, K., & Kimberly, B. (2010). *Is employment associated with reduced recidivism: The complex relationship between employment and crim*. International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology.

Sumner, C. (1994). *The Sociology of Deviance: an Obituary*. New York: Continuum Publishing

Tannenbaum, F. (1938). *Crime and Community*. London and New York: Columbia University Press.

Thoits, P. (1999). *Sociological approaches to mental illness*. In Allan V: Cambridge University Press.

Extracted on 3 June, 2016 from:

<http://universitypublishingonline.org/cambridge/aaa/chapter.jsf?bid=CBO9780511984945A014&cid=CBO9780511984945A015&pageTab=ce>

Visher, A. (2003). *"Transitions from Prison To Community: Understanding Individual Pathways"*. The Urban Institute, Justice Policy Center, Washington, District of Columbia.

Vito, F., Maahs, R., & Holmes, M. (2006). *Criminology: Theory, Research and Policy* (2nd ed.), Sudbury: Jones & Bartlett.

Extracted on 3 June, 2016 from:

<https://3adf5f3ac16ddefa4fa9dd6b9776c1845f017d88.googledrive.com/host/0B9nTQTtGdxhFTWUwQ2hfZy0xLW8/Criminology-Theory-Research-Policy-Edition-0763730017.pdf>

Williams, K. S. (2004). *Textbook on Criminology*, UK: Blackstone press Limited.

Williams, D., Neighbors, H., & Jackson, J. (2003). *Racial/ethnic discrimination and health: findings from community studies*. *American Journal of Public Health*.

Wood, A. (2003). *Incarcerated Women: The Correlation of motherhood with crime type and recidivism*. A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of masters of Arts in criminology, University of Ontario Institute of Technology.

Wooldredge, J., Hartman, J., Latessa, E., & Holmes, S. (1994). *Effectiveness of Culturally Specific Community Treatment for African American Juvenile Felons*. *Crime & Delinquency*.

Zimring, F., Hawkins, G., & Kamin, S. (2001). *Punishment and Democracy: Three Strikes and You're Out in California*. New York: Oxford University Press.



جامعة القدس

كلية الآداب/ برنامج علم الجريمة

استبانة

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: (الوصم، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين في الضفة الغربية) وذلك لنيل درجة الماجستير في تخصص علم الجريمة من جامعة القدس. لذا نرجو من حضرتكم التعاون وتعبئة الاستبانة المرفقة كما ترونه مناسباً من وجهة نظركم، مع العلم أنها لاستخدام البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل مع بياناتكم بشكل علمي وموضوعي.

الطالب: يونس ربيع

المشرف: أ.د. سهيل حسنين

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع دائرة حول الخيار الذي ينطبق مع حالتك:

1- العمر بالسنوات:

(أ) 20 فأقل. (ب) 21 - 30 (ج) 31- 40 (د) 41 - 50 (هـ) أكثر من 50

2- سنوات التعليم:

(أ) 3 سنوات فأقل (ب) 4-6 سنوات. (ج) 7-9 سنوات. (د) 10 سنوات فأكثر.

3- كيف تحدد مستوى أسرتك الاقتصادي؟

(أ) منخفض جداً. (ب) منخفض. (ج) متوسط. (د) مرتفع. (هـ) مرتفع جداً.

4- الحالة الاجتماعية:

(أ) أعزب. (ب) متزوج. (ج) مطلق. (د) أرمل. (هـ) آخر.

5- مكان السكن:

(أ) مدينة. (ب) قرية. (ج) مخيم. (د) بادية.

6- عدد مرات دخولك لمركز الإصلاح والتأهيل:

الرجاء التحديد: _____ مرة.

7- نوع الجريمة التي بسببها دخلت مركز الإصلاح والتأهيل لأول مرة:

الرجاء التحديد: _____.

8- نوع الجريمة التي بسببها دخلت مركز الإصلاح والتأهيل للمرة الأخيرة:

الرجاء التحديد: _____.

9- ما مدة المحكومية لأول جريمة ارتكبتها:

الرجاء التحديد: _____ (شهر).

10- ما مدة المحكومية للجريمة الأخيرة:

الرجاء التحديد: _____ (شهر).

11- ما المدة التي قضيتها خارج المركز الإصلاحي في المرة الأخيرة:

الرجاء التحديد: _____ (شهر).

القسم الثاني: محاور الاستبانة

يرجى وضع دائرة حول الرقم الذي يتناسب مع وجهة نظرك أمام كل فقرة من الفقرات التالية:

المحور الأول: الوصم الأسري

رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يقول لي أفراد أسرتي بأنني أسبب لهم الخجل.	5	4	3	2	1
2.	ينظر لي أفراد الاسرة كأنساناً فاشلاً.	5	4	3	2	1
3.	تعتبرني أسرتي شخصاً مثيراً للخوف في نفوسهم.	5	4	3	2	1
4.	يذكّرني أفراد الأسرة دوماً بأنني سببت لهم المشاكل.	5	4	3	2	1
5.	تعتبرني أسرتي أنني إنسان كسول.	5	4	3	2	1
6.	تشعرني أسرتي أنني إنسان سلبي.	5	4	3	2	1
7.	تذكّرني أسرتي أنني إنسان منعزل.	5	4	3	2	1
8.	يعتبرني أفراد أسرتي أنني إنسان غير منتج.	5	4	3	2	1
9.	تذكّرني أسرتي أنني أغضب بسهولة.	5	4	3	2	1
10.	تعتبرني أسرتي بأنني منبوذ من المجتمع.	5	4	3	2	1

المحور الثاني: الوصم الاجتماعي والمؤسسي

غير موافق بشدة	غير موافق	لا أدري	موافق	موافق بشدة	الرقم	الفقرة
1	2	3	4	5	11.	يشعروني أفراد المجتمع بأنني لا زلت مجرماً.
1	2	3	4	5	12.	يذكروني المجتمع بسوابقي الإجرامية.
1	2	3	4	5	13.	يعتبرني الناس خريج سجون.
1	2	3	4	5	14.	ينظر إليّ أفراد المجتمع كإنسان سيئ السمعة.
1	2	3	4	5	15.	يعتبرني المجتمع أنني إنسان سلبي.
1	2	3	4	5	16.	يعتبر أفراد المجتمع نظراتي أنها مخيفة.
1	2	3	4	5	17.	يتعامل معي رجال الأمن والشرطة كصاحب سوابق إجرامية.
1	2	3	4	5	18.	في حالة توجّهي لأماكن عمل ينظرون إليّ أنني غير منتج.
1	2	3	4	5	19.	تعتبرني المؤسسات الاجتماعية مريضاً نفسياً.
1	2	3	4	5	20.	ألاحظ بأن مؤسسات الدولة تعاملني كشخصاً مختلفاً عن البقية.

المحور الثالث: عدم الاندماج الاجتماعي

غير موافق بشدة	غير موافق	لا أدري	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
1	2	3	4	5	لا يقيم أفراد المجتمع علاقات جديدة معي بعد خروجي من مركز الإصلاح والتأهيل.	.21
1	2	3	4	5	لا أجد من يقبل مصاهرتي بسهولة.	.22
1	2	3	4	5	العديد من أفراد أسرتي يتجنبون الحديث معي.	.23
1	2	3	4	5	لا يرحّب بي أفراد المجتمع.	.24
1	2	3	4	5	أواجه صعوبات عديدة بالحصول على وظيفة حكومية.	.25
1	2	3	4	5	لا تتم دعوتي للمناسبات العامة.	.26
1	2	3	4	5	لا يتعاون معي الناس.	.27
1	2	3	4	5	لا يساعدني أحد في الأسرة على مواجهة مشاكلي.	.28
1	2	3	4	5	يستقبلني الناس بطريقة غير مريحة.	.29
1	2	3	4	5	يتجاهلني أفراد المجتمع.	.30
1	2	3	4	5	يرفض أصحاب العمل قبولي في أماكن العمل الخاصة التي توجّهت إليها.	.31
1	2	3	4	5	واجهت صعوبات بالغة في إيجاد صداقات جديدة.	.32
1	2	3	4	5	يرفضني الناس كلّما حاولت إقامة علاقات جديدة.	.33
1	2	3	4	5	أجد أن أفراد المجتمع يبتعدون عني ولا يرغبون في الحديث معي.	.34
1	2	3	4	5	يشعروني أفراد الأسرة بعدم الارتياح أثناء وجودي معهم.	.35

المحور الرابع: العود للجريمة

غير موافق بشدة	غير موافق	لا أدري	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
1	2	3	4	5	أدى عدم حصولي على فرصة عمل إلى عودتي للجريمة.	36.
1	2	3	4	5	أدى عدم قبول الناس لي إلى ارتكابي الجريمة ثانيةً.	37.
1	2	3	4	5	لقد ارتكبت الجريمة الحالية انتقاماً لتعامل المجتمع.	38.
1	2	3	4	5	أفضل أصدقاء المركز الإصلاحي على الأصدقاء الآخرين.	39.
1	2	3	4	5	جعلني النفور الاجتماعي أفضل دخول المركز الإصلاحي ثانيةً.	40.
1	2	3	4	5	بدأت أتقبل وأتعايش مع السلوك الإجرامي.	41.
1	2	3	4	5	نظرة المجتمع لي كإنسان غير منتج أدت لعودتي للجريمة.	42.
1	2	3	4	5	نظرة المجتمع لي كإنسان منعزل أدت لعودتي للجريمة.	43.
1	2	3	4	5	شعرت عند عودتي للجريمة أنني سأعيد حقوقي المسلوبة مني.	44.
1	2	3	4	5	نظرة المجتمع لي كصاحب سوابق إجرامية أدت لعودتي للجريمة.	45.

*** شاكرين لك حسن تعاونك معنا ***

ملحق 2: قائمة محكمي الاستبانة

المؤسسة	التخصص	الاسم
جامعة الإستقلال	علم الجريمة	1. د. عصام الأطرش.
جامعة القدس	علم الاجتماع	2. د. بسام بنات.
السلطة الفلسطينية	علم الجريمة	3. د. عبد اللطيف ربايعة.
جامعة القدس	علم الاجتماع	4. د. وفاء الخطيب.
جامعة القدس	علم الجريمة	5. د. عزمي ابو السعود.
جامعة القدس	القانون	6. د. جهاد الكسواني.
جامعة القدس	الخدمة الاجتماعية	7. د. صلاح وتد.